الفصل العاشر

المُفَاصَلَة

طَرِيقَان.. مُسْتَقِيمٌ وأَعْوَجْ

obeikandl.com

obeikandl.com

حملت أوائل العام الميلادي ١٩٩٨ حادثةً من أقدار الله، منحت شُحنةً سَخِيَّةً من التغيير لمسرح العمل الإنقاذي وتراتُبِه بين يدي التحوُّل الكبير الذي فسحه إقرار التوالي السياسي ودستور ١٩٩٨، وفاة النائب الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة في تحطُّم طائرة على مطار الناصر في ١٢ فبراير (شباط) ١٩٩٨، ثم صُعُود نائب الأمين العام ليُصبِحَ نائباً لرئيس الجمهوريَّة، جامعاً بين الوَظِيفَتَين الخطيرتين[١].

كان النائبُ الأوَّل الشهيد شخصيَّةً شديدة البَسَاطَة ولكن بالغة الفعاليَّة، آمَنَ بصِدقٍ عميق بأهداف ثورة الإنقاذ منذ ساعة ميلادها وتماهَى لمقام التفاني مع غاياتها الإستراتيجيَّة وخُططها وبرامجها، وظلَّ الأنشط حركةً، خاصةً داخلياً عبر سُوح السودان طيلة الأعوام التِّسع التي تَبَوَّأ فيها المنصب الرفيع، واحتلّ عمله الحيِّز الأكبر في إنجاز رئاسة الجمهوريَّة.

لكنه تمثَّل في ذات الوقت الأُنمُوذ المثال لصِفَة "الإنقاذي"، فالأرجح أنه لم يعهد أطُر الالتزام الفِكري والتنظيمي الموصول بالحياة العامَّة وفِعْلِها اليومي، إلاَّ مع تقلُّده المنصب الثاني في التغيير الذي خطَّطت له الحركة الإسلاميَّة، وليس له من ظاهر انتماء لغير المؤسَّسة العسكريَّة، لكنه إذ انتمى لأطُر الحركة الخاصَّة في الجيش وأدَّى دوراً مهماً في المِهاد للانقلاب[٢]، أتاح له تراتُبه المهني العسكري أن يكون تالياً للرئيس، مثلما أتاح له مقعداً لا جدال عليه في قمَّة هرم الحركة القائد للثورة والدولة يومئذ دفعةً واحدة.

وإذ تجادلت قيادة الحركة المدنية مع الأمين العام مع حلول العام الثالث للإنقاذ حول النزول لمُقتضى أمر الخطة الإستراتيجيَّة للحركة أن يُعمَدَ إليها مباشرة فتُنفَّذ، باستقالة مجلس قيادة الثورة وبروز الحركة الإسلاميَّة ببرامجها ووجُوهها كافة، ثم تأسيس وضع انتقالي دستوري ريثما يكتمل التمهيد لمستقبل دستوريٍّ قار أو دائم، ظهر موقف

---

(١) جنحت أخبار كثيرة مع حادثة طائرة الشهيد الزبير محمد صالح النائب الأوّل لرئيس الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٨) تُصوِّر الأمر مؤامرة، لا سيَّما في أوساط المعارضة النشطة آنذاك وحصة مع توالي حوادث الطيران التي أودت بحياة كثير من السياسيين في الإنقاذ، وإذ أن لجان التحقيق لا تلبث أن تلاشى وتُنسى بعد تكوينها وتُحفظ في الأضابير، فإن حادثة طائرة النائب الأوّل خاصة برزت مشهودة بعشرات الشهود (٥٧) راكباً ممن كانوا بعض من الحدث، مما يدحض تماماً التدبير وراء الحادثة، وإن كان لا ينفي مطلقاً الإهمال المريع للمسؤولين الإنقاذيين الذي يكاد يلامس الجريمة.

(٢) معروفٌ اليوم أن العميد الزبير محمد صالح نائب قائد ثورة الإنقاذ خرج من السجن فجر الانقلاب، بعد أن أودع مع المعتقلين في الانقلاب الذي سبق الإنقاذ ببضع أيام وُنسِبَ بالكامل لعناصر مايوية (نسبة لنظام مايو) سياسية وعسكرية، وكانت مشاركة الفريق الزبير بعضاً من تدابير التمويه الذي جنحت إليه الأجهزة السياسية والخاصة في الحركة. ولعلهم شرعوا بعد نجاح الانقلاب الإنقاذي وفشل الأول في تولية بعض العناصر المايوية مناصب في الإنقاذ معاوضة عن المخادعة، ورعاية لسابقة الموءدة إبان سنوات المصاحة الوطنية وغير ذلك من صور العلاقة المتداخلة بين مايو والإنقاذ.

رئيس الثورة ونائبه بتردُّد في إمضاء الحل، ثم لاحت للعناصر المدنيَّة الأوثق صلة بالقادة العسكريين (نائب الأمين العام ومسؤول الأجهزة الخاصَّة)، أن ما رتبوا من تمام القبض على السلطة يمكن أن يستمر بعد حل المجلس العسكري وفق تدبير آخر.

وببسط قائد الثورة تمام الطاعة والولاء للأمين العام بما يُشبه تحيَّة النفاذ العسكرية في الجلسة الخاصة الحاسمة لقرار الأمين العام ورأيه بموافاة الخطة الأصل، انحلَّ مجلس الثورة دون أن يتجرَّد أياً من أعضائه عن زيِّه العسكري أو رُتبته واثبين فوراً إلى المناصب الدستورية الأخطر، حافظين لأنفسهم المنصب الأوَّل والثاني رئيساً للجمهورية بدلاً عن رئيس مجلس قيادة الثورة، وليغدو نائبه نائباً لرئيس الجمهورية مؤدياً دوراً تنفيذياً فاعلاً وحاسماً في غالب فصول القصة الرسمية لثورة الإنقاذ[٣].

اتَّسمت العلاقة كذلك بين رئيس الثورة ونائبه بتمام الانسجام، تستدعي روح الجيش وتقاليده في تقديس التراتُب العسكري والتزامه سمعاً وطاعة، فرغم الدفعة الواحدة إلا أن قائمة التخرُّج تبقى محفوظة وفق تتالي أرقامها ما بقيت الحياة، ورغم طبيعة العمل السياسي ومداولاته وقراراته الموسومة بالمُشاكسة والتقلبات، احتفظ كل منهم بميدان عمله والرمي عن قناة واحدة مهما اشتدَّت المواقف وظهرت التبايُنات. وإذ طابت هذه الصلة الثنائية، فقد ظلَّت موصولة بالمحور المدني في قيادة الحركة، نائب الأمين وأمين الأجهزة الخاصة طاعة وانسجاماً —كذلك— طيلة عُمْرِ الثورة، إذ ظهر نائب رئيس الثورة مُوالياً لنائب الأمين العام في أعقاب المحنة الأخطر نحو نهاية نصف العقد الأول للثورة في المحاولة الفاشلة لاستهداف الرئيس المصري بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا، معتصماً مع الرئيس ونائب الأمين العام عن الاجتماعات الدوريَّة للمكتب القائد، إلا أن نائب الرئيس رضَخَ بعد ضغوطٍ طفيفة من الوُسطاء أن يجمع الرئيس ونائب الأمين العام إلى

---

(٣) إذ ما تزال آثار موقف نائب الأمين العام (علي عثمان محمَّد طه) ومسؤول الأجهزة الخاصة (عوض الجاز) في أعقاب حادثة كندا ماثلة بين يدي إعلان الأمين العام رأيه حلَّ المجلس العسكري في ١٩٩٣، رأوا أن يجعلوا المناسبة سانحة لبث مزيد من الطمأنينة تُسهِمُ في سدِّ ثغرة الثقة لدى الأمين العام، وإذ كان أمرُهُم كله مُدبَّر مع القادة العسكريين، بسطوا تمام الطاعة لقرار الأمين العام المُوافي للخُطة بعد أن ضَمِنوا استمرار الأوضاع بما لا يُفسحُ المجال للردَّة نحو الأوضاع المدنية التي قد تُفسِحُ المجال للحِرَاك والمُنافسة الديمقراطية، وبالتالي جرَّدوا خُطة الحركة من المضمون والمعنى. وفي الرواية الشفهية التي سَرَدَها نائب الأمين العام كثيراً أن الأمين العام جمعه وعوض الجاز وسألهما عن رأيهما فيمن يقود المرحلة المقبلة، فأجاب على الفور: «عمر البشير بالطبع»، ولدى هذا الموقف بَدَت خُطة الحركة كلها كأنها نُسيت أو تعدَّلت تلقائياً بغير مداولة عند الذين قادوا بالفعل مسيرة الحركة والثورة، ثم تعدَّلت لدى الأمين العام بتهيئة رئيس الثورة ليقود الدولة ثم يقود الحركة بعد نفاذ ولايته دورتين رئاسيتين. وفي ذات الإطار، يمكن قراءة تصريحات الأمين العام للحركة والتي تداولت كثيراً: «عمر البشير هِبَة السماء لأهل السودان وأنه يمثل أهدافي وأحلامي في الحياة العامة» كما أكد الأمين العام بعد ذلك على دوره الفكري لا التنفيذي الرسمي.

الأمين العام في منزله.

أما على صعيد العمل التنفيذي والسياسي فقد اتَّسمت حركة النائب بالكثافة والنشاط، لا سيَّما العمل الداخلي في أُطُر الحكم الاتحادي والجنوب، وأُطُر العمل الدعَوِي والإغاثي الخيري الإنساني على وجه العموم، تتواتر الشهادات على سرعة هبَّته ونجازة فعله كلما جاءه أهل العمل والاختصاص في تلك الصُّعُد، فقد نصَّبوه رئيساً لديوان الحُكم الاتحادي بدوافع ليست كلها براءٌ من الغرض كما سبقت الإشارة، ولكنه سخَّر موقعه الرفيع نائباً أولاً في دفع عمل الديوان من موقع تكليفه الجديد، خاصة وقد وجد في وزير الديوان همَّة تشبه جنوحه نحو العملي الناجز الذي يحل جوهر المُشكلات، أو يسهم في حلِّها مباشرة من أقصر الطرق ولا يكاد يكترث كثيراً لصوارف الصغائر. ذات الخُلُق نَفَعَ دائرة العمل الإنساني الإغاثي إذ كانت تجرُّه لبعض أغراضٍ في حضيض السياسة عناصر أمنية وعسكرية وإن خالفت كذلك واضح الدين، أو تستتبعه كله للرسمي السلطاني بغير استقلال، ولكن النائب الأوَّل كذلك انحاز للجوهر المفيد بغير تردُّد أو تقاعُس[٤].

إلاَّ أنه مهما اشتدت "إنقاذيَّة" النائب الأوَّل في جملة سلوكه ومواقفه، فقد تجرَّد من العصبيَّة الأخطر للمؤسَّسة العسكريَّة التي تخرَّ ! فيها وعَمِل لها سنوات عمره الناضج، فلم يسعَ على الأرجح لنيل لقب الـ"أركان حرب" المُوقَّر لدى من يبلغ مرتبة العقيد، كما بدا متجاوباً مع أطروحات الأمين العام في الإصلاح الثوري للقوَّات المسلَّحة في مفارقة نادرة لنهج رئيسه الذي يزعُمُ تقديمه لانتمائه للقوات المسلحة على كل انتماء حيثما دعته الحاجة لذلك.

قام كذلك النائب الأول لمبادرةٍ بالغة الجَّسارة في ارتياد غابات الجنوب ومقابلة قادة الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان "مجموعة الناصر"، المُنشقين عن الفصيل الرئيس وتوقيع "مذكرة الناصر"، مما وضعه دائماً في موقف الدَّاعم الحريص على ميثاق الخرطوم واتفاقيتها للسلام ١٩٩٧، مهما كرهها آخرون في القيادة واستفرغوا وُسعَهُم في التآمُر

---

(٤) يذكر أحد روَّاد العمل الخيري الإنساني في الحركة الإسلامية السودانية أن الشهيد الزبير محمد صالح كان سنداً كبيراً لهذه الدائرة، إذ رغب بعض كبار الإنقاذ في تعطيلها حتى لا تصح الإغاثة سبباً لتكدُّس أهل الجنوب والغرب حول العاصمة، أو تتبيعها حتى تنقلب ذراعاً آخر في العمليات العسكرية عند جبهة الجنوب. وقد ثارت حميظة النائب الأوَّل الجديد عندما أفصح د. الأمين محمد عثمان في إحدى ثوراته النادرة أن: «العمل الإنساني سقط مع طائرة الزبير ووريَ الثرى مع جثمانه». ولعلَّ ذلك التعليق الغاضب مهَّد لمسيرة اعترتها التقلبات في العمل الإنساني عامة، وفي عمل منظمة الدعوة الإسلامية خاصة.

عليها على نحو ما أوضحنا في فصلٍ سابق[٥].

وإذ تحمَّس النائب الأوَّل لثورته وتبنَّى اسمها وأطروحاتها بالكامل، وكَسب لها ببساطته وتلقائيته كثيرين لم يكونوا بعضاً من صف الحركة الإسلاميَّة، كَرِهَ كل محاولة لتبديل اسمها أو تجاوز مرحلة الشرعيَّة الثوريَّة إلى تمام الشرعيّة الدستوريَّة، وتولَّى الدور الأساسي في معارضة إرادة الأمين العام لإنفاذ خطة الانتقال إلى مرحلة الدستور الدائم، الذي ينص صراحة على "حرية التوالي" و"التنظيم السياسي"، وإذ شملت معارضته تحريض الكثيرين رغبةً ورهبة، تولَّى كذلك تقديم المقترح المُضاد لمقترح الأمين العام لاجتماع الشورى، الذي حسم المداولة لصالح حرية التوالي والتنظيم على إطلاقها وهزم مقترح النائب الأوَّل، أن ينص الدستور على: «**المؤتمر الوطني هو الحزب الأوحد بجمهورية السودان**». ذلك رغم قليل مودَّةٍ كان يَكِنُّها النائب الأوَّل للمؤتمر الوطني نفسه عبر مراحل تطوُّره مدى سنوات الإنقاذ، إذ مثَّل المؤتمر الوطني لعساكر القيادة الإنقاذية محوراً سياسياً مُوازياً لحكومة ثورة الإنقاذ التي أمسكوا بتمام مقاليدها[٦].

أحدثت وفاة النائب الأوَّل المباغتة فراغاً يستدعي سدَّه تدبيراً خاصاً، فالشورى التنظيميَّة الخاصة قد اتسعت بأعضائها المنتخبين بواسطتها عبر مراحل الاستيعاب المتصلة دورة بعد دورة، ثم الأعضاء المنتخبين على نحوٍ غير مباشر مثل أمناء الولايات ثم الأعضاء بحكم المناصب شأن ولاة الولايات، لتبلغ جملةً تُلامِس الخمسين والثلاثمئة (٣٥٠) عضواً، فهي مؤسَّسة كبيرة لا تصلُح لحسم اختيار النائب الأول الجديد تداوُلاً وانتخاباً.

أما القيادة المنتخبة من الشورى والتي تبلغ ثلاثين عضواً فقد انحلَّت بنهاية الأجَل وغَدَت هي والشورى في أوضاع الانتقال، إنفاذاً لقرار الظهور بغالب وظائف الحركة علناً في المؤتمر الوطني، تهيُّؤاً لمرحلة قانون التوالي السياسي، المُلزِم للأحزاب تسجيلاً يُراقِبُ مؤتمراتها وهياكلها وأجهزتها ومواردها وأموالها صرفاً ودخلاً.

كما أن الشورى والقيادة كلاهما يضُمَّان عناصر غالبها وفَدَت إلى صف الحركة الإسلاميَّة الأول حديثاً بعد الإنقاذ، واتسعت في قيادة المؤتمر الوطني الرسمي لتضُم كل

---

(٥) جاء مقترح مفاوضة الأجنحة المنشقة على د. جون قرنق من دبلوماسي في أوَّل مراتب السلك الدبلوماسي آنذاك بصحبة الأمين العام لمجلس السلام، وهو كذلك من شباب الإنقاذ يومئذ، ولدى طرحهم المتردِّد للأمر على الشهيد الزبير محمد صالح، بادرهم: «ماذا تريدون أن تقولوا، أن أذهب إلى الغابة، إذن الله أكبر».

(٦) يسرد النائب الأوَّل للاحق أن النائب الأوَّل الشهيد تحدَّث إليه فور ختام الاجتماع الذي أقر التوالي قائلاً: «لقد اجتمعتم اليوم عليا أنت وشيخك. توَّاليكم هذا إن شاء الله ما تحضروا». وقد كان موقف الأستاذ علي عثمان المؤيِّد للتوالي السياسي في هيأة الشورى مخالفاً لموقفه السابق في الهيأة القيادية مما حمل شيئاً من المفاجأة.

جهات السودان ومِلَلِهِ كافة.

اختار الأمين العام في ظل تعقُّد الأوضاع وطبيعة مرحلة الانتقال، مع ضرورة المسارعة لملء المنصب الثاني المُهم، ثم مراعاة الدستور الانتقالي الحاكم يومئذ الذي يجعل اختيار النائب الأول سُلطةً للرئيس، فمهما بسطت الترشيحات والرؤى والآراء فيمن هو الأصلح للمنصب في هذه المرحلة، فإنَّ الحاسم للقرار هو رأي الرئيس نفسه فيمن يكون نائبه، في ظل كل تلك الأوضاع اختار الأمين العام للمُداولة والشُّورى مُخضرمين من خالص صف الحركة التليد. مهما تباينت آراؤهم، فقد انتهوا لمرشَّحين ثلاثة يُعبِّرون عن جملة توجه الآراء وتقديرها المتباين لمقتضى المرحلة: اتجاهٌ رأى أن يرشِّح الأمين العام نفسه، تتبنَّاه ثلة آيَسَت من تطبيق البرنامج الإسلامي إلا بتولِّي الأمين العام لمنصب رئاسة الجمهورية، تريد لتضع خاتمة لديكتاتوريَّة العسكر و فراغ وعيهم عن مقتضى البرنامج الإسلامي، ثم تسُد الطريق على المدنيين الشموليين، لا سيَّما نائب الأمين العام وزير الخارجية وأمين الأجهزة الخاصَّة وقادة الأجهزة الأمنيَّة المُقالين بعد بوار خطة استهداف الرئيس المصري في العاصمة الأثيوبية، وقد عادوا لتوِّهم -أصحاب الترشيح للأمين العام- من فصول معركة التوالي السياسي بعبرةٍ بالغةٍ حول تشبُّث أولئك بتكليف السُّلطة الذي أوكل إليهم، فأصبح أكبر همِّهم المحافظة عليها، أما مبلغ علمهم فقد تدارك عن مقتضى التَنَزُّل الدقيق لإسلام الدولة والمجتمع في دعوة التأصيل الذي ما قامت حركة الإسلام الحديثة إلا تبشيراً بالخير الذي يحمله نفاذه واقعاً في الحياة، وذلك بعد عشر سنواتٍ من الحكم باسم الإنقاذ والإسلام. تقديرٌ آخر مهم لدى هذه الجماعة أنَّ تَوَلِّي الأمين العام للمنصب الأوَّل في الدولة بعد استقالة الرئيس الحالي يحفظ المشروع الإسلامي من خطر الارتهان الخارجي الذي قد يحمله استمرار تلك المجموعة بقيادة نائب الأمين وزير الخارجية، بعد أن إلتاث سِجلُّهم الشخصي بما يُعرِّضهُم للارتهان والابتزاز.

اختارت المجموعة الثانية نائب الأمين العام وزير الخارجية آنذاك ليشغل منصب نائب الرئيس الأوَّل، تُقدِّر أن وضع الأمين العام نفسه في منصب النائب الأوَّل، ولو إلى حين، لا يناسبه مطلقاً، كما أن توليته تمام الأمر السياسي وتسريح الرئيس الحالي قد يُعقِّد الأوضاع ولا يُيَسِّرها للبرنامج الإسلامي، كما أنه قد يفاقم أزمات السودان العالميَّة نحو مزيدٍ من الحِصَار على المشروع الذي تُرجى له الحياة والتطور نحو كمالات الإسلام، فالأهم عندهم دوره الفكري العالمي وليس توريطه في أعمال رئاسة الجمهوريَّة ومراسمها

وأسفارها التي لا تنقضي.

أما الأمين العام نفسه فقد اختار لموقع النائب الأوَّل مَن رأى فيه رمزيَّةً للأطراف المظلومة المُهمَّشة، وزير الحكم الاتحادي يومئذٍ، وقد أفرغ وُسعه في أن يبلغ به تمام التطبيق في واقع بالغ التخلف وبصحبةٍ قائدةٍ ما تفتأ ترمي العصا في دولابه المُنهك، لكنه يعمد إلى العملي الجوهري ويَصدُرُ عن روحٍ جدَّ قوميَّة. كما عبَّر الأمين العام باختياره عن رغبة أولئك أن يكون النائب الجديد من عُمق صف الحركة الإسلاميَّة، مِهاداً لعهدٍ مدني تتساوى الأحزاب فيه وتتنافس[٧].

تولَّى الأمين العام بنفسه إبلاغ الرئيس بما انتهت إليه المداولة الخاصة من قائمة المرشحين الثلاثة، موضحاً أن الأمر له في قرار من يكون نائباً له، فاختار الرئيس نائب الأمين العام نائباً أوَّلاً لرئيس الجمهوريَّة، باسطاً جملةً من التقديرات التي تدفعه لتفضيل ذلك الخيار[٨].

*****

وافَقَ صُعود نائب الأمين العام إلى منصب النائب الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة انعقاد المؤتمر العام للمؤتمر الوطني لأوَّل مرَّة بعد أن حسمت الشورى الخاصة القضيَّتين الرئيسيَّتين الأخيرتين ضمن محاور الانتقال: الحريَّة في تأسيس الأحزاب مهما تكُن مشاقة للمؤتمر الوطني، ثم انتقال أمين عام الحركة الإسلاميَّة ليكون أميناً عاماً للمؤتمر الوطني خلفاً لتلامذته الذين تعاقبوا على المنصب منذ التأسيس[٩].

لقد ظلَّ المؤتمر الوطني منذ أوَّل قيامه وفقاً لنظام المؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة وإلى

---

(٧) جمع الأمين العام للمداولة والقرار في شأن اختيار النائب الأول الجديد جماعة من ترعيل الأول، يُطلق عليهم وصف "الرُوَّاد"، وتضم: محمد محمد صادق الكاروري، أحمد عبد الرحمن، يس عمر الامام، عثمان خالد مضوي، موسى حسين ضرار، إبراهيم محمد السنوسي، علي الحاج محمد، عثمان عبدالوهاب، علي عبدالله يعقوب. وإذ شهد بعضهم تلك المداولة، فإن الحماسة لدفع الأمين العام لمنصب النائب الأول ليكون بعدها الرئيس جاءت من الجيل الثاني، خاصة الأستاذ أحمد عثمان المكي (رحمه الله) والدكتور سيف الدين محمد أحمد، وبادر إبراهيم السنوسي بإبلاغ الرئيس عمر البشير بالمُقترح الذي ينتهي باستقالته، وقد وافق الرئيس على ذلك. أما الأمين العام نفسه، فقد اختار علي الحاج محمّد ليكون نائباً للرئيس، فهو من الغرب الأقصى ما دام الرئيس نفسه من الشمال والنائب الثاني من الجنوب، استشعاراً لحاجة السودان للتوازن قبل أن تنفجر أطرافه.

(٨) في اللغط الذي أثير في بيئة المخاصمة بين يديّ المفاصلة، استعملت كثيراً قصة اختيار النائب الأول للرئيس لإدانة الأمين العام، رغم بساطتها ووضوح فصولها. وإذ حاول بعضهم أن يسبغ ثقوب تفسيره للأحداث التي أدت إلى الفصال باستعارة من القصة، اجتهد علاة الواثقين في نفثة أعمدها دليلاً لتعلق الأمين العام بالسلطة ومناصبها التنفيذية، إلا أن غالب القصص والروايات المتداولة تنكبت جوهر الصراع الذي بدأ يتمحور حول موضوعات الحريات العامة والحكم الاتحادي والجنوب ومداولة السلطة والمناصب، أو ما يعرف بالبرنامج الإسلامي للحكم.

(٩) تعاقب على منصب الأمين العام العميد حسن حمدين ثم الأستاذ الشفيع أحمد محمد، وأخيراً الدكتور غازي صلاح الدين الذي نال المنصب انتخاباً ضمن التمهيد لإجراءات الانتقال.

حين تأسيس منصب الأمين العام بالانتخاب مؤسَّسة هامشيَّة في هياكل الإنقاذ، لا يكاد يتَّسق مع أنماط السُّلطة المطلقة التي دأبت على ممارستها الأجهزة الأميرية "التنفيذية" المدنيَّة والعسكريَّة، أو حتى التشريعيَّة شأن المجلس الوطني ومجالس الولايات. بل ظلّ مؤسَّسة رغم عُلُوِّ كعبها في أنظمة الحزب الواحد حيث يسود أمين عام الحزب على كل منصبٍ، بما فيها منصب رئيس الدولة، استمرَّ في ظِلِّ الإنقاذ كياناً لا يجدُ ما يحِقُّ له من سُلطةٍ أو احترامٍ وترحيب، بأسبابٍ بيِّنة من طبيعة الإنقاذ ومفاهيمها الواعية و غير الواعية لأشكال السلطة وصُور العلاقات بينها، ولكن تولِّي أمين عام الحركة الإسلاميَّة بكل ثقله المحلي والعالمي لمنصب أمين عام المؤتمر الوطني، وفقاً للخطة الإستراتيجيَّة للحركة الإسلاميَّة السودانيَّة يُمثل خطوةً حاسمةً نحو التغيير الشامل، الذي تتهيَّأ له الإنقاذ وهي تستقبل عامها العاشر، والذي يتَّصل بالضرورة بمرحلة جديدة للممارسة السياسيَّة في البلاد كافة.

انعقدت جلسات المؤتمر شأن سابقه، في القاعة الرئيسيَّة الرسميَّة بالبلاد، قاعة الصداقة، ولكن في باحَتِها الخارجية وليس داخل صالة المؤتمرات الكُبرى، تعبيراً آخر عن طبيعة المرحلة المقبلة التي احتشد لها الشعبيُّون من سائر السودان، يستشعرون تبدُّل محاور السلطة وتحوُّل وسائل تولِّيها نحو تمام الممارسة الديمقراطيَّة داخل المؤتمر الوطني. فإذ تهيأت قواعد الحزب الواحد بمؤتمراتها القاعديَّة من المناطق إلى المحليات والمحافظات والولايات كافة، تختار ممثليها مناديب عنها في المؤتمر العام الجامع، ظلَّت تصغي إلى خطابٍ جديد من أمين عام الحركة الإسلاميَّة يكشفُ لها عن توجهٍ جديد، يقوم فيه المؤتمر الوطني حزباً بين أحزاب ينافسها على برامج يختار عبرها الشعب من ينشُدُ فيه صلاحاً وولاءً، كما تنبسطُ فيه السلطة لامركزيَّةً تطوراً أوسع من المرسوم الثاني عشر عبر كل ولايات السودان، فلا يقوم منصبٌ إلا بالانتخاب، كما لا تُمارس سلطة بغير رقابة ومحاسبة، تنفتحُ فيه الصحافة لكل رأيٍ وخبر مهما يكُن ناقداً، وتنشطُ فيه مجالس التشريع للمُراقبة الأتم.

لكن جولات الأمين العام الواسعة بين يدي هذا المؤتمر والتي شملت كل السودان عدا الجنوب، والتي عبَّر بخطابه عن الأفكار والمناخ الذي خرَّ به من شعاب معركة إنفاذ الحريات العامة والتوالي السياسي، ثم ما اعترى مسار تنزيل مقرَّرات الحكم اللامركزي من عقبات النزوع السلطوي المركزي، وما لحق باتفاق الخرطوم للسلام من تجاوزٍ وخُروق خطيرة، تلك الجولات وما شهدت من تَبَايُع بين قيادة المؤتمر الوطني

(ممثّلة في أمين الحركة الإسلاميَّة وأمين المؤتمر الوطني السابق) هيأت الأمين العام بخطة بديلة تحمل كل عوائق الإنقاذ وعقدها لتَطهُر وتتنافس في بحرٍ لجُي من الحريَّة، ولكنها كذلك أثارت لدى الفريق المتربِّص بها يتحسَّبه رِدَّة عن مسار الإنقاذ الشمولي المتوحِّد إلى فوضى الحزبية التعدديَّة. وإذ أكَّدت بيعات الأمين العام على المعنى الذي سعت ثلة المدنيين في القيادة لترسيخه عبر أجهزة الشورى الخاصة، وهو حاكمية الحركة الإسلامية، ليرسخ مشهوراً معلناً بين الناس، أيقظت لدى آخرين مخاوف "الازدواجية"، يتوهَّمون تساوياً وتوازياً بين الحركة الإسلاميَّة وقد حُلَّت في المؤتمر الوطني، وثورة الإنقاذ بوجهها الذي تقبَّله الناس وتجربتها التي ترسَّخت عبر عقدٍ في الزمان.

رغم الهدوء الذي وسم جلسات المؤتمر العام الذي انتخب الأمين العام للحركة الإسلاميَّة أميناً عاماً للمؤتمر الوطني وانتخاب هيأة الشورى، وما بدا خير تجاوز لصدمة الحزب بغياب الرمز الثاني للإنقاذ وطائفة شهداء طائرة الناصر، ثم تبدُّل وجه السلطة العسكري لصالح المدني بصعود نائب الأمين العام ليكون نائباً لرئيس الجمهوريّة، وأخيراً المناخ المُوجِب بانتفاء صُور الصراع والمحاور المناطقيّة والعِرقيَّة التي وسَمت جلسات المؤتمر العام السابق سيَّما المنافسة بين المُرشَّحَين الأبرَزَين لمنصب الأمين العام، نجاء الإجماع في انتخاب الأمين العام يُباركُ جملة المناخ المِوجب، إلاَّ أنه حمل بوضوح بذور الصراع الإنقاذي المُقبِل بذات القضايا التي غَدَت بارزةً عناوينَ: «الحريَّات العامة وحاكميَّة الحركة الإسلاميَّة والحُكم اللامركزي» إلى المسارح الأخرى في مؤسَّسات الإنقاذ وتحديداً الأميريَّة التنفيذيَّة التي احتكرت السلطة طويلاً وتستشعر خطر طوفان الحريات الذي يؤسِّس المنافسة على شروط لم تعهدها، ثم المجلس الوطني الذي يتأهَّب لإجازة مشروع الدستور الدائم الذي سيَشمَلُ بقرار شورى لحركة الإسلاميَّة، "التوالي السياسي"، وتمام سُلُطات الحكم اللامركزي وشركته في السلطة والموارد[١٠].

لم ينصرف المؤتمر العام للمؤتمر الوطني إلا بعد انتخاب هيأة الشورى، والتي غَدَت يومئذٍ مؤسَّسةً مُعلنةً ومعروفة، ينتخبها مؤتمرٌ عام جَرَت غالبُ جلساته في العَلَن، بما في ذلك إجراءات ترشيح العضويَّة وعمليَّة الاقتراع وإعلان النتائج، ثم هي اليوم مؤسَّسة

---

(١٠) رغم هدوء الأحوال في المؤتمر العام فقد حاولت مجموعة قيادية تنفيذية مدنيّة وعسكريّة لدفع اسم الرئيس ليكون منافساً في منصب "أمين عام المؤتمر الوطني" في مقابلة الأمين العام للحركة الإسلامية. تتألف المجموعة من ذات العناصر التي عارضت التوالي لحين هزيمتها في هيأة الشورى ولكن ظروف استشهاد النائب الأوّل وصعود نائب الأمين العام لمنصب نائب الرئيس طرحت مناخاً غير مؤاتٍ للمُؤامرات، فانسحبت أجندة المؤامرة قبل أن تبلغ أجندة المؤتمر ريثما يُهيَّأ لها مسرحٌ جديد في مقبل الأيام.

واحدة لا تُناظِرُها أخرى مُستترة كما مضى عليه الحال منذ أوَّل قيام الشُّورى الخاصة. وإذ لم تشهد الانتخابات صراعاتٍ ومنافساتٍ حادة، وشملت النتائج غالب الأسماء التي كانت ترجوها القيادة، وتحديداً الأمين العام الذي انصرف لشؤون الحزب الجديد بكل طاقاته، وضَمِنَت جملة التوازنات والموازنات الدقيقة المرجوَّة في قيادة الحزب الذي ما يزال وحده في الساحة، ولا بُدَّ لها من تهيئةٍ خاصة للمرحلة المقبلة بتمام دِقَّة المعادلة في بلدٍ مترامي الأطراف مركَّب الأعراق والثقافات متعدِّد الأديان واللُّغات، تحدوهُ تجربة حديثة في الحُكم اللامركزي ويتطلَّعُ لسلام بعد عقودٍ من الحروب الأهليَّة. فإذا ضمَّت الكلية القوميَّة (الكتلة الانتخابيَّة التي تضُمّ الوجوه القوميَّة الرسميَّة والشعبيَّة السائدة في المركز) بضع عشراتٍ وجد كثيرٌ منهم طريقاً إلى هيأة الشورى العامَّة، وجدت ولايات السودان كافة مهما تكُن توازُناتها القبائليَّة والمناطقيَّة ووجوهها البارزة الرسميَّة في الحكومة الولائيَّة والمحافظات والمجالس المحليَّة والتشريعيَّة، والوجوه الشعبيَّة من الإدارة الأهليَّة أو من طُرُق التصوُّف ومشائخه، وجَدَت كلها طريقاً إلى الهيأة الموسَّعة، تهيَّأت الشورى للعمل الثاني المُهم، المُصادقة على الأمانة العامة كما يقترحها الأمين العام، وانتخاب المجلس القيادي الذي يضُم وُلاة الولايات وأمناء المؤتمر للولايات والأمين العام ونائبه، ورئيس الجمهوريَّة ونائبه، ثم نحواً من ثلاثين تنتخبهم الشورى. اختار الأمين العام للأمانة العامة جملة شخصيات لا تكاد تثير خلافاً، فهي معروفة مشهورة موسومة بالاعتدال إلاَّ من واحدٍ أو اثنين، توزَّعوا على مكاتب الأمانات بوظائفها ومهامها المختلفة كما يحدِّدها النظام الأساسي وتُفصِّلها لوائح المؤتمر، وتشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع تُشابه ذات الوظائف في هيكلة الدولة وتُوازيها، تحكُمُها طبيعة هياكل الحزب الواحد التي تُقارِبُ الدولة وتُحاصِرُ مهام الحزب إلى مهامها، ولا تكاد تَنفَسِح سعةً تُوازي سَعَةَ المجتمع وتنوُّعه الذي تنشد الحركة الإسلاميَّة مخاطبته والتغلغل في شعابه.

وإذ انتظرت تلك الإصلاحات الجوهريَّة أوانها في المراحل التي قد يستقبلها المؤتمر الوطني مع انبساط الحريَّة والمنافسة، ليعود تنظيماً للدعوة والمجتمع، جاءت ترشيحات الأمانة مُخيِّبة لتطلعات الثلَّة الشابَّة الأقرب فكرياً للأمين العام، والتي ظلَّت تحيطُ به مدى المراحل السابقة لا سيَّما مع اشتداد أوار معركة حاكميَّة الحركة الإسلاميَّة، ثم الدعوة لإقرار التوالي السياسي، فقد تطلَّعوا جميعاً لعهدٍ جديدٍ تَشْرَعُه تحوُّلات صعود الأمين العام للحركة الإسلاميَّة بكل ثقله إلى أمانة المؤتمر الوطني، فيقوم المؤتمر الوطني من فوره حزباً للحركة الإسلاميَّة، وترى فيه عضويتها مهما اتَّسعت وتباينت نفسها متى نظرت أو

تطلّعت إليها. كما تطلّعت ذات الجماعة إلى حزب يستوعب طاقات القواعد ونشاطها، ويملأ الفراغ الروحي والفكري الذي عانته قطاعاتٌ واسعة من عُضويَّة الحركة الإسلاميّة منذ مجيء الإنقاذ، إذ استوعبت تحدياتها الأولى طاقات كثيرة، لا سيّما حملات الجهاد الواسعة المتصلة عبر سُوح السودان، بينما تعطلّت طاقات أخرى هائلة كذلك من الأجيال التي لم تنخرط في العمليات العسكريَّة والأمنيَّة بالكامل، ولكن الجميع عادوا بعد فتور شدّة القتال والمعارك نحو التفاوض والسلام ووقف إطلاق النار، عادوا يستشعرون حاجة لتحديّات جديدة وأهداف تَجِدُّون نحوها ونشاطاً يستوعب نداء الروح للعمل والإنجاز، وحركة سياسيّة تناسب ثقافتهم الحديثة، وتُرضي طموحاتهم المتطلعة لمناصب في القيادة بوجوهٍ حديدة ومنهج جديد يجتاز ما بدا في العام العاشر للإنقاذ وكأن قد أصابه البلى.

لكن الأمين العام وقد استوعَبَ وجوهاً أخرى من جملة مسيرة الإنقاذ، خاصَّة المعركة الأخيرة حول التوالي وتطوُّر علاقات السلطة والحركة التي رسا عليها بعد تلك الجولة، واستعصام القيادات التنفيذيَّة بمناصبها واعتزالها المتدرِّ لأطُر الشُّورى والمُداولة والقرار في أجهزة الحركة القائدة نحو الاستقلال والمُباينة بالقرار السياسي والعسكري، ثم تطوُّر عمل المجلس الوطني التشريعي الذي يرأسه الأمين العام نفسه وقد احتشد بالنواب الذين جاءوا انتخابا من دوائرهم أو قطاعاتهم متحفِّزين للمُراقبة والمُحاسبة التي لم تألفها وجوه الجهاز التنفيذي، لا سيّما وزراوه الأشد نفوذاً من واقع نفوذهم وتاريخهم في الحركة الإسلاميّة. لكن النوَّاب بسوادهم الغالب أبناءٌ لذات الصف الحركي، لا يكادون يرون في التنفيذيين إلاَّ إخوة لهم مُتساوين أمام خُلُق المحاسبة وواجبها المعهود في أطر الحركة الإسلاميّة. كما يستقل الأمين العام قائداً بمحور آخر لا يقلُّ أهمية، الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وقد بدأت المُباينَة تتَّسع بدورها بين أطُر الدبلوماسيَّة الشعبيّة وعلاقاتها التي ينشط فيها المؤتمر، وبين الدبلوماسيَّة الرسميّة التي جَنحَت مائلة لعلاقاتٍ خارجيةٍ معتدلة، تُريدُ لتنتظم في الأطر الإقليميَّة والدوليَّة التي تمرّدت عليها في السنوات السالفة، وآخر ما تريده محوراً شعبياً تقودُه شخصيةٌ بالغة الوقع شأن الأمين العام.

إزاء كل تلك العُقد التي اعترت المشهد يومئذٍ وحسابه الدقيق، فإن آخر ما يريده الأمين العام بدوره هو بروز قطب جديد يقوم منافساً للحكومة، ولو من ذات حزبها الذي تصفه النُّظُم واللوائح حاكماً ولكنه بغير نفاذ في الواقع، فإذا تولَّى الأمانات عناصر

من الصف الأول والثاني الأصغر سناً والأشد فاعليَّة والأوسع تجربةً والأعمق ثقافة، فإنهم حتماً سيُنافسون الجهاز التنفيذي وقد يُثيرون ثورته غيرةً أو تقاطعاً في بعض المحاور، وقد يُمثِّلون بديلاً أفضل في تولِّي المناصب التنفيذيَّة يثير مخاوف الذين يتولونها، وهم أصلاً يُباينُون بنشأتهم وتدريبهم المدني شِقَّهُ العسكري ولا يقعون موقعاً لطيفاً من شِقِّهِ المدني المهيمن، وقد يحملون كذلك بوجهٍ من الوجوه صُوراً لصراع الأجيال بين الذين يُريدون أن يُستَبْقَوا في مناصبهم التنفيذيَّة لوقتٍ أطول ممَّا يجب، وبين أولئك الذين يستعجلونهم الرحيل[١١].

مسرحٌ آخر مُهِم من مسارح الإنقاذ يقوم عليه كذلك رئيساً الأمين العام شَهِدَ بدوره فصولاً مهمة في الطريق إلى المُفاصلة بين الفريقين، المؤسَّسة التشريعية "المجلس الوطني"، فإذ جاء أغلبها منتخباً من دوائر الجغرافيا أو دوائر القطاعات المختلفة مزوداً بخبرة وتجربة متحفزاً لدوره الرقابي كما أسلفنا، إلاَّ أن عمله الأساس الذي انتهى إليه هو قرار تأسيس الحُكم في السودان وِفقَ مبادئ الدستورِ الجديد الذي أقرَّته أجهزة الحركة الداخليَّة قبل أن تنحلَّ في المؤتمر الوطني المُعلن، والذي أقرَّ كذلك الشروع في كتابة الدستور الدائم الضامِن للحُريات العامة وفق مبدأ التوالي السياسي.

*****

مُهِّدَ لحملة الدستور الدائم بلجنةٍ قوميَّة تحدِّد أصوله ومبادئه العامة، ومصادر التشريع وأنماط تبادل السلطة، وعُهِدَ بها إلى اثنين من القانونيين المعروفين من خار ، صف الحركة الإسلاميَّة تثبيتاً للمنهج الذي يتوخَّى القومية، تولَّى أحدهُما رئاسة اللجنة العامة، وانتهت للآخر رئاسة اللجنة الفنيَّة[١٢].

وإذ أعلن الرئيسان كلاهُما بُعد عَهدِهما خاصة والبلاد عامَّة عن الدستور وفِقهِهِ ومواده وفلسفته ونُظُمِه، انتهى الرأي إلى قسمة اللجنة واسعة التمثيل بما شَمِلَ ألوان الطيف السياسي كله، إلى لجانٍ تُعنى بالمواضيع التي سيشتمل عليها الدستور، تتولَّى البحث عن مصادر الأفكار وتتباحث حول الأجدى منها لبلادنا والأنفع في مثل ظروفنا، مستفيدةً بما يستصحبُ

---

(١١) اختار الأمين العام لتولي الأمانات الاتحادية بالمؤتمر الوطني من صف الحركة: محمد الحسن الأمين، بدرالدين طه، محمد آدم هقواب وقد تولوا جميعاً من قبل مناصب رسمية وتنظيمية رفيعة، كما اختار إسماعيل الحاج موسى، محمد أبوسمرة،عثمان عبدالقادر واعتذر عبدالباسط سبدرات عن تولي الأمانة السياسية إذ لاحت في الأفق بائنة المُباينة بين الحركة الإسلامية أو التنظيم السياسي وبين الدولة أو الحكومة. كما شملت تعيينات الأمين العام الدكتور علي الحاج لمنصب نائب الأمين العام للمؤتمر الوطني وهو تحولٌ مهم إذ أنها المرة الأولى التي يغادر فيها الأستاذ علي عثمان طه منصب الرجل الثاني في تنظيم الحركة الإسلامية منذ انتخابه زعيماً للمعارضة في برلمان ١٩٨٦.

(١٢) مولانا خلف الله الرشيد رئيس القضاء الأسبق والقانوني المعروف مولانا دفع الله الرضي.

أعضاؤها من علوم وتجارب وبما يحملون من مؤهّلات علميَّة وعمليَّة، ريثما يتكامل الرأي نحو كتاب للدستور يُعهَدُ به للمؤسَّسة التشريعيَّة لتبسط التداوُل فيه عبر قراءاتها المتعدِّدة وتُمضي عليه سُلطتها في الإجازة، ثم يُدفعُ به إلى الشعب في استفتاءٍ عام.

أعادت اللجنة القوميَّة للدستور شيئاً من ألَقِ الجوانب المضيئة في الإنقاذ الأولى، فقد استطال العهد بضع سنوات على المواسم والبرامج التي جَمَعَت الإنقاذيين إلى الشخصيَّات القوميَّة من مختلف وجوه الحياة العامَّة، فمُنذُ انصراف مؤتمرات الحوار حول أمَّهات القضايا، والتي كانت تتوخى "القومية" في العضوية بنسبة أعلى من أعضاء الصف الإسلامي الخالص، امتدّ وجود العناصر الإسلامية وغلب أو كاد في غالب عمل الثورة ومؤسَّساتها الرسميَّة والشعبيَّة، وارتدَّت كثيرٌ من تلك الأسماء التي شاركت في الحوارات الأولى مُعارِضَةً أو مُعتَزِلةً صامتة. إلا أن الوعد الذي حمله إقرار "التوالي" بالحرية والمشاركة قد أفاض بركة مبكِّرة جدَّدت تلك الروح لدى الإنقاذيين وإخوانهم في الوطن، فنَشطَت أعمال تلك اللجان وقدَّمت أوراقها في بضع أسابيع، مُستهدِية بما أقرّ المؤتمر العام للمؤتمر الوطني حول حريَّة التوالي والتنظيم، ودَعَت كلها إلى دستورٍ يُبيحُ التعدُّديَّة السياسيَّة ويحمي حريَّة التعبير ويُقِرُّ حريَّة الصحافة، ثم يمنحُ ولايات السودان سُلُطاتٍ فِدْراليَّةً حقيقيةً متدرِّجة نحو تمام السُّلطة لشعب الولايات، كما تشي بذلك توجهات الإنقاذ منذ المرسوم الثاني عشر ثم اتفاقيَّة الخرطوم للسلام، وبما يُساهم في حلِّ مشكلة الجنوب درءً للخطر عن الأطراف الأخرى المهدَّدة بالانفجار، والمتوثِّبة للحريَّة التي تبسط المشاركة في السلطة والموارد.

مهما بَدَت روحُ اللجنة القوميَّة للدستور منسجمةً قاصدةً نحو أهداف واضحة، فإن تشعُّب أعمالها وتعدُّد لجانها قد أفضى إلى مسودَّة أكبر مما يجب تباينت فصولها لغةً وصياغة، ولكنها لم تتجاوز إلى معانٍ أو فصول لم تُقرّها تلك اللجنة، أو لم تسعها النصوص التي اقترحها وأجازها المؤتمر الوطني. والحقُّ أن رئيس المجلسُ الوطني وأمين عام المؤتمر الوطني الجديد هو بالأساس بقيةٌ دستوري يولي اللغة ودقَّتها والصياغة وإحكامها عناية تامَّة، عَكَفَ بنفسه على اختصار المشروع المُقدَّم من اللجنة القوميَّة دون إخلالٍ بما يضمنه من مبادئ ومعانٍ[١٣].

---

(١٣) اختصر الأمين العام مواد مقترح دستور اللجنة القومية من ٢٠٦ إلى ١٤٥ مادة، كما أن إشارته المستمرة إلى التقيد بالقانون، لا سيما في المواد المتصلة بالحريات العامة قد أزعجت رئيس وأعضاء اللجنة، فصرّحوا أن مشروع الدستور الذي قدمته رئاسة الجمهورية يخالف مقترحهم مخالفة صريحة. والحق أن الحريات العامة مثبتة في صُلب المبادئ الموجهة للدستور التي لا تبدل إلا باستفتاء للشعب.

تداول المجلس الوطني حول الدستور باهتمام عظيم، وعَبَّرت نصوصه الجديدة عن جُملة اجتهاد الفِقهِ السياسي الإسلامي المُعاصر كما عَبَّر عن فئاتٍ مختلفة في المجتمع، فقد افتُتِحَ: «بسم الله واهب الحياة والحريَّة»، وتحدّثت المادة الأولى عن طبيعة الدولة: «دولة السودان وطنٌ جامعٌ تأتلف فيه الأعراف والثقافات وتتسامح الديانات، والإسلام دين غالب السكان وللمسيحيَّة والمعتقدات العرفيَّة أتباعٌ معتبرون».. كما نصَّت المادة الرابعة: «الحاكِمِيَّة في الدولة لله خالق البشر، والسيادة فيها لشعب السودان المُستَخْلَف، يمارسها عبادة لله وحِملاً للأمانة وعِمَارةً للوطن وبَسْطاً للعَدْل والشُّورى ويُنظِّمها الدستور والقانون».. أما المادة السادسة التي تتحدَّث عن الوحدة الوطنية فقد نصَّت: «الوطن تُوَحِّده روحُ الولاء تصافياً بين أهله كافة، وتعاوناً على اقتسام السلُطات والثروات القوميَّة بعدالةٍ دون مظلمة. وتعمل الدولة والمجتمع على توطيد روح الوِفاق والوحدة الوطنيَّة بين السودانيين جميعاً، اتقاءً لعصبيات المِلَل الدينيَّة والحزبيَّة والطائفيَّة وقضاءً على النعرات العنصريَّة»، وأُخلصت المواد من ٢٠ إلى ٣٢ للحريات في المبادئ الموجِّهة، عدا المادة ٢٦ التي تنص: «(أ) للمواطنين حق التوالي والتنظيم لأغراضٍ ثقافيَّة واجتماعيَّة أو مهنيَّة أو نقابيَّة لا تُقيَّد إلا وفق القانون، (ب) يكفل للمواطنين حق التنظيم والتوالي السياسي، ولا يُقيَّد إلاَّ بشرط الشُّورى والديمقراطيَّة في قيادة التنظيم واستعمال الدعوة لا القوة الماديَّة في المنافسة والالتزام بثوابت الدستور كما ينظم ذلك القانون».

أثارت كلمة ''التوالي'' بوصفها مُصطَلَحاً جديداً حواراً وضجَّةً خارج وداخل المجلس الوطني الذي انتظم في مرحلة القراءة الأولى والثانية يَتَدَاولُ حول الدستور، فقد استشعر غالب مُعارضي الإنقاذ أن المُصطلح يحوي فخاً يُفَرِّغُ معنى التعدديَّة السياسيَّة من كل مضمون، مدفوعين بوساوس الريبة التي طبعت نظرتهم لكل ما يَصدُر من الإنقاذ مُذ جاءت لأوَّلها مُخادِعَةً، سَلَبَت سُلطتهم بأحابيل التمويه وحِيَلِه، فصكُّوا آذانهم عن الشرح المستمر الذي تولاَّه رئيس المجلس وصاحب المُصطَلَح نفسه، ورغم إشاراتٍ بيِّنة من بعض رموز المعارضة أنَّ ذات المفكِّر استعمل ذات المُصطلح منذ منتصف العقد الثمانين، ينشُدُ تأصيل اللغة والمصطلح فلا يعمدُ إلى كلمة ''التعدُّدية'' المترجمة عن لُغات الغرب المُعبِّرة بالضرورة عن ثقافته ورؤاه وفلسفته، وإذ لا يحمُد القرءان الكريم التعدُّد، فإنه يذكر مُشتقَّات من ذات جذر التوالي مرَّات كثيرة بمعانٍ تُفيدُ المُناصَرَة على قضيَّة أو شأنٍ طيِّب أو خبيث، كما يذكُر الموالاة من أدنى العباد إلى المولى العلي القدير ويذكُر الموالي الأدنيين نسبة إلى أوليائهم، جاء مصطلح ''التوالي'' يُعبِّر عن علاقةٍ أفقيَّةٍ بين مُتساوِينَ في

جماعة.

وإذ انحَصَرَت مداولات النوَّاب داخل قاعتهم، استشعر أعداء التوالي السياسي في قيادة الحركة والدولة اقتراب الخطر الذي يخشونه من التحقُّق واقعاً، فاختاروا ساحة "البرلمان" الخارجية لإدارة معركتهم الأخيرة يُحاصرون النواب بالتظاهُرات، ثم عَمَدُوا إلى الخُطَب والصُّحُف يُفرِغُون مصطلح التوالي السياسي من حقِّ معناه، أو يؤوِّلونه وفق ما يشتهون، بما يزيد كثافة الرِّيَبِ حوله ويُزهِّدُ المعارضة التي يأبون عودتها في أيِّما خيرٍ أو حريَّة يَلِدُها ذلك المُصطلح[١٤].

وإذ اعتبرت الكنيسة الكاثوليكيَّة بالسودان في بيانٍ حَمَل رأيها للجمهور، أن الدستور "إسلاميٌّ" ودَعَت رعاياها إلى مقاطعة الاستفتاء، أعلنت جماعة أنصار السُنَّة المحمديَّة في بيانٍ أصدره طلاَّبهم أن الدستور أشار إلى الإسلام في خمسة مواضع غامضة المعنى ضبابيَّة المضمون، وأنه لم يُحدِّد هويَّة البلاد ولم يحسِمْ أمرَ الدولة الإسلاميَّة، وأعطى الديانات الأخرى شرعيَّة دستوريَّة في أوَّل سابقةٍ من نوعها في السودان. أما جماعة الإخوان المُسلمين فقد أعلنت في بيانٍ كذلك أن الدستور حمل مخالفاتٍ شرعيَّة، منها أنه لم يشترط «أن يكون الحاكم مسلماً».

رغم الاهتمام الكبير الذي حَظِيَت به وثيقة الدستور، فإن أوَّل المعنيين بالإنجاز المُهم من صف الحركة الإسلاميَّة وقاعدتها الواسعة في المؤتمر الوطني، وعبر جُملة مؤيِّدي الإنقاذ وأنصارها داخل السودان وخارجه، تضافرت عليهم أسبابٌ كثيرة جعلتهم لا يُقَدِّرونها حق قَدرِها أو يَرعونها حقَّ رعايتها. فقد امتدَّ الزمن بمنهج الفوضى التي شابت عمل الإنقاذ وتعمَّق الجُنوح إلى العملي الفوري الذي لا يقفُ لدى الأفكار طويلاً أو يتفكَّر في جلائل الأعمال، فمضى الدستور إلى صناديق الاستفتاء واقترع عليه بكل ما

---

(١٤) تولى والي الخرطوم يومها د. مجذوب الخليفة إدارة المعركة الخارجية التي حاصرت البرلمان بالمظاهرات، فقد صرّح لمراسل القدس العربية: «لو عادوا -المعارضون- إلى السودان نقول لهم اذهبوا فأنتم الطلقاء.. فمن دخل الإجماع الشامل فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أراد أن ينأى بنفسه في تنظيم خاص فهو آمن مع الثوابت» – القدس العربي ٣١ مارس ١٩٩٨.. وقد خاطب الأمين العام رئيس المجلس الوطني مسيرتين، لأولى سيَّرتها محافظة شرق النيل والثانية سيَّرها طلاَّب الجامعة الإسلامية تقدموا خلالها بمذكرة إلى المجلس الوطني مؤكدين ضرورة استمساكهم بالشريعة ورفضهم لعودة الأحزاب. وإذ رفض النواب ذلك الأسلوب، أوضح أمين المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم الأستاذ معتصم عبدالرحيم: «إن القصد من التظاهرات حمل النواب على تمرير الدستور دون إجراء تعديلات». ولا ريب أن ذلك تأويل لا علاقة له بدوافع الوالي. أما جماعة "الدبَّابين" فقد اختاروا منزل رئيس الجمهورية للتعبير عن رفضهم لعودة الأحزاب وقد خاطبهم الرئيس في ذكرى معركة الميل ٤٠: «إن عهد الإنقاذ للشهداء ألاَّ تنتكس الراية التي حملها المجاهدون والدبَّابون... ونقول للحالمين بتراجُع الإنقاذ إننا مجتمع شوري وبايعنا الشعب على بسط الشورى ولكن الشورى لا تعني الردَّة إلى ما قبل ٣٠ يونيو... إن التعددية لا يصنعها الذين يكتبون في الصحف أو يتحدثون في التلفزيون».

أُوتيت الإنقاذ من تعجُّلٍ للنتائج، دون انتباهٍ شديد للمضامين والوسائل، ثم ما رسخ من إباحة الإنابة عن الشعب ولو تزويراً يأخُذُ صناديق الاقتراع إلى البيوت والمكاتب ويُلقي أوراق العهد بيعةً للدستور بغير توثيق، أو حتى تأمُّلٍ في الوثيقة[١٥].

أما في الخار ، فقد وجد الدستور اهتماماً أكبر فور إجازته من المجلس الوطني، إذ طوَّفت وفودٌ من المؤتمر الوطني على مراكز المغتربين تشرحُ الدستور وتدعوا للتصويت له بـ"نعم" كما أن آثار قضية التوالي وما أثارته من مُداولات في الصُّحُف، ومع تواجُد نشاط أوسع للمعارضة في الخار ، حَظِيَ الدستور بتداولٍ ناقدٍ ومادح بل نُظِّمَت مؤتمراتٌ في بعض العواصم الكُبرى كُلُّها حول محاور الدستور.

نفعت وثيقة الدستور كذلك علاقات السودان الخارجيَّة، لا سيَّما مع المجموعة الأوروبيَّة التي بدأت أقطارٌ منها تُديرُ حواراً مع الإنقاذ قبل إقرار التوالي السياسي، وإذ مَدَحَ بعضُهُم نصوصه بأنها تؤكِّد على الحريَّة بأوسع مما تنصُّ بعض الدساتير في أوروبا الغربيَّة، لم يتكبَّدوا خوضاً كثيراً في وَعثَاءِ مُصطلح التوالي السياسي، فقد جاءت الترجمة للمقابل باللغة الإنجليزيَّة بغير مشكلاتٍ لما عهدوا من تطوُّر تجاربهم الدستوريَّة ونُضُو فِقهِهِم السياسي[١٦].

*****

أنعَشَت معركة التوالي السياسي وإجازة الدستور بذور الحيويَّة والنشاط في المشهد الإنقاذي الذي غشيته ملامح الجمود، وسرت عليه نسمة عافية سُرعان ما تلاشت أمام تكلُّس مؤسَّسات الأمر التنفيذي، فالشورى الشعبيَّة الواسعة للمُداولة حول الدستور بَدَت غير عمليَّة أمام رغبة المُسارَعَة للانتقال بالأوضاع نحو نظام قارْ، وإذ أسهمت اللجنة القوميَّة للدستور في حمل الاهتمام لعملها الذي يُضمر وقعاً كبيراً على حاضر ومستقبل البلاد، ثم ما أثاره مصطلح التوالي من حوارٍ يَستَنْكِهُ جِذْر المُصطلح ومعناه في إطار حكمٍ دُستوري، إلا أن الوثيقة بعد أن أجازها المجلس الوطني التشريعي لم تجد ما تستحقه من تدارُسٍ بين قطاعات شعب السودان، وجِهَاتِه وفئاته بين يدي طرحها للاستفتاء الشعبي. وكان الأجدرُ خاصَّة بأعضاء الحركة الإسلاميَّة والمؤتمر الوطني أن يولُوا وثيقة العهد العام الحاكِم للحياة العامَّة ما تستحقه من تداوُلٍ يُمحِّصُ فصولها

---

(١٥) بين يدي الخلاف والمفاصلة، نشطت حملات وعي تشرح نصوص الدستور لبيان جريرة نقضه بقرارات ١٢/ ١٢/ ١٩٩٩، التي حلَّت المجلس الوطني. وقد أبدى رئيس لجنة شعبية مخضرم من منطقة شمال أم درمان استغرابه لأن الشرح كان ينبغي أن يسبق التصويت عن الوثيقة وليس بعد أن جَدَّ زعم بحرقها.

(١٦) استعملت وثيقة الترجمة الرسمية للدستور عبارة "Political Association" لمعنى التوالي السياسي.

ويستفهم رؤيتها ويستلهم فلسفتها لتأسيس حياةٍ جديدةٍ على شِرعَة ومِنها .. لكن الوثيقة الدستوريَّة وما حَوَت من تبديلٍ جذريٍ لبعض ما رَسَخَت به مسيرة الإنقاذ، لم تكن مُرَحَّباً بها من قطاعات مؤثِّرة في القيادة المدنيَّة والعسكريَّة، تخشى من منافسات التوالي خاصَّة أن تجتاح مناصبها، فلم تَتَنَزَّل الوثيقة لتكون موضوعاً لدى مجالس الولايات التشريعيَّة، أو لجان المؤتمر الوطني من الولايات حتى المحليَّات، إذ غابت المُدارسات الفكريَّة والثقافيَّة عن نشاط الحزب الأوحد الحاكم إلا قليلاً من خطابٍ سياسيٍ أو تعبويٍ أو جهادي. ثم ضَعْفُ الميراث الثقافي الذي لم تستقرَّ فيه الحريَّة مشيئةً كما في القرءان والمِنحَة الأَجَلِّ من الله سُبحانه، فقد انحسرت الشُّورى عن تاريخ المُسلمين، ومَضَت ولاية العهد سُنَّة غير راشدة توارُثاً أو تغالُباً، فلم تعهد التجارب الدستوريَّة، وظلَّت كلمة "دُستور" نفسها على أصلها الفارِسي، غريبةً على اللسان العربي، مُنكَرَة في الثقافة الإسلاميَّة.

كذلك تبدُّلات المشهد السياسي في القيادة، بعد صُعُود رمزٍ مدني كبير في الحركة الإسلاميَّة إلى المنصب التنفيذي الثاني وتولِّي آخر وزارة الخارجية، وأيلولة وزارة الثقافة إلى أمين عام المؤتمر الوطني السابق. ثم تبدُّلات المؤتمر الوطني، وتولِّي أمين عام الحركة الأمانة العامة للمؤتمر الوطني، والنجاح في إثبات الحريات العامة عَبرَ إجازة الدستور الجديد والتوالي السياسي، ثم مُضِيِّ أعوام على تجربة الحُكم الاتحادي واتفاقيَّة الخرطوم للسلام، كل ذلك مَهَّد الأرض لمشهد غير مشاهد الثورة الانقلابيَّة بعد عَقْدٍ من السنين، فإذ خابت الآمال في التحوُّل الكبير بعد الانتقالات الكبيرة واعترى المشهدَ الراكد مزيد من الجمود تراكمت في النفوس آثار الخيبة، لا سيَّما لدى الجِيل الوسيط في الحركة الإسلاميَّة الأكثر حيويَّة وثقافة والأشدُّ تطلُّعاً وطموحاً، كما زايَلَت أَشباحُ الفراغ نواظر الجيل الأصغر العائد من حَمَلات الجهاد الحامية إلى حياة المدينة الساكِنة.

فالمؤسَّسة التنفيذيَّة الأعلى (رئاسة الجمهوريَّة) سُرعان ما رجَّحت كفة المقارنة بين الماضي القريب للنائب الأوَّل الشهيد والحاضر الماثل للنائب الأوَّل الجديد لصالح السَّلف الصالح، فإذ ملأ الأوَّل المنصب حركةً ونشاطاً مَهمَا افتَقَدَ للتخطيط والعُمق، فإن الأخير وقد غَلَبَت عليه أخلاقُ المحافظة والسريَّة بدا عاجزاً عن ملء الفراغ، رغم ثقافته وخبراته المُتطاولة في السياسة وعمل الحركة الإسلاميَّة، فالحجُّ المُستمِر لعواصم الولايات وحَواضِرها انحَسَرَ إلى زياراتٍ محدودةٍ إلى العواصم وبعض المؤتمرات التي كان النائب السابق يرفع فيها حُجُب الرسميَّات وحُجَّابها، ويفتح أبوابه مُخلياً بينه وبين الناس، ويعود

وقد اكتسب إلى صفِّ الثورة بعضاً من الشعب وبعضاً من ذات الوفد الذي صحبه من المسؤولين الرسميين والشعبيين، خاصة الذين جاءوا إلى صف الثورة والحركة الإسلاميَّة من بعيد. أما النائب الأوَّل الجديد، فآثر أن يمضي مع طبعه المحافظ المُعتَزِل، دون التفاعُل مع الجماهير أو حتى مع النخبة التي صحبته أو لقيته هنالك، مُشابهاً ومُذكراً بأنماطٍ من الممارسة التقليدية في السياسة السودانية، لا سيَّما الطائفيَّة التي تجعلُ من الاحتجاب والاعتزال بعضاً من هيبة السلطة ووقار المشيخة.

ورغم استمرار تمام إحاطته بالرئيس وتمام سيطرته على الأمر التنفيذي، فإن روح الاعتزال التي شابت أول تولِّيه المنصب الرفيع عبَّرت كذلك عن تحفُّظه إزاء بعض الجوانب في إدارة الدولة، لاسيَّما عمل المؤتمر الوطني وعمل المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي اللَّذين يتولاَّهُما الأمين العام. فالمؤتمرُ الوطني حافَظَ على تباعُده عن عمل الجهاز التنفيذي، واتصلت نشاطاته الشعبيَّة المتمحوِرَة حول الأمين العام، لا سيَّما المؤتمرات واللقاءات الجماهيريَّة التي بدأت تنتظم ساحة السودان فور تولي الأمين العام للحركة لأمانته، تشرحُ المعاني التي تضمَّنها الدستور الجديد، خاصَّة الحريات واللامركزيَّة، ثم تأخذ البيعة تبايُعاً على المنهج وتوالياً مع الحزب، لكنها -أي البيعات- خاصَّة تُثير حساسيَّاتٍ لدى الرئيس وعساكر القيادة الذين يتوجَّسون من العهد الجديد ويخشون استحقاقاته، ويجد كل ذلك صداه لدى نائب الرئيس الجديد بما لا يملكُ إزاءَه تمام التصرف.

أما المؤتمرُ الشعبي العربي والإسلامي فقد بدا نغمةً نشازاً مع روح العهد الذي يريد النائب الأوَّل أن يستهله بعهد من الهدوء والتعاون مع الجوار الإقليمي لا سيَّما مصر، ثم الدولي خاصةً أميركا، فقد استقبل الجهاز التنفيذي دورة الانعقاد الثالثة للمؤتمر الإسلامي بتحفُّظٍ شديد، وإذ ظلَّت الوُفود تزور السودان من الحركات الإسلاميَّة ومن الجمعيات التي تعبِّر عن الأقليَّات الإسلامية ومن بعض الشخصيَّات المشهورة في محاور العمل الإسلامي أو الفكر القومي وتلتقي الأمين العام، وقد تُشارك في بعض نشاطٍ عام تحمله أنباء الإعلام، ظلَّت الحكومة وأجهزتها ترقُبُ كل ذلك بتحفُّظٍ ولا تُشاركُ فيه بفاعليَّة، من استقبالِ رئيس دولة الشيشان إلى عمل مركز الأقصى الذي تُديرُه الحركة الإسلاميَّة في فلسطين "حماس"، إضافة إلى تصريحات الأمين العام التي تحمل آراءه بوصفه مُفكِّراً إسلامياً عالمياً، وضميراً للإسلام الثائر في كل العالم، والتي لا تنضبط بالضرورة بأطُر السياسة العامة والخارجيَّة التي يُريدُها قادة نظام الإنقاذ.

كذلك ارتبطت رئاسة الجمهوريَّة باثنين من العسكريين الوزراء، تبادلا المواقع بين وزارتي الرئاسة والدفاع، ترعرع أحدهما في أطُر الحركة الإسلاميَّة ودخل القوَّات المسلَّحة ضمن دفعة الفنِّيين الذين يُكمِلُون درجتهم الجامعيَّة، فلا يبدأون من أدنى السلم العسكري رتبةً ولا يُعتَرَفُ بهم لدى خالص العسكريين بالعسكريَّة الكاملة، وكان يتوقع بمقتضى تلك الأحوال أن يكون أقل عسكريَّة وأكثر ولاءً للحركة الإسلاميَّة، وهو ما ظلَّ يُثبِتُ نقيضه تماماً، فقد تسلَّل فجأة لأوَّل الثورة من أطُر التأمين الباطنة إلى منصب أمين مجلس الثورة الظاهر، وارتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة الرئيس وسُكُونه مما بدا بعضاً من ترتيبات نائب الأمين العام وقتئذٍ للإحاطة بالرئيس ألاَّ تنفذ إليه منافذ يكرهُها، ثم تطوَّر مُتبنياً صورة الثورة العسكريَّة الشموليَّة رافضاً لأيِّما انتقالٍ يُعَرِّضُ منصبه الوزاري لاختبارٍ لم يُعِدَّ له عُدَّتَه،كما استمرَّ مُعَوِّقاً أساسياً لحاكِمِيَّة الحركة الإسلاميَّة التي هيأت لكل ذلك التغيير وفق خُطة وعمل، وإذ بَدَت المُباينة بينه وبين عناصر الحركة الإسلاميَّة في الدولة مُبكِّراً، أضحى عائقاً أمام كل اجتهادٍ يريد أن يتطوَّر برئاسة الجمهوريَّة لتغدو مؤسَّسة عُليا تُدارُ بأفضل ما في علوم السياسة والتخطيط والإدارة، وإذ اكتَسَبَ مِنعَةً ضمن مُعادلات الإدارة الإنقاذيَّة المُلتَبِسة أصبح مركز قُوَىً يُدَحرِ ُ في يُسرٍ رؤوساً مهمَّة حاولت إنقاذ رئاسة الجمهوريَّة من الفوضويَّة التي تشوب شخصيَّته وعمله، وحيثُما اشتدَّ عليه النقد التمس له مدخلاً ملجأً خيراً مما ترك، ولا يزال[١٧].

أمَّا الوزيرُ الثاني، الذي تمتَّع بعضويَّة مجلس الثورة منذ يومها الأول بالطبع، فقد جاء من خالص المؤسَّسة العسكريَّة ضابطاً عَمِل لفترة مع رئيس الثورة، وامتاز من ثَمَّ

---

(١٧) تولى العميد عبدالرحيم محمد حسين منصب أمين عام مجلس قيادة الثورة خلفاً للعقيد عبدالعال محمود الذي اكتسب تقديراً وإعجاباً شديداً في الأشهر القليلة التي قضاها في منصبه، خاصة من قبل العناصر المدنية الإسلامية التي التفَّت حول أطُر الثورة الوليدة يومئذٍ، لا سيّما جماعة ملف الجنوب. ولكن ذلك نفسه قد يكون مدعاة لإعفائه من منصبه وأن يُعهد إليه قيادة التحرك النهري في عمليات "صيف العبور" وهو المتحرِّك الأجَلُّ خطراً منذ بداية تحرُّكه ولحين بلوغه مثكال. كما اشتجرت أولى معارك العميد عبدالرحيم محمد حسين مع الدكتور الصادق الفقيه المستشار الصحفي للرئيس ومدير مكتبه بالقصر، الذي أبدى ملاحظات حول فوضى حركة العميد واستباحته للدخول والخروج من مكتب الرئيس، وقد استند د. الصدق على تجربته في الولايات المتحدة الأمريكية ومعرفته المتميِّزة بأصول الفكر السياسي الأمريكي لإصلاح مكتب الرئيس، ولكن تعرضه للعميد سُرعان ما أطاح به. وغادر رئاسة الجمهورية أيضاً مُغاضباً الدكتور أمين حسن عمر والدكتور يس الحاج عابدين بتدخُّلٍ مباشر من وزير القصر العميد عبدالرحيم نفسه، إذ حَجَبَ عنهم الحد الأدنى من الموازنة اللازِمة لعملهم، ثم أصابته خشية من أفكارهم للإصلاح، فأطاح بهما. والطريف أن د. يس عُيِّن في منصب مدير عام الإدارة القومية للكهرباء قبل أن يتسلم خطاب إعفائه من القصر. أما محاولة الأمين العام نفسه لتعيين الدكتور سيف الدين محمد أحمد مستشاراً فنياً برئاسة الجمهورية فقد رفضها وزير القصر لمرات ثلاث، ذ ظهرت أفكار الدكتور سيف في تأسيس مجلس أمن قومي برئاسة الجمهورية قد يُسهم في سد النقص المريع في عملها. ولا ريب أنه مسؤول عن أخطاء أخرى جسيمة في الفترة الطويلة التي قضاها وزيراً للقصر، يدير أعمال الرئاسة الكثيفة التي لا يكاد يفلت منها وجهٌ من وجوه الحياة، ثم وزيراً للداخلية، وأخيراً وزيراً للدفاع.

ضمن القلائل الذين عرفوه قبل صباح الانقلاب، وإذ انحصر عمله لأوَّل الأمر في التأمين فقد استمرَّ مرتبطاً بالأجهزة الأمنيَّة رئيساً لها، مهما تشعَّبت ثنائيَّة داخليَّة وخارجيَّة وإن لم يتصل بتفاصيل عملها اليومي الكثيف، تاركاً غالبه للمديرين التنفيذيين الذين تعاقبوا عليها من الصف المدني للحركة. لكنه كذلك استقرَّ مدى عُمرِ الثورة في المنصب الوزاري وانحاز باستمرارٍ لوجهها العسكري الشمولي، لا يملك حيويَّة الوزير الأوَّل ونشاطه الجم وحركته الدؤوبة ولم تُعهَدْ عنه أي مبادرة قبل ظهور اسمه ضمن العشرة الذين وقعوا "المذكرة" الشهيرة، ولكنه لا يغادر الأطُر التي تحمي بقاءه وأهمُّها الحصانة الأدبيَّة والماديَّة التي يوفِّرها له ماضيه العسكري، مهما اتَّسم عمله بالضعف وتقاصَرَت إنجازاته عن تحديات إدارة الدولة المعقَّدة، أو غاب عن وعيه البرنامج الإسلامي للحُكم.

قامت في رئاسة الجمهوريَّة كذلك مستشاريَّةٌ للتأصيل، عَبَّرت باسمها عن الاهتمام بالعمل وفق برنامج إسلامي للحُكم وضرورة أن يجد ذلك مكاناً في مؤسَّسة الدولة الأعلى. وإذ أن المنوط بها عملٌ فكريٌّ بالأساس يُصَوَّبُ نحو أصول المشكلات وما يتَّصل بها من قضايا الحُكم والدولة أو السياسة والمجتمع، وما يقتضي ذلك من اجتهاد دؤوب تُحشَدُ له طاقات البحث والتذاهُن والحِوار، فإن ذلك النمط من النشاط ظلَّ محدوداً في أجهزة الحركة الإسلاميَّة الخاصَّة، لا سيَّما بعد ثورة الإنقاذ وما استوعبت من سائر الطاقات في عمل الدولة اليومي. تعاقَبَ على مستشاريَّة التأصيل برئاسة الجمهوريَّة اثنان من صف الحركة الأول، جاء أولهما مُغاضباً من مجلس التعليم العالي والثاني من جامعة القرءان، وإذ لم يُمضِ الأول إلا بضعة أشهرٍ في منصبه ليعود كارّاً للتعليم العالي، انصَبَّ اهتمامُ الثاني على مظاهر للتأصيل وشعاراتٍ لا تكاد تلامس جوهر العمل الكبير الذي تُفْنَى دونه الأعمار (الأعياد وأسماؤها، رموز الدولة وشعاراتها وأوسمتها وأنواطها)، واستمرَّت المستشارية عاطلة عن استجاشة الطاقات الفكريَّة للحركة الإسلاميَّة حتى تُجيبَ عن أسئلة إسلام الحياة المعاصرة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع[١٨].

---

(١٨) عُيِّن البروفيسور إبراهيم أحمد عمر مستشاراً للتأصيل بعد فترة قصيرة قضاها دون أعباء إثر إعفائه من وزارة التعليم العالي، وقد تولى النائب الأول الفريق الزبير محمد صالح بمفرده إعادته لمنصبه باعتباره أحد رموز الإنقاذ الذي قاد ثورة التعليم العالي، ذلك بعد خلافٍ في المجلس الوطني مع وزير التعليم العالي السابق والبدي دخل الوزارة ضمن معادلات البحث عن شخصيات قومية لا تنتمي للحركة الإسلامية. وقد ظهرت المُباينة بين البروفيسور وأمين عام الحركة منذ الفترة الانتقالية منتصف العقد الثمانين وظلّ الأول مستمسكاً بموقف يرى استتباع الحركة للدولة منذ تضييق التمهيري للشريعة، وقد ستهلّ دخوله للمكتب القيادي في لإنقاذ بطلب مناقشة ورقة ترى في إدارة الحركة للدولة ازدواجية مخلة، وأن الأمين العام مهما يكن عالماً أو مفكراً فإن الأئمة لم يحكموا شأن مالك والشافعي وأبي حنيفة، وذلك قبل أن يظهر ضمن فرسان "مذكرة العشرة"، وخلف الدكتور أحمد علي الإمام مستشاراً للتأصيل، بطلبٍ مسبَّب من رئيس الجمهورية للأمين العام، أنه يريد تعويض المنطقة التي فُقدت باستشهاد النائب الأوّل بمنصبين: التأصيل، إضافة إلى وزارة الخارجية التي تولاّها د. مصطفى عثمان إسماعيل.

ظلَّ كذلك مجلس الوزراء مؤسَّسة محدودة التأثير منقوصة السلطة، رغم المراسيم الدستوريَّة المؤقتة المتوالية التي تَصِفهُ بأنه صاحب القرار التنفيذي الأعلى في الدولة، ولا تُعطي رئيسه (رئيس الجمهوريَّة) إلاَّ صوتاً متساوٍ لأصوات وزرائه تعبيراً أتم عن الشُّورى الأميريَّة وإجماعها الذي يلي إجماع المجلس التشريعي، الذي لا يعلوه إلا إجماع الشعب استفتاءً وفقاً لأصول النظريَّة السياسيَّة الإسلاميَّة التي ظلَّ يدعو لها أمين عام الحركة الإسلاميَّة. فقد نشأ المجلس لأوَّل الثورة من العناصر التي وقع عليها الاختيار أولاً لدرء شُبهة النسبة إلى الحركة الإسلاميَّة، تنشطُ من حوله دوائر كثيرة باطنة غير مرئيَّة تزاول عملاً كثيفاً منسوباً إلى الحُكم الجديد، ثم تطوّر المجلس لتتكاثر فيه الوجوه العسكريّة، قبل أن يُطعّم ببضع وجوه قوميّة، ظلَّت بدورها تستشعر أن القرار الحق في مكانٍ آخر.

وإذ استمرت كذلك عيوبٌ تالدة في عمله منذ الاستقلال حاولت مبادراتٌ من بعض وزرائه أن تستدرك عليها وعلى جملة سلطاته المنقوصة في ظلِّ الإنقاذ، فاجتماعه الرَّاتب المُنتظِم الذي تُستَهَلُّ به أنباء الدولة مرَّة كل أسبوع، لا يكاد يُعبِّر في صورته الصارمة عن حقيقة العمل الفارغ المُضطَرِب الذي يجلسُ إليه الملأ المُستَوزِر عاكفين كل صباح أحدٍ أو أربعاء، فغالبُ الوُزراء لا يستشعرون طبيعة السلطة السياسيَّة التكامُليَّة التي يقومون بها، ويَقنَعُون بما يُطرَحُ أمامهم من "تنويرات" عن الرحلات الخارجية والجولات الداخلية من الرئيس ونوَّابه أو من الوُزراء. وإذ أفلحت أُطُر الخدمة المدنية وتقاليدها في إغراق كل وزير بمشاغل الإدارة اليومية التي لا تنقطع في وزارته فلا يجد أغلبهم وقتاً لدَقيقِ الإطلاع على المحاضر والمُقرَّرات ومشروعات القوانين حتى يُسهِموا في المداولة الأسبوعيَّة برأيٍ سديدٍ أو فكرٍ جديد فيكتفي كل وزير عنايةً بملفَّات وزارته، رغم أنه سياسيٌّ مسؤول عن جُملة عمل الدولة وعن كل أزماتها من الثقافة إلى الصناعة ومن الصحة إلى العلاقات الخارجية والدفاع. إلاَّ أن جُهود الإصلاح لم تُثمِر صلاحاً في واقع عمل مجلس الوزراء الذي يَصلُحُ به سائرُ الشأن العام، ولم يَلحَقْ بأمانة المجلس تغييرٌ جذري يُفعِّل عملها أو يُثوِّرُه نحو أفُقٍ جديد يُوافق تقدُّم العالم في تقانة المعلومات وتقْنِيَّتها.

أما الوزارة التي تُسمَّى باسم المجلس وتقومُ عليه، فقد انحَسَرَت بعد حَمَلات الإصلاح الإداري التي لم تؤسَّس على دراسةٍ شاملة كما حدث في بعض دُول العالم، ولكن على روح الثورة الأولى في المُداهمات المفاجئة والقرارات الناجِزَة في عهد الوزير الأول، الذي تلبَّستهُ الرُّوح العسكريَّة بالكامل رغم شارة الطبيب التي حملها قبل شارات العسكريَّة، ثم في عهد الوزير الثاني، أستاذ عُلوم الإدارة التي لم تصُدَّه عن المُضِي على سُنَّة

سلفه العسكريَّة سيَّما وأنه المسؤول الأمني للحركة، وقد توثَّقت صلته بالأطُر العسكريَّة العليا آمراً ناهياً، فحَمَلَها لعمل مجلس الوزراء كأنه يرأسُ الوُزراء جميعاً ولم يُغادِر إلى وزارة الطاقة إلاَّ بعد أن ضاقوا به ذرعاً[١٩].

دخل إلى الوزارة اثنان أضافا إلى المشاهد المُتراكِمَة نحو المُفاصلة، أمينُ عام المؤتمر الوطني السابق، الذي أخلى منصبه للأمين العام بعد عامين قضاهما في المنصب وقد انصبَّت عليه غالبُ نقمة العسكريين الشموليين الذين أضحوا أغلبيَّة في القيادة بسبب حساسيَّتهم المُتفاقمة نحو المؤتمر الوطني. ورغم أنه نال موقعه بعد صراع ومعركة بين الداخل التنظيمي والنزوع المناطقي والعُنصُري، ومع ازدهار التفاؤل بأن الحزب الحاكم قد وَجَدَ أخيراً قيادةً إنقاذيةً قويةً متميزةً إلاَّ أن المؤتمر الوطني بوصفه مؤسَّسة سياسيَّة حاكِمَة ظلَّ مهضوماً عما يستحق من اعترافٍ في ظلِّ مُعادلات الإنقاذ حتى في عامها العاشر، بل إن شُحِ المُوازنات الماليَّة للأمانة العامة والحِرمان المُتعمَّد لها من صميم صلاحياتها في التعبئة والتنظيم، قد أخر الأمين السابق بغُصَّةٍ كبيرة من الموقع، أضاف إلى ما رُفِضَ من مقترحاته وآرائه في سبيل تسوية العلاقة بين المؤتمر الوطني في ظلِّ ولاية الأمين العام، والحكومة في ظلِّ توجُّس رئيسها ومعظم أعضائها من التحوُّلات التي قد يجلبها التوالي السياسي. وإذ لم يجد كل ذلك أُذناً صاغية، جَنَحَ الأمين العام السابق إلى رفض المَنصِب الوزاري الذي عُهِدَ إليه بأمر الثقافة مُؤثِراً الخرو من جملة القيادة الإنقاذيَّة، ولم يقبلْه إلا بعد ضُغُوط من كبارٍ في الحركة الإسلاميَّة وإلحاح من الرئيس شخصياً، فقد ثبت اسمه وجهاً رئيسياً في لوحة الإنقاذ يحظى بتقديرٍ كبير داخل الحركة الإسلاميَّة وخارجها، تُعينُه ثقافة وتجربة وانضباط ومثابرة في العمل وإذ رأى في الثقافة وزارة متواضعة توجَّه بصراعه نحو الأمين العام، داعِمَه الرئيس الذي حمَّله لهذه الوضعيَّة المتميِّزة فوق أبناء جيله كافة[٢٠].

---

(١٩) اجتهد وزير التخطيط الاجتماعي السيد محمد عثمان خليفة في تقديم أطروحة تؤسس لأصول مفهوم الوزير ودوره السياسي الذي يختلف بالضرورة عن دور الوكيل ووظيفته في تولي الشأن الإداري. كما اجتهد في بسط رؤية لعمل الوزارة الراعية للشأن الإداري بين الوزارات تنسيقاً وضبطاً وتيسيراً لعمل المجلس وفي تطوير الأمانة العامة للمجلس التي تؤدي غالب عمل التدوين وتحضير المعلومات. وقد سبقت الإشارة إلى أن الوزير الثاني الدكتور عوض الجاز أعاق قيام مؤتمر المعلومات وعطَّل شبكتها العابرة للولايات.

(٢٠) استقطب الدكتور غازي صلاح الدين العتباني المزيد من الحساسيات بعد توليه منصب أمين عام المؤتمر الوطني، إذ تطلع أن يجعل المنصب قصة نجاح سُرعان ما تبيَّن له استحالتها في ظل ما رسخ من مناخات الإنقاذ، وقد اقترح تطبيقاً لقرار نقل عمل الحركة كله إلى العلن تبديلاً في النظام السياسي، يعهد لأمين عام الحركة برئاسة الحزب أو التنظيم الحاكم (المؤتمر الوطني) ولرئيس الجمهورية بمنصب الأمين العام، ويتولى آخر منصب نائب الأمين العام، قادرٌ على التنسيق بين الرجلين في المنصبين الأعلى، وبالتالي يؤدي بالفعل دور الأمين العام في ظل انشغال الرئيس بأعمال رئاسة الجمهورية الأخرى.

أما وزير الخارجيَّة الذي بدا صعوده نحو المنصب طبيعياً ميسوراً، إذ ظلَّ لمدى عامين في منصب وزير الدولة بذات الوزارة، فيُمثِّل صعوده كذلك مثالاً جيداً لطُرُق اتخاذ القرار وتولِّي المناصب في الإنقاذ، فهو رغم القُبول الذي سُرعان ما وجده في الساحة العربيَّة، ثم في بعض الساحة العالميَّة، بأسبابٍ من شخصيته المُسَايِرَة غير المُواجِهَة، ثم ما نفعه من بداية تدفُّق النفط وتوجُّه السياسة الخارجيَّة كلها لتكون مُسايِرَة مُشايِعَة إقليمياً ودولياً، سيَّما بعد إقصاء رمز الحركة الإسلاميَّة وأمينها العام وبداية مسار عملية السلام في الجنوب، رغم ما بدا من ذلك النجاح، فقد ظلَّ الوزير يُدرِكُ حدود قُدراته ومقدراته إزاء المسؤوليَّات الجسيمة التي وُكِّلت إليه، وإذ احتشد في وزارته ما يمكنُ وصفهُم بأنهم خلاصة اجتهاد الحركة في تهيئة عناصرها الشابَّة لتولِّي المسؤوليات في الدولة والمجتمع، لم يُوفِّق الوزير في استثمار طاقاتهم أو دفعها وتنميتها، بل اجتهد في ألاَّ يدخُل عليه داخلٌ جديد من تلك الأجيال يُمثِّل منافساً له محتملاً، مع حاجة تلك الوزارة الأهم لطاقاتٍ مُتجدِّدة وقُدُرات متفوِّقة، وظلَّت صورته داخل الوزارة كتاباً من المُفارقات والطرائف، على غيرها في الخار .، حسنةً تزيِّنها دائماً ابتسامته السخيَّة وعِشقُه الطاغي للإعلام[٢١].

*****

نحو نهاية العام الأوَّل لتولِّي الأمين العام الأمانة العامة للمؤتمر الوطني، بدأ التهيئة لمُغادرة منصبه في رئاسة المجلس الوطني ثم التفرُّغ لمسؤوليَّة أمانة الحزب، وبدأت دوائر أخرى في حزبه التهيُّؤ لنسج خيوط مؤامرة الإطاحة به. فقد أنجَزَ المجلس الوطني العمل الأساسي بإجازة مشروع الدستور الدائم، واعتمد وثيقته حاكمةً بعد الاستفتاء عليه. وإذ أوجب الدستور نفسه إباحةَ الحريات وفتحَ الطريق أمام المُنافسة بين المُتوالين أحزاباً وبرامج، وُضعَ الحزب الواحد الحاكم أمام مرحلة جديدة تستدعي حركة كثيفة وتقتضي التفرُّغ الأتم. فقد عاد الأمين العام بقوَّة لجولاته الولائيَّة التي يجوبُ فيها السودان طولاً وعرضاً، مُصَوِّباً خطابه نحو المعاني والمضامين التي تحملها المرحلة الجديدة، كما أسلفنا، كما بدأ اتصالاتٍ سياسيَّة بالغة الأهميَّة لمستقبل الدستور الجديد والتوالي السياسي، وهي

---

(٢١) علَّق أحد قادة الحركة الشعبية على نجاحات الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل في وزارة الخارجية بأن الذي يستحق عليها نوط الجدارة هو الدكتور عوض الجاز وزير الطاقة، يقصد من دفع لاستخراج البترول بالفعل، وهو ليس بالطبع الدكتور عوض الجاز. والعريب أن د. مصطفى عثمان قد تولى المنصب بحجة من الرئيس ترغمُهُ تعويض للفقد الذي لحق بالمنطقة بعد استشهاد الفريق الزبير، وقد نال موافقة فورية من الأمين العام، رغم أن منطقة الشمال كانت تستحوذ في ذلك الوقت على وزير المالية، وزير الدفاع، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، الداخلية ومحافظ بنك السودان. وإذ توقع الجميع أن يؤول منصب وزير الخارجية للدكتور غازي صلاح الدين بعد تخليه عن أمانة المؤتمر الوطني، أثبت الدكتور مصطفى عثمان نجاعة منهج سُعَاة العلاقات لعامة الذين يُؤدون صلاة المغرب مع الرئيس، ويعشون نائبه الأول لشاي المساء، ثم يتناولون طعام العشاء مع الأمين العام.

في ذات الوقت بالغة الحساسيَّة لمن تمكَّنوا في السلطة لعقدٍ من الزمان وبَدَت مراحل الفِطَامِ عصيَّة عليهم.

توجَّهت اتصالاتُ الأمين العام كذلك نحو رُموز المعارضة السودانيَّة المقيمين في المنافي الخارجيَّة، وأوَّلهُما الزعيمان اللذان يُمثِّلان الحزبين الرئيسيين مُنذُ الاستقلال، إضافةً إلى كونهما يمثلان زعامةً للطائفتين الدينيَّتين الرئيسيَّتين في البلاد. وإذ استقبلا معاً، ومعهُما بقية المعارضة التي تجمَّعت منذ أعوام في "التجمُّع الوطني الديمقراطي"، استقبلوا جميعاً حَمْلَة الأمين العام في سبيل الدستور والتوالي بوصفه شأناً داخلياً يخُص الإنقاذ والعناصر المتوالية، أو المتصارِعة تحت لِوائِها، ولم يُشِر أيٌّ منهم لأوَّل معركة الصراع حول الدُّستور والتوالي والحُريات العامة إلى تمايُزٍ إيجابي في صف الإنقاذ، كما لم يُعبِّر أيٌّ من زعماء المعارضة عن معنى يُنذِرُ أو يُبَشِّرُ بتحوُّلٍ في البلاد، فضلاً عن التداوُل الجاد حول المضامين الجديدة التي حملها الدُّستور الجديد، أو تصريحات الأمين العام عبر كل لقاءاته في مختلف سُوح السُّودان أن الأصل في الدين هو الحريَّة وأنه لا يمنع بالقوَّة رأياً أو حزباً حتى ولو قام داعياً للشيطان وكتب، ذلك عنواناً له.

أما مُصطَلَحُ "التوالي السياسي" فلم تهدأ ضجَّة المعارضة المُنكِرة له حتى بعد صدور الترجمة الرسميَّة لوثيقة الدُّستور، وبيان مضمونه الذي يُوافي مطلبَهُم الأساس بالتعدُّدية السياسيَّة، فقد قدَّروه واحدة من أحابيل الإنقاذ التي تقولُ الشيء وتريدُ عكسه، وقد وجدوا في تصريحات والي الخرطوم السابقة، ثم في تصريحات الأمين العام السياسي الجديد ما يُعضِّد زعمهُم بأن بُشرى الحريات التي يصدعُ بها الأمين العام للمؤتمر هي مخادِعَة، وفي أفضل مواقف حُسن الظَّن مُناوَرَةٌ يُحيطُها اختلافٌ شديد داخل الصف الإنقاذي نفسه[٢٢].

لكن الأمين العام وفور إجازة الدستور بدأ بدفعِ الأمور نحو أفُقٍ جديد، وصوَّب خطابه خاصَّة نحو الزعيمين الدينيَّين، أن الأصول التي تقوم عليها الحركة الإسلاميَّة هي ذات أصولهم الدينيَّة، وأنها تخاطب ذات الفطرة التي تزكَّت بالإيمان في الشعب ودعاهُم للاندما ل في كيانٍ واحد، مهما يكُن، جبهةً أو حزباً، أو التنسيق بوصفِهِم جميعاً دُعاةَ دينٍ، لتقوم سياسة على التكامُل لا التناسُخ، ثم لهُم إن اختاروا أن يمضوا مُستقلِّين عن كلٍّ

---

(٢٢) في ١٨/٨/١٩٩٨ أعلن السيد محمد الحسن الأمين، أمين دائرة الشؤون السياسية تعليقاً على اجتماع لهيأة التجمُّع الوطني الديمقراطي في القاهرة، وفي بيان رسمي من الفضائية السودانية: «التعبئة العامة لجماهير الشعب السوداني في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة والتحرُّشات المعلنة من أرض مصر لفلول التمرُّد والعمالة التي اختارت أن ترهن نفسها وقرارها للغير، وأن تكون سلعة عالمية تشترى في عواصم العالم».

ذلك العمل وِفقَ مشيئتهم وخِيارِ قواعِدِهِم وقيداتهم حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً في مستقبل المصائر والآجال.

كما أعقَبَ الأمين تصريحاته العامَّة برسائل شخصيَّة حملها الوسطاء للزعيمين ولقائد الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، وفيما تطوَّرت الرسائل الأُوَل نحو "لقاء جنيف" بعد نحو عام من إجازة الدُّستور بين الأمين العام وزعيم حزب الأمة، أثمَرَت الرسائل لزعيم الحركة الشعبيَّة عن ترتيباتٍ لجمع القمَّتين في العاصمة السويسريَّة "بيرن"، بوساطةٍ سُودانيَّة لم يُقدَّر لها أبداً أن تلقى النجاح، إذ أزعج تسرُّبها للإعلام قائد الحركة وحلفائه في التجمُّع الوطني، كما قَرَعَت احتمالاتُ اللقاء أجراس الحساسيَّة لدى محاورَ في قلب نظام الإنقاذ، تريد تمام الإمساك بما يُعرَفُ بـ"ملف السلام في الجنوب"، إذ أن كلَّ تطوُّرٍ فيه صُعوداً وهُبوطاً يحملُ دلالاتٍ لعامَّة مسار النظام الحاكم، كما يحمل فرصاً مثمرة أو مهدِّدة لأهل الأجندة الخاصَّة لإحراز الإنجاز والبطولة، أو لحُصُول النجاة والبراءة لمن تقيِّدهم أثقالٌ من سوالِفِ الاتهام، وقد يدفع بالأنظومة الجديدة التي بدأت تُنسّجُ على مِنوَال التوالي السياسي نحو آمادٍ تتوجَّسُها خيفةً[٢٣].

اتَّصلت كذلك في ظلِّ التوالي السياسي حملة اتصالات مع القُوى السياسيَّة خارج مظلَّة التجمُّع الوطني الديمقراطي بدأت مع إرهاصات الانفتاح، تُهيِّئ للتحوُّل الذي قد يحمله الانتقال من أوضاع الشرعيَّة المؤقَّتة إلى نظام دستوري قار، شمِلَت حوارا مع حركة القُوى الديمقراطية التقدمية "حق" ومع جيوب في حزب البعث، وكان أكبرها الحوار مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، الجناح الذي تشكَّل تحت قيادة "الشريف زين العابدين الهندي".

رغم أن تلك المداولات جَرَت بإشرافٍ مباشر من الأمانة السياسيَّة الخاصَّة التي رأَسَهَا آنذاك نائب رئيس الجمهوريَّة ونائب الأمين العام، وبرعاية كاملة من مسؤول العلاقات السياسيَّة، أمين عام المؤتمر الوطني السابق، إلا أن شؤون تلك الأحزاب كانت ملفَّاتٌ في جهاز الأمن يتولاَّها الفرع السياسي، مما حوَّلها من عملٍ مُوجِب يدعم الديمقراطيَّة إلى أداة في صراع التوالي السياسي. وإذ مضى الحوار مع الاتحادي رخاءً

---

(٢٣) قام رجل الأعمال السوداني الراحل جورج حجّار بمبادرة تحاول أن تجمع الشيخ حسن الترابي والدكتور جون قرنق برعاية من البرلمان السويسري في تلك الفترة، وثابر لإنجاح مسعاه حتى وهو يقضي أيامه الأخيرة في غرفة العناية المكثفة. وقد أفاد مصدرٌ كبير في الحركة الشعبية أنه تلقى من جهاتٍ في النظام رغبتها في أن يكون اللقاء بين نائب الرئيس الأستاذ علي عثمان محمد طه ود. جون قرنق، فأصرّت الحركة الشعبية أن قرنق لن يقابل إلا الترابي، إذ فهموا من التعبير تخفيضاً لمقام زعيم الحركة الشعبية، فيما دفع إلى تلك الاتصالات خشية قيادات الإنقاذ الرسمية أن يُحدِثَ ذلك اللقاء إنجازاً يُحسَبُ للأمين العام ويتيح له الإمساك بملف السلام

ميسوراً بدفع النائب الأوَّل وتجاوب رئيس الحزب، وأثمر زيارة وفدٍ يقدِّم لتمام عودة الحزب وانخراطه في التوالي، ثم لقاء رئيس الجمهوريَّة مع رئيس الحزب في القاهرة، تدخَّل جهاز الأمن ليُفسِدَ الحوار مع الأحزاب اليساريَّة التي تمترَسَت تحت الأرض منذ أول الثورة ووقع عليها عَسْفُ الجهاز وعُنفِهِ اعتقالاً وتعذيباً مدى السنوات السالفة[٢٤].

أسهمت كذلك مجهوداتٌ من قيادة الاتحادي الديمقراطي "جناح الهندي" في بلورة مُقترَح "ليبي" يرجو وساطة بين حكومة الإنقاذ والقوى السياسيَّة السودانيَّة المتفرِّقة في شِعَاب المعارضة المختلفة، في خطوة تطوَّرت لاحقاً عبر مراحل لتصبح "المبادرة المصريَّة الليبيَّة المشتركة" بعد لقاءٍ جمع الرئيس المصري حسني مبارك مع الزعيم الليبي معمَّر القافي بمدينة مرسى مطروح المصرية في أغسطس (آب) ١٩٩٩.

كذلك اتصلت فور إجازة الدستور مشروعات تعديل القوانين لتُوافي نصوص الدُّستور ولا تُعارضها أو تُناقضها في عملٍ دؤوب مهما يكن منطقياً بديهياً، إذ لا يتفق أن تخالف القوانين أصلها، لا سيَّما ثوابته التي لا تُعَدَّل إلا باستفتاء الشعب ومُوافقته، بعد موافقة ثُلُثَي نوَّابه، مهما تكُن بداهة العمل، فقد كان في بعض وقعه ثقيلاً على بعض الأطُر العُليا في منظومة الإنقاذ، إذ تغدو النصوص النظريَّة الرماديَّة للدستور إلى تكاليف خضراء بتطبيق القوانين التي تمس جَوهرَ الممارسة الشموليَّة السابقة وتحدِّد السلطات لكل مسؤوليَّة، ثم تحكم الرقابة عليها من قِبَلِ نوَّاب الشعب المُشرِّعين، أو من قِبَلِ الصحافة الحُرَّة التي تلاحق الأخطاء وتبسط سُلطةً رابعة لا يحتملها التنفيذيُّون الذين أُشرِبُوا الشمولية في قُلوبهم وعُقولهم.

امتدَّ جدلُ القوانين إذن من قانون التوالي السياسي الذي يضبط الأحزاب بالتسجيل، والذي صرَّح رئيس البرلمان أمين عام الحركة الإسلاميَّة وأمين المؤتمر الوطني أنه قانون يُتوَقَّعُ له أن يسري لبعض الوقت ريثما يُرفَع، فلا تُسجَّلُ الأحزاب إلا لخوض الانتخابات، تدرُّجاً لرفعه وإلغائه جملة واحدة كما مضت بذلك التجارب الديمقراطيَّة اللِّبراليَّة الراسخة في الديمقراطيَّات الكُبرى. بل إن الأمين العام الذي عاد بقوَّة في خطابه

---

(٢٤) فور إجازة التوالي السياسي، أجازت شعبة العلاقات السياسية التي رأسها د. عازي صلاح الدين ورقة تقر أن الحوار ينبغي ألا ينقطع مع الأولياء أو الخصوم لأن الحوار بعض الدعوة والبلاغ الواجب ديناً بالحكمة والموعظة الحسنة. وإذ رأت الشعبة الاستعانة بمعلومات جهاز الأمن في التماس الأحسن في الحوار مع تلك الجماعات، استغل ضباط الجهاز المعلومات التي حصلوا عليها من شهودهم في تلك الاجتماعات في تزهيد الأحزاب اليسارية عن جدوى تطوير علاقاتها نحو الأفضل مع نظام الإنقاذ باعتقال قيادات من حركة "حق" والتحقيق عن دوافعهم في إجراء تلك المداولات التي يفترض أنها محصنة بعهد السرية و لكتمان. لكن ضباط الجهاز إذ أساءوا إلى إخوانهم في الحزب والحركة الإسلامية، عبّروا كذلك عن صراع الشموليين الأمنيين ضد التوالي.

إلى سالفة أفكاره الداعية إلى الحريَّة والترك العفو، عاد ليؤكِّد موقفه الذي لا يحتفل بالأذونات والتسجيل، بل يتركه عفواً للمجتمع يُمارِسُه ويُضابِطُه حُرَّاً ويُوازِنُه ويُثبِّتُه عرفاً.

امتدَّ جَدَلُ القوانين من التوالي السياسي وما يتَّصلُ به من ضرورة تبديل النظام الأساسي لذات الحزب الحاكم الذي كان واحداً بلا شريك، ولكن اليوم بعد إجازة الدستور فإنه واحدٌ بين شركاءٍ ومتنافسين، يُلزِمُه قانون التوالي السياسي أن ينظِّم صفَّه، فلا يشملُ بالعُضوية عسكرياً ما يزالُ في خدمة الجيش، ولا يشملُ إدارياً كبيرا في الخدمة العامة المدنيَّة أو الدبلوماسيَّة، ثم ليُثير علاقة الجيش بالسياسة، وليشمل قانون القوات المسلحة الذي يَعهَدُ بمنصب القائد الأعلى إلى رئيس الجمهوريَّة أو إلى رئيس الوزراء في النظام البرلماني، وهُما منصبان سياسيَّان يلزِمَان من يتولاَّهُما بالانتخاب أن يخرج عن الأطُر التي يُحرِّم فيها الانتماء السياسي الصارخ والعمل الحزبي له. ولا رَيبَ أن تلك التعديلات قد أشعَرَت عساكر الإنقاذ بدُنُوِّ الأجل السياسي، وحفَّزتهم للتجاوب النشط مع كل بادرة تريد أن تُعوِّق مسار التوالي السياسي. أما الرئيس، فقد وجد نفسه مرةً ثانيةً أمام الخيار بين العسكريَّة التي يصرِّح كثيراً أنها "انتماءه وشرفه" وبين السياسة التي تمتَّع بمنصبها الأعلى مدى عقدٍ من الزمان بما يوازي دورتين رئاسيتين في غالب الأنظمة الديمقراطيَّة، والتي تُلزِمُ من امتدَّ به التعاقُب فيها إلى الانصراف، إذ لا يَحِقُّ له الترشيح لولايةٍ ثالثة[٢٥].

أثار كذلك نائب الأمين العام ونائب رئيس الجمهوريَّة الأوَّل في إطارٍ محدود حُجَجاً تُعَارِضُ دعوة العَسكَر إلى الانصراف الأتم عن السياسة، ورغم عِلمِه القانوني أن الجيش مهما يكُن يبقى قومياً في كل بلاد العالم فلا يتشعَّب ولاؤه بين الأحزاب وتتناسخ إرادته التي يُرجَى لها أن تتماسك مُوحَّدة، تنفذ فوراً متى صدر الأمر التنفيذي الأعلى، مشيراً إلى الروح التي سَرَت في الشعب تُحَفِّزُ للجهاد وتعشق العسكريَّة، وأن الجيش هو طليعة الحركة الإسلاميَّة التي أمضَت التغيير بقوَّة تواجه التحدِّي مهما تكُن عواقبه، ثم مضت تحمي المشروع بالمُهَجِ الغالية تنحازُ إليها نصرةً وولاءً قطاعاتُ الشباب والطلاَّب، لا سيَّما في مسارح العمليات جنوباً وشرقاً. وإذ تبدَّت تلك الحُجج منطوقة فإن المَسكُوت

---

(٢٥) في ١٩٩٢ طلب الأمين العام من رئيس الثورة الاستقالة من القوات المسلحة والتخلي عن الزي العسكري تمهيداً لحل مجلس قيادة الثورة، وبينما التزم العقيد محمد الأمين خليفة وتخلى عن انتمائه العسكري ليكون رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي أصر رئيس الثورة على الاحتفاظ برتبته العسكرية وزيه العسكري . وفي ١٩٩٨ بعث الأمين العام من يطلب إليه ذات الأمر، وفي المرتين رفض الرئيس طلباً الاحتفاظ بـ(الحسنيين) دون اعتبار لقوانين الديمقراطية أو تقاليدها. أما بقية العسكريين القياديين فقد استشعروا أنهم لا يصلحون قيادة في ظل دستور ١٩٩٨ فآثروا كذلك القبض على الأمرين وتغذية هواجس الرئيس إلى حين أوان (مذكرة العشرة) التي شاركوا فيها متحمسين.

عنه مخبوءٌ بين السطور أن نائب الأمين العام يستشعر حساسيَّة معادلة السُّلطة في الإنقاذ، ولا يُريدُ أن يَفرض على القيادة العسكريَّة ما لم تتهيأ له في عامها العاشر (اعتزال السياسة)، ومغادرة مناصب السُّلطة التنفيذيَّة إلاَّ لمن استقال أو أُعفِيَ من انتمائه للقوَّات المسلَّحة، أو تنازَلَ عن طيب نفسٍ عن رتبته وزيِّه العسكري.

قانونٌ آخر مهم (الصحافة)، مهما يكُن فرعاً يُوافي أصل "حُريَّة التعبير" الذي أقرَّه الدُّستور في المبادئ المُوجِّهة، فهو الفرع الأهم الذي يُجسِّد الأصل في مؤسَّسةٍ ذات وقع يومي بالغ. ثم هو اختبارٌ يومي كذلك يبتلي الدعاوى المُثبتة في الوثيقة الأسمى، موصولٌ بمواقف وآراء وعواطف وانحيازات طائفةٍ من البشر تعمل فيه جادَّة كل ساعة، من صحافيين ومخبرين وكُتَّاب وأصحاب العُمْدان، من ورائهم مؤسَّسات وأحزاب ومواقع إليكترونية وقرَّاء، متى انبسطت الحريَّة تفاعلت كل تلك العناصر لتقوم سُلطةٌ رَابِعةٌ على السلطة التنفيذيَّة خاصَّة، وعلى نحوٍ أقل قد تُراقبُ أعمال التشريع النيابي وجهده في ضبط وتوجيه الدولة والمجتمع، وقد تعلِّق حتى على أحكام القضاء مدحاً ونقداً. أما في الإنقاذ، فقد كانت صُحُفُ الداخل الرسميَّة وشبه الرسميَّة سنداً مهمّاً للثورة، ولم يكن النقد القادح إلا نافلة طارئة، تعود بعدها الصحافة إلى سيرتها في الدعم والتأييد. أما صُحُف الخارج فقد كانت تطفحُ بنقدٍ مرير لمشروع الإنقاذ، مثَّلت في ظروفٍ متواترة بدورها السند الأهم لمُعارضة مشروع الإنقاذ في الداخل والخارج .. وقد ظلَّ أغلب رموز الإنقاذ يتقلَّبون في صفحاتها مسلوقين بألسنةٍ حِداد أشحةٍ على أيِّما كلمة خير مُوجِبَة تُهدِّئ النفوس أو تتحرَّى الموضوعيَّة، فالعلاقة بين الإنقاذ والصحافة هي علاقة ساحة الحرب الثانية، دون مسؤوليَّة السلطة الرابعة.

استصحاباً لكل تلك الذاكرة غير السعيدة، تحسَّست القيادة الإنقاذيَّة الشموليَّة مَواجِدَ كثيرة وهي تتلقى من المجلس الوطني مشروع قانون الصحافة والمطبوعات، الذي جاء مبادرةً من عضوٍ بالمجلس غيرِ بعيدٍ من رئيس المجلس، وليس مُودَعاً من الجهاز التنفيذي، كما هو الشأن السائد في غالب القوانين التي تُوضعُ في أجندة المداولة. وإذ عبَّر القانون عن إباحة إصدار الصُّحُف، إلا من ترخيص المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، وأن تُعبِّر عن كل رأيٍ لا تقيِّده إلاَّ القوانين العامَّة، كما يُتيحُ للأحزاب أن تصدر صحفها الناطقة باسمها وللجماعات والأفراد؛ بدا القانون لقادة الإنقاذ قيداً جديداً لا يكادون يُدرِكُون عواقِبَه، سِوى ما يتراءى لهم من أن تنقلب عليهم الساحة المُساندة الداعمة إلى أصوات قويَّة مُعارِضَةٍ من الداخل القريب، مُحرِّضة للرأي العام

ومُوجَّهَة من مُعارَضَة الخارِ . لكن إذ تبدَّل قانون القوات المسلحة يواطئ الرئيس والثلَّة العسكريَّة الشموليَّة فأعفاهُ بِشَخصِه من قَيْدِ البراءة عن المهنة العسكريَّة للمُمارسة السياسيَّة، واستثناه بمنصب القائد العام ورئيس الجمهوريَّة حافظاً له رُتبَتَه وزِيَّه، كان نصيبُ قانون الصحافة والمطبوعات الإرجاء لمدى شهرٍ كاد أن يَنفَذ بعده تشريعاً مُلزِماً، استَدرَكَه الرئيس بالتوقيع في اليوم الأخير، في تعبير آخر صارخ عن روح التردُّد عن الوفاء بمقتضى روح الدُّستور وإنجازه الأسمى في إثبات الحُرية[٢٦].

انعكست الحركة المتّصلة التي تبارَكَت بعد إجازة الدستور وإقرار التوالي السياسي، ثم تصريحات الأمين العام المُعضَّدة لمناخ الحُرية إيجاب على مناخ المعارضة الخارجيّة للنظام، لا سيَّما محورها النَّاظِم لمتفرِّقاتها (التجمُّع الوطني الديمقراطي)، فصَدَرَت عن قادَتِه لأوَّل مرَّة تصريحات تحمل كلمات "الحل السلمي"، وتنبِّه إلى خطر تمزُّق السودان إذا اتَّصلت المحاداة فيغدو مثل الصومال أو أفغانستان أو ليبيريا فتتحوَّل القوى السياسيَّة إلى أمراء حرب، وذلك بعد سنواتٍ تَواتَرَت فيها عبارات العُدوان الأشد، تدعو إلى "اجتثاث النظام من جذوره" و"المصالحة مرفوضة لأنها تعني التصالُحُ مع الإرهاب والطُغيان والفساد"، ثم استجابة التجمُّع الوطني لأوَّل خُطُوات المبادرة السلميَّة، وتوجُّه قياداته إلى ليبيا ومقابلة القائد معمَّر القذافي في اختبارٍ مُبكِّرٍ لجدية نظام الإنقاذ نحو نصوص دستوره الذي أقرَّه، ونحو قانون "التوالي السياسي" الذي أعلن العمل به[٢٧].

تطوَّرت كذلك المبادرة الليبيَّة المصريَّة "المشتركة" بعد لقاء مرسى مطروح مُتجاوبةً مع بُشريات الانفراج الذي حَمَلَهُ التوالي السياسي إلى جملة الساحة السياسيَّة السودانيَّة، فأصدَرَت الدولتان وثيقةً من تِسعِ نقاط، أكَّدت ذات المبادئ الموجَّهة التي نصَّ عليها الدستور (١٩٩٨)، داعيةً إلى مؤتمر جامع تُحسَمُ فيه مواقف النزاع نحو كلمةٍ سَواء، يُمهِّدُ لها بإطلاق سراح المُعتقلين ورفع حالة الطوارئ في غير مناطق العمليات وإلغاء الصلاحيَّات الاستثنائيَّة في قانون الأمن العام ورفع الحظر عن النقابات، وكفالة

---

(٢٦) تقدم عضو المجلس الوطني الأستاذ يس عمر الإمام بمشروع قانون الصحافة والمطبوعات، وبعد إجازة المجلس للمشروع ليصبح تشريعاً، عُهد به إلى رئيس الجمهورية للتوقيع ليصبح نافذاً. وإذ ينص الدستور أن تشريع نواب الشعب ينفذ تلقائياً بعد شهر، وقع الرئيس في اليوم الأخير، معبراً عن تأييده للقانون بعد كل ذلك الانتظار. أما قانون القوات المسلحة الذي يستثني الرئيس فقد أودعه وزير العدل الأستاذ عبدالباسط سبدرات إلى المجلس في غياب رئيس المجلس د. حسن الترابي في رحلة رسمية إلى إيران، وترأس جلسة الإجازة نائب رئيس المجلس الأستاذ عبدالعزيز شدو، وقد كان عزم الترابي أن يقصد المجلس مباشرة من المطار ويرأس الجلسة ويسقط القانون، لولا تدخل جهود لإثنائه عن ذلك.

(٢٧) صرَّح السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة لوكالة أنباء رويترز في ١٨ يناير (كانون الأول) ١٩٩٨: (أعترف أن اللغة قد تغيَّرت والمناخ تغيَّر وأن هذا التغيير في اللغة يعكس بداية التفكير في خيارٍ آخر).

حريَّة التنقُّل والتعبير والتنظيم، وإلغاء شرطة ومحاكم النظام العام.

كما استقبَلَت الأمانة العامَّة السياسيَّة للمؤتمر الوطني المُقترح المصري الليبي بالرِّضَى الموضوعي والقبول المُرحِّب، فقد جاء بعد سنوات القطيعة الأحَدّ مع الجارة الأهم "مصر"، فلقاء مَرسَى مطروح في يوليو (تموز) ١٩٩٩ بين الرئيسين السوداني والمِصري هو الأوَّل منذ انسدال الستار عَقِبَ المحاولة الفاشلة للاغتيال في العاصمة الأثيوبية على آخر ضوء في نفق العلاقة المتعثِّر المتأزِّم منذ أوَّل سنوات الإنقاذ، لكن مُقترَح المبادرة بوساطة تتقاسمها "مصر" مع "ليبيا" أينعَ ثماراً سريعة للاجتماع المُهم، ووضع ثِقَل الدولة الأكبر التي ضمَّت غالب رُمُوز المعارَضَة للإنقاذ ويسَّرت كثيراً من عملها ونشاطها، وضعه لصالح مناخ التوالي السياسي الذي تَجْهَدُ قيادة الإنقاذ لترسيخه وتقوية دعائمه الوليدة، مُدرِكَة أنه لن يتم إلا بتجاوب معارضتها معه، لا سيَّما الرموز الشماليَّة الذين يمثلون الثِّقَل الطائفي الديني وأحزاب اليسار التي تُخاطب تطلُّعات القطاع الحديث الفاعل في السياسة والمجتمع.

حَمَلَت كذلك المُبادرة المصرية الليبية "المُشتركة" بُشرى أخرى، إذ أتاحت لأوَّل مرَّة مخرجاً من مأزق مبادرة "الإيقاد" ومبادئها المعلنة بفصل الدين عن الدولة أو حق تقرير المصير بديلاً، إذ رُفِضَت علمانيَّة الدولة. فقد سَكَتَت نقاط المبادرة عن هاتين المسألتين الحسَّاستين لدى قيادة الإنقاذ، ووجدت تجاوُباً لأوَّل وهلة من الرموز القياديَّة الشماليَّة في التجمُّع الوطني الديمقراطي المُعارض، إذ صَمَتَت عنها الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان لأوَّل وهلة، تريد أن تهيِّئ لموقفها الرافض بكلماتٍ هادئة تتجنَّب بها غضبة الدولتين المُبادِرَتَين. كما أتاح التدخُّل المصري الليبي في المُشكل السوداني مِهاداً لتدخُّلٍ عربي يُنقذُ الإنقاذ من دُوَل الإيقاد، التي اشتدَّ عداؤها وانتصبت كلها باستثناء كينيا، فيما يُشبه حالة الحرب مع السودان وهي ما تزال ممسكة بعصا الوساطة التي تقتضي الحياد.

لكن إذ تهيَّأ المناخ كله لبيئة سياسيَّة جديدة، كانت القيادة الإنقاذيَّة الشموليَّة العسكريَّة والمدنيَّة تتهيأ بدوافع مختلفة لما يرتدُّ بخُطوة التوالي السياسي إلى المناخ الذي أَلِفَتهُ، إمساكاً مطلقاً بالسُّلطة دون حريَّة، بل دون مؤسَّسة تُراقبُ وتُحاسِب. ورغم مسارعة الأجهزة السياسيَّة بتسمية من يُمثِّل المؤتمر الوطني في اللجنة التحضيريَّة، فقد تولَّى رئيس الجمهوريَّة بنفسه في أعقاب الموافقة المتحمِّسة للمبادرة "المشتركة" الحملة اللفظيَّة الأعنف ضد المُعارضة، متَّخذاً من كل مناسبة تسنَحُ له متحدِّثاً بأقذع الكلمات التي حَمَلَت رسالةً واضحة أن التوالي السياسي مَحض هُرَاء، أو هو على تفسير آخر رأيُ

الشُّعبَة الأضعف في النظام يُعارِضُه من بيدهم مقاليد القوَّة وعلى رأسهم الرئيس[٢٨].

وبتصاعُد تغذية الرئيس ضد التوالي لسياسي، وفحش نبرته في الهجوم على المُعارضة، اختار الحزبُ الأشد تحمُّساً للمُبادرة "المشتركة" رداً مناسباً، سُرعان ما استثمرته دوائر الشموليَّة الاستبداديَّة لتعويق الوفاق السوداني بعد أن لاحت انفراجةٌ للضوء في النفق المُظلم، ثم ختم رئيس الحركة الشعبية المُستَعصِمَة بالمبادرة الأفريقية "الإيقاد" كل أملٍ في الوفاق عبر مبادرة الدولتين، بتصريحه في ١ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٩: «**مبادرة الإيقاد أكثرُ صدقاً ولا يجب أن تكون هنالك مبادرة موازية**»[٢٩].

*****

أعاد انهيارُ فرص نجاح المُبادرة "المشتركة" الصِراعَ الإنقاذي بين الشموليَّة وتمام الحريَّات إلى الأطُر الداخليَّة مرَّة أخرى، ليتجلَّى من جديد بين المؤتمر الوطني حيثُ الأمين العام زعيم الحركة الإسلاميَّة وبين الحكومة، أو بين الأخيرة والمجلس الوطني، حيث تصاعَدَت أصواتُ النوَّاب تحاصر شُبَه الفساد حول بعض كبار المسؤولين في الهيآت الحكوميَّة، وحيثُ بَدَرَت دعوةٌ من رئيس المحلس لتعيين وزير للأمن يرأسُ الأجهزة الأمنيَّة ويكون مسؤولاً أمام المجلس فلا يذهبُ تجاوزٌ أو عدوان بغير سؤال أو عقاب. كما قطعت نهاية المبادرة "المشتركة" آخر خيوط الأمل لدى الأمين العام السابق للمؤتمر الوطني، الذي سُمِّيَ مسؤولاً عن متابعة ملف اللجنة التحضيريَّة للمُبادرة، وأحد أشدَّ وجوه الإنقاذ الشابة طموحاً، قطعته عن تولِّي موضوعةٍ بالغةِ الأهمية هي (الوفاق الوطني)، وهدَّدته من جديدٍ بشبح العطالة السياسيَّة بين العسكريين الكارهين والمدنيين المتوجِّسين دون غناء يكفيه من وزارته ذات البريق الخافت والعمل المحدود، ودفعته أن يلقى آخرين من أولياء التوالي ومن أعدائه، يُوَحِّدُهُم الإحباط والخوف ويدفعُهُم بقيادته

---

(٢٨) بعد شهر واحد من لقائه الرئيس مبارك بمرسى مطروح، وفي الاحتفال بافتتاح مصفاة بشائر في ٣٠ اغسطس (آب) ١٩٩٩، وكأنه يوجه رسائله إلى رئيس البرلمان أمين عام الحركة الإسلامية وأمين عام المؤتمر الوطني الجالس إلى جانبه في الاحتفال، صرّح البشير بأن: (على المعارضة أن تغسل نجاستها في مياه البحر الأحمر، وأن تعلن التوبة أولاً، وأن تتخلى عن معاقرة الخمور في أسمرا والقاهرة، وأن تعتذر عن أخطائها التي ارتكبتها في حق الشعب السوداني إذا أرادت العودة للسودان). أما في افتتاح سد أبودليق في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٩ فقد توجه بالحديث إلى أشد زعماء المعارضة تحمساً للوفاق الوطني معلناً: (إن الصادق المهدي بئس ما خلف الإمام الراحل). وفي لقاء قيادة الخدمة المدنية الذين يمثلون زبدة الإنقاذ التي ينبغي أن تهيأ للتحول الديمقراطي الجديد قال الرئيس يوم ١ مارس (آذار) ١٩٩٩: (إن أمر هذه القيادات لن يفيدنا كثيراً ولن يزيدنا رجوعهم إلا خبالاً وهم ومن وراءهم لا يساوون بالنسبة لنا جناح بعوضة).

(٢٩) في ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٩ تبنَّى حزب الأمة عملية محدودة استهدفت تفجير خط أنبوب النفط في منطقة "الهودي" شمال عطبرة، واتضح لاحقاً أن المنفذين من قبيلة الرشايدة وقد اتفق معهم على ترك دبابة تحمل شعار حزب الأمة في موقع الحدث.

لشق طريق المؤامرة نحو "مذكرة العشرة"[٣٠].

منبرٌ آخر مهم ظلَّ يُوالي تأثيره على عمل الحكومة ويثير حساسيَّة قادتها، المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الذي يقوم عليه كذلك الأمين العام أميناً عاماً، وقد انفتحت أبوابه منذ ختام حرب الخليج الثانية في مايو (أيار) ١٩٩١ لرموز التحرُّر العربي والإسلامي والعالمي، واستمرَّ يمثِّل قبلةً لآمال كثير من المُستضعَفين وأرضاً مشتركة يقف عليها الجميع بوصفِها الحدَّ الأدنى لأهداف "الأمَّة" وغاياتها.

أما الحكومة التي تمثل الشق الرسمي للإنقاذ فقد تجاوبت متحمِّسة لعمل المؤتمر الشعبي لأوَّل قيامه، ثم غشيها الفتور والتوجُّس بتصاعُد حدَّة الغرب والأنظمة العربيَّة ضدَّه تتَّهمه مأوىً للإرهاب وموئلاً معارضيها، ولكن مع بروز الاتهام للسودان الإنقاذي بالضلوع في المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا منتصف العقد التسعين، استشعرت الحكومة أن المؤتمر الشعبي الإسلامي عبءٌ يُنذِرُ باندلاع الخطر وعائقٌ يعطِّل اندفاعها للاعتدال، ورغبتها في ولو ! النادي الإقليمي لا سيَّما العربي، أو يُهيِّجُهُ عليها بأحابيل المُخابرات أو بالتصريحات الصادرة من الأمانة العامَّة في الخرطوم. ورغم أصوات كثيرة نصحت بالمحافظة على المؤتمر الشعبي الإسلامي، لا سيَّما الأصوات الغربيَّة التي رأت فيه –مهما يكُن النقد المُصوَّب عليه- كياناً ظاهراً ماثلاً للعيان، يُمكنُ رصدُهُ والتعامل معه، بل والتعامُل عبره مع الأطر الخفِية للإسلام الأصولي، مهما تكن سلفيَّة أو جهاديَّة بمن هُم أقرب إليها، وبما يحفظ العلاقة الإنسانيَّة حواراً وجدالاً لا سِناناً وقِتالاً، وساطةً بالمؤتمر الشعبي الذي يُتقِنُ قادته لُغاتِ الغرب وقد درسوا في جامعاته وتعرَّفوا على حضارته واعترفوا بثقافته، ممَّا لا يجده الغرب في قادة تلك الجماعات.

في خِضَمِّ التفاعُلات الباطنة المتصاعدة في مختلف محاور الإنقاذ ومؤسَّساتها وشخصيَّاتها، أعلن الأمين العام عن خطوته التالية ضمن خطته الإستراتيجية التي أثبت مع الوقت ثباتَهُ عليها مهما صرفته صَوارف المُدافعة الداخليَّة والخارجيَّة، واستمساكه بها مهما أحطَّت به شواغل اليومي وطوارئه، في بلدٍ مُعَقَّدٍ متقلِّبٍ كالذي يقوم عليه – الاستقالة من رئاسة المجلس الوطني. فإذا اكتمل الواجب التشريعي الأهم بإجازة الدستور الدائم للبلاد، وتهيأت الساحة لبناءٍ حزبيٍّ للمؤتمر الوطني يُعِدُّه للمنافسة

---

(٣٠) سمَّى المؤتمر الوطني الدكتور غازي صلاح الدين العتباني وزير الثقافة والإعلام يومئذٍ والأمين العام السابق للمؤتمر، سمَّاه مسؤولاً عن متابعة ملف المبادرة المصرية الليبية (المشتركة)، ولكن تصريح د. جون قرنق الذي نسف المبادرة أعاد أجواء الإحباط والعطالة السياسية لدى النخبة المدنية الإنقاذية التي كانت توالي (التوالي)، وهيأتهم للقاء خصوم التوالي في منتصف الطريق.

التعدديَّة، كما يتجاوب مع خاص نظرته في تقسيم العمل لا سيَّما وظائفه القياديَّة التي لا يتيسَّر عملاً الجمعُ بينها، وقد لا يليق سياسياً ظهورها في إطار إسلامي ديمقراطي. ورغم استشعار البعض لتسارُع خطوات التحوُّل والتوجُّس من عوارضها السلبيَّة الجانبيَّة، إذ تلاهَثَت الأنفاس وهي ترقُبُ حركة تبديل القوانين، أو تتابع تحرُّكات الأمين العام الجديد للمؤتمر الوطني وهو يستفتح عهده بتطوافٍ شاملٍ في السودان، مع خطاب واضح النبرة قَوِيِّها يدعو لترسيخ الحريَّة واللامركزيَّة، إلاَّ أن صورة الرأي العام التي بدأت تحملها الصحف التي تَوالَى ظهورها منذ إجازة قانون الصحافة والمطبوعات، وترصُّدها مُراقَبَةً قادة الإنقاذ للمجتمع، أن الروح العامة تفاعلت بمناخ الحريَّة وأجواء الوفاق الوطني، ورغم انتكاسة أصابت المعنويَّات العامة بانتكاس جهود المبادرة "المشتركة"، فإن مُوجبات الأمل كانت ما تزال ترجو حل المشكلات، والتوصُّل إلى كلمة وفاق، فالدُّستور والقوانين مثَّلت لدى الكثيرين من الذين ظلوا يتجاوبون مع الإنقاذ دون سابقة انتماءٍ للحركة الإسلاميَّة أو راهنة انتسابٍ للمؤتمر الوطني، مثَّلت لهُم مَخرَجَ صدقٍ مناسب من أزمة الوضع الانتقالي المُتطاول، ومِهاداً لبشائر الاستقرار والتقدُّم الاقتصادي وقد بدأت بالفعل سُفُن البترول الصادر إلى الشواطئ الآسيويَّة،كما هدأت نبرة الإعلام الغربي الحادة ضد الإنقاذ، وتسارَعَت خُطُوات الحوار السياسي مع دولٍ تستبشر بالدستور وتنظر باهتمامٍ إلى الذهبِ النِّفطِي الذي تستأثر الصين بأوَّل غيثه[٣١].

لكن بشائر الاستقرار ووُعود الرخاء حملته بدورها رسائل القلق إلى عدة ألوان في الطيف الإنقاذي، الرئيس والعسكريين يستشعرون استحقاقاً لازم السداد قد لا يُوفونه في مسرح السلطة المتغيِّر نحو قواعد جديدة للمنصب ومداولته، وقد يكونون أوَّل ضحاياه، ثم العناصر الأمنيَّة الأولى في أجهزة الإنقاذ الرسميَّة التي غادرت مناصبها بغتةً وبهتةً بعد فشل حادثة أديس أبابا ١٩٩٥، وقد شَتَّ بها إعادة النشر إلى السفارات في عواصم أوروبيَّة وعربيَّة وأفريقيَّة، وأكملوا دورة سنوت المحطَّات الخارجيَّة الأربع وعادوا إلى السودان يستذكرون مَوجِدَتَهم القريبة وثأرَهُم المؤجَّل، وقد تجسَّد لهُم في عدوٍ حي ماثل في الخطوات الحثيثة نحو الحريَّة واللامركزيَّة، وقد تُشاركُهُم في مُساجَلَتِه العناصر المُمسكة

---

(٣١) كانت غالب مقالات الرأي ومساهمات كُتَّاب الأعمدة تشيد بخطوات الوفاق الوطني وتدعو إلى ترسيخ الحريات والجد في استيعاب قوى المعارضة نحو تداول سلمي تسهله. كما شهدت جلسات المجلس الوطني مساهمات مهمة للنواب المستقلين تحمد الله على تمام إجازة وثيقة الدستور التي ترسخ حريات عامة، وعلى بداية بدفق البترول الذي يؤمن للسودان استقلالاً واستقراراً اقتصادياً. وقد تحدث الأمين العام لأول مرة في المؤتمر الشبابي العالمي الذي نظمه الاتحاد الوطني للشباب عن (فتنة الرخاء) التي يخشى أن تصيب قادة وقواعد المشروع الإسلامي، كما حدث لأول تجارب مجتمع المسلمين.

بالقوَّة، ولو عُدواناً على الدُّستور. وأخيراً الثلَّة من نخبة الصف الوسيط التي تُتابع المُتغيِّرات بأملٍ يبحثُ عن دورٍ يوظِّف طاقاتهم ويُرضي طُموحاتهم، وهي رغم موقفها المؤيِّد للانفتاح وبَسطِ الحريَّة والقبول بالمُداولة والمُنافسة قد تولَّت بِحَسْرَةٍ منذ تسمية الأمانة العامة للمؤتمر الوطني للأمناء بواسطة أمين عام الحركة الإسلاميَّة، الذي علقوا عليه أملهم لينقذهم من خُمول الذِكر وعطالة العمل التي أحكمتها عليهم موازنة الإنقاذ الشمولية، وأن تجيء أمانته العامة تمثيلاً لهُم وللحركة، مهما أظهر ذلك ضَعْفُ الحكومة.

إنسلكت العناصر الأمنيَّة العائدة للسُّودان فور إيابهم في المجهود المُناقض لخُطُوات الأمين العام نحو الحريات، الذي تولى كبره مديرُهُم العام السابق، يستغلُّون حالة القلق التي اعتَرَت الرئيس وعساكره الأقربين من تداعيات المرحلة المُقبلة، لاعبين بمهارةٍ فائقةٍ على الأوتار الأكثر حساسيَّة لدى عُشَّاق السُّلطة الذين اختبروا شهوة نعيمها لمدى السنوات السالفة، أن قد آن أوان الاستغناء عن جهدكم ورمزكم لصالح آخرين، سمُّوهم بأسمائِهِم في رواية الترهيب التي أكملوا نسجَها بإحكام، جاهدين في دفع الأمور إلى حافَّة الهاوية التي تتيح لهم الإمساك مرة أخرى بخيوط المسرح الإنقاذي، متوهِّمين أن التاريخ يمكن أن يعود القَهقَرَى[٣٢].

وإذ قُرِأت خُطوة الأمين العام في الاستقالة عن رئاسة المجلس الوطني في إطار هواجس المرحلة، وأفلحت الجماعة الأمنيَّة في تصويرها للرئيس والبِطانة العسكريَّة أنها خُطوةُ الأمين العام نحو رئاسة الجُمهوريَّة، استسلم الرئيس بالكامل لما ظنَّه نهاية ولايته على تمام السُّلطة والدَّفع به شخصياً نحو مستقبلٍ مجهول، يُكمِلُون -أي المجموعة الأمنيَّة- رواياتهم بمروِيَّات كثيرين من أصحاب المَواجِد من مختلف أجيال الحركة الإسلاميَّة، خابت طموحاتهم الخاصة وأجنداتهم الشخصية مع مرور الوقت ولأسبابٍ شديدة التبايُن، لكنهم جميعاً رأوا في شخص الأمين العام العُنصُرَ الذي ظلَّ دائماً في القيادة، لا يكاد يَنصُرُ تطلُّعاتهم وينتصر لأهدافهم[٣٣].

---

(٣٢) عُيِّن الدكتور قُطبي المهدي مديراً عاماً لجهاز الأمن وهو ما يزال سفيراً للسودان في إيران، واشترط أن يُترَكَ منصب نائب مدير الجهاز خالياً لحين عودته واستلامه من المدير السابق. لكن النائب الأوَّل سارع بتعيين الدكتور مُطرف صدِّيق مدير العمليات السابق في الجهاز في المنصب بعد استدعائه من موقعه في سفارة السودان بنيجيريا. كما عاد إلى السودان كمال عبداللطيف من موقعه في سفارة السودان بنيروبي، ونصرالدين محمد أحمد من سفارة السودان بالقاهرة، وحسب الله عُمَر من سفارة السودان بأديس أبابا، وجميعهم من ضباط الجهاز الذين تخرَّجوا في أجهزة الحزب الخاصة، وفيما أدَّى مدير العمليات السابق ونائب المدير الجديد د. مطرف صديق دوراً أساسياً مع المدير السابق د. نافع علي نافع في تأريم الأزمة وتهيئة المناخ لـ"مذكرة العشرة"، أدَّى البقية أدواراً متفاوتة في الأهمية.

(٣٣) ظلَّ الرئيس لفترة طويلة يحتفظ برسم كاريكاتيري نشرته إحدى الصُّحُف السودانية الصادرة في الخارج "الخرطوم" يصوِّر الأمين العام وقد ركل كرسي المجلس الوطني صاعداً نحو كرسي رئاسة الجمهورية،=

تباينَت إذن على مدى يُقارِبُ العامين وتائر الحركة ومقاصد الأفكار، ففيما طَفِقَ الأمين العام يجمعُ أوراقه وأغراضَهُ من مكتب الرئيس في مبنى المجلس الوطني، ويُودِّع النواب في اجتماعاتٍ أخذت الطابع غير الرسمي، يحدثهم في رحلات وحفلات عشاء عن توجُّهات المرحلة المُقبلة، التي ستشهد دولة سُودانيَّة مؤسّسة على شرعيَّة دستوريّة يحكُمُها القانون، ويسودُها إطارٌ لامركزي ينتخبُ فيه شعب الولاية حاكمَها ويُتَوَلَّى كلُّ منصبٍ فيها بالانتخاب، وعن تعديلات النظام الأساسي للمؤتمر الوطني ليُوافي مقتضى قانون التوالي السياسي ويتمثَّل مرحلة نجاح الحركة الإسلاميَّة في تجاوز مأزق طائفية الجماعات المُغلقة وأطر النظام الرسمي، لتأسيس حزبٍ يُوافي أطُر المجتمع ونشاطه من العلم والثقافة إلى الحكم والسياسة والاقتصاد، ويعترف بسِعَة السودان وتنوُّعه فلا يُركِّزُ الامتياز والخصوصيَّة للمركز، بل يبسط تنظيمه بالسويَّة فلا يحتفظ بكليَّة خاصَّة لسُكان الخرطوم في قمَّة هيكله، يُسَمِّيها قومية، بل يسعى في برنامجه لقسمةٍ عادلةٍ للموارد الاقتصاديَّة والماليَّة نحو عدالةٍ في توزيع الثروة عَبرَ السودان[٣٤].

اتصلت كذلك ترتيبات الأمين العام على صعيد المؤتمر الوطني لتمام استقلاله عن الحكومة وتدابير المال لإدارة شؤونه حزباً شعبياً بين أحزاب، يعتمدُ على موارده الخاصَّة بدءً من الدار التي هي اليوم حكوميَّة ينبغي مغادرتها فوراً قبل صُدُور القانون وإلى تأسيس شركةٍ ماليةٍ تُجمَعُ لها خبرات الحركة في إدارة المال، وتُجبَى لها رُؤوسُه من موارِدِها التي هي اليوم مُتكاثِرة، رغم ضائقةٍ ماليَّة أحكَمَت قبضةً منذ أعوامٍ على جُملة المشهد الإنقاذي[٣٥].

كما بدأ التخطيطُ لجولةٍ جديدةٍ عبرَ ولايات السودان كافة لإعادة بناء الحزب وفقَ الرُؤى الجديدة وتأسيس هياكله وفقاً لتعديلات النظام السياسي، والإعداد للمُؤتمر العام الذي قدَّر الأمين العام أنه سيكون الأكبر في تاريخ الحركة الإسلاميَّة والأكبر في تاريخ

=وذلك تعليقاً على خبر استقالته من رئاسة المجلس الوطني. لكن ذات الذين حملوا إليه الكاريكاتير زوَّدوه بصورة كاريكاتيرية أخرى من مرويات المجالس الخاصة، أن الأمين العام لا يشرب جهد الشخصيات ويضعه باحترام كما تفعل مع "زجاجة" البيبسي، ولكنه يُطبقُ عليه عفصاً ويُلقي به إلى سلة المهملات كما يفعل مع "علبة" البيبسي. وأن الأمين العام لن يختار مرشحاً لرئاسة الجمهورية إلا شخصاً من الغرب الأقصى، وتحديداً العميد محمد الأمين خليفة أو د. علي الحاج محمد، وأنه مختصٌ في الاغتيال المعنوي للشخصيات من لدن المرحوم الرشيد الطاهر إلى شخصه (الرئيس) اليوم. وغير ذلك من قصص مجالس الاغتياب وتسلية النفوس الموتورة.

(٣٤) اشتهرت في تلك الفترة قضية المجلس الوطني مع مدير الهيأة العامة للمواصفات والمقاييس وقضية طريق الخرطوم مدني، والتداول حول تقرير المراجع العام وقد نشرت الصحف بعضاً من المداولات الساخنة ونشر تقرير لجنة الحسبة حول مدير هيأة المواصفات والمقاييس، وكلها مما أثار غضب الرئيس على المجلس الوطني.

(٣٥) ستفادت قيادة المؤتمر الوطني من موقيت نهاية حق الانتفاع لأرض نادي الخرطوم الكوثوليكي بالخرطوم وبدأت إجراءات استئجارها، كما بدأت جمع رؤوس الأموال اللازمة لتأسيس "شركة التوالي" التي ستنفق على نشاط الحزب

الأحزاب السودانيَّة والمُمارسة الديمقراطيَّة، وأن الإعداد له ينبغي أن يُشرَعَ فيه منذ الآن أي قبل عامين من نهاية ولايته. كما بدأ الأمين العام لأوَّل مرَّة بَسطَ ملامح لخُطَّته في خلافته على منصب الأمين العام للحركة تهيئةً لدوره في المساحة الفكريَّة العالميَّة ضمن منابر الحوار الحضاري، التي تطرحُ أسئلةً مهمَّة على دُعاة الفكر الإسلامي في ظروف روا ا صحوة الإسلام وتصاعُد تياراتها السلفيَّة والجهاديَّة(٣٦).

وإذ خُصِّص اجتماع المجلس القيادي الأخير لمناقشة مُقترح تعديلات النظام الأساسي للمؤتمر الوطني وفقاً لقانون التوالي السياسي، والذي جَمَعَ وفقاً لتكوينه كل وُلاةِ الولايات وأمناء المؤتمر فيها، تمهيداً لشُهود اجتماع الشُّورى في الصباح التالي، والذي سيُناقش ذات جدول الأعمال الذي يُقِرّه المجلس القيادي، أثار اثنان من أعضاء المجلس أفكاراً تدعو إلى كيانٍ قيادي جديد أصغرُ حجماً وأسهلُ جمعاً، يُوالي مسؤوليَّة القيادة على المؤتمر الوطني دون حاجة إلى دعوة المُقيمين في الولايات من قيادة المؤتمر، كما دعا أحدهما إلى تعديلٍ في هيأة الشُّورى يُمكِّنها من محاسبة الأمين العام والرئيس، إذ يرأسها أحدهُما ويأخذ الثاني منصب المُقرِّر لها.

وإذ تبيَّن لاحقاً أن مساهمة العضوين كانت تمهيداً للمذكرة التي ستُرفعُ غداً، مباغتةً للشُّورى عامةً وللأمين العام خاصَّة، تجاوَبَ الأمين العام مع الأطروحة داعياً إلى إرجائها قليلاً ريثما يَرسَخ الوضع الاتحادي ويطمئن أهل الولايات إلى عدالة نصيبهم في السلطة والموارد، وحِرص قيادة المركز على حقوقهم، موضِّحاً أن تلك تعديلات قادمة لا محالة في المسيرة المتدرِّجة لتطوُّر نظام المؤتمر الوطني(٣٧).

*****

اختار رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الوطني ورئيس هيأة الشُّورى العامة للمؤتمر الوطني زيَّاً عسكرياً مكتملاً، جلس به على منصَّة رئاسة الشورى صباح ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٨م لأوَّل مرَّة، إذ أن الشُّورى أكبر مؤسَّسة شعبيَّة بعد المؤتمر

---

(٣٦) بدأ الأمين العام يتحدث عن حاجته للعمل الفكري وتضييق مساحات نشاطه السياسي والاجتماعي مؤكداً أن الحركة الإسلامية لا تواجه مشكلة خلافة. وكان يُقدِّر أن الرئيس بعد دورتين رئاسيتين سيبلغ منتصف العقد الستين وهو ما يناسب تولي الأمانة العامة للحركة الإسلامية، على أن يهيِّأ لذلك بثقافة إسلامية وإستراتيجية، والأهم أن ينفتح على سائر شرائح المجتمع وأن يتاح لقادة المجتمع كافة زيارة داره في أي وقت، كما يتاح له مجالستهم كلما أتاح له وقته ذلك والتواصل معهم مباشرة. كما كان يقدِّر أن نائب الرئيس يكون قد تهيأ لمنصب الرئيس، وأعدَّ آخر لوزارة الخارجية (د. غازي صلاح الدين) وهي المراكز الأهم في إدارة الدولة والحركة.

(٣٧) أثار الدكتور نافع علي نافع والدكتور إبراهيم أحمد عمر في اجتماع المجلس القيادي جوهر التعديلات التي حملتها (مذكرة العشرة) في اليوم التالي وتقبَّلها الأمين العام بوصفها تطوراً سيبلغه المؤتمر الوطني قريباً.

العام وقد ظلَّ يرأسُ جلساتها منذ ١٩٩٤ بالزِّيِ القومي السوداني، لكنه تهيأ يومئذٍ لإبلاغ رسالته التي أفصحت عنها مناسبات كثيرة في مستقبل مسار المؤتمر الوطني، ولإبلاغ الرسالة الخاصَّة التي تآمر نفرٌ مهم في المؤتمر الوطني بعِلمِهِ لاختطاف اجتماع الشورى ومحضه لها، ولتتأكَّد أخبار المساء التي حملها نفرٌ إلى الأمين العام[٣٨].

فورَ قراءة تقرير الأمين العام عن الاجتماع الماضي، انتَصَبَ وزير دولة يطلُبُ نظاماً، مُقترِحاً تعطيل جدول الأعمال الأساس المخصّص لتعديلات النظام الأساس لصالح "مذكِّرةٍ" تقدّم بها "عشرة" أعضاء تُناقِش تعديلاتٍ مُهمّة في نظام المؤتمر الوطني. وفوراً تجاوَبَ الرئيسُ فاتحاً الفرصة لتِلاوَةِ المُذكِّرة، رغم طلب الأمين العام إدراج المُذكِّرة ضِمن الموضوعات الأخرى بعد إكمال الأجندة المُقرَّرة سَلَفاً. حَمَلَت المُذكِّرة منذ أوّل كلمة مفاجأةً لشُورى المؤتمر الوطني التي تضُمُّ بضع مئاتٍ من أهل المِلَل المختلفة، وتجلس في القاعة الرسميَّة الرئيسيَّة في البلاد، إذ تَصَوَّبَ خطابُ المذكرة إلى الحركة الإسلامية: «**والتي ظلَّت في السودان خلال الأربعين عاماً الماضية، تَثِبُ من نجاحٍ إلى نجاح**»، وأنها: «**تقفُ اليوم على مُفترَقٍ هو أعسَرُ الامتحانات، نسألُ الله أن يُقوِّينا على عاداتنا في الشورى المُستَقصِيَة لكلِّ رأيٍ حتى يكافئنا باجتياز هذه العقبة**»، وأنَّ تحديات المرحلة الأساسيَّة هي: «**الشُّورى وفاعليَّة القيادة العُليا والوُحدة كسياجٍ لحماية الحركة**».

وإذ حدَّدت المُذكِّرة أهدافَها، تحدَّثت عن مُشكلاتٍ عانتها "الشُّورى"، وهي: أن الاستِعلان والاستِخفَاء ثم غموض العلاقة بين الدولة والحركة، وترهُّل الجسم القيادي وأخيراً المؤسسيَّة، موضِّحين أن المُشكلات السابقة أضعَفَت الشُّورى وأن ضعف الشُّورى أضعف وحدة الحركة الإسلامية.

أما مُقترَحُ الإصلاح لتجاوُز تلك المُشكلات، فقد ابتُدر بمَدحِ: «**التنافُس مع الآخرين حتى لا نصطَرِعَ مع أنفُسِنا**»، وأنه، أي الإصلاح، لا بد أن: «**ينالَ الهيكلَ من أعلى رأسه إلى أسافِل أقدامه**»، وأن يوسِّع الشورى ويُكسِبَها معنىً وأثراً، وأن يُوحِّد القيادة العُليا ويُكسِبَها مَضَاءً، وأن يُكرِّس العمل المؤسَّسي في المؤتمر الوطني رأساً وجسماً، ويضعُ الأساس الصحيح لوُحدةٍ داخليَّةٍ منبعة.

وإذ عادَت المذكِّرة تتحدَّثُ عن المؤتمر الوطني، اقتَرَحَت تعديلاتٍ تُيَسِّر دعوة الشُّورى بخُمس الأعضاء أو بقرار المكتب لقيادي، بعد أن تَنتَخِبَ لها رئيساً ومقرِّراً من

---

(٣٨) في ليلة (مذكرة العشرة) أبلغت عناصر الأمن الشعبي الأمين العام أن عشرة من أعضاء الشورى سيتقدمون بمذكرة لإقصائه وأن الرئيس على علم بالمؤامرة ولكن الأمين العام أكد لهم أن الاجتماع له أجندة محدَّدة لا سبيل لتجاوزها.

أعضائها، كما أعطى للشُّورى حقَّ انتخاب الأمين العام ونائبه وانتخاب المكتب القيادي، ثم تقسيم الهيأة إلى لجانٍ للشؤون السياسيَّة، الاقتصاديَّة والتنمية، الثقافة والفكر والتعليم، الفِدْراليَّة والعلاقات الأهليَّة، العمل، المنظمات، ثم المجتمع.

ثم خلُصَت المذكِّرة للتعديل الأهم في تكوين المكتب القيادي، إذ جَعَلَت رئيس المؤتمر الوطني رئيساً للمكتب القيادي، على أن يرأس الاجتماع الأمين العام، وحدَّدت مهام المكتب في تفعيل خُطَطِ المؤتمر ومُقرَّراته، وتحديد السياسة العُليا ومنها الترشيح والتعيين للمناصب التنفيذيَّة والتشريعيَّة، المُحاسبات العليا، وأن قرارات المكتب القيادي ملامِسَةٌ لكُلِّ جهةٍ، دولةً أو مجتمعاً. كما استَبْقَت المذكِّرة على المجلس القيادي ليكون جهازاً استشارياً تنسيقياً يناقش إستراتيجيَّات الحركة العامة ويعملُ على تثبيت الفِدْراليَّة وإثراء الفكر السياسي.

ورغم حديث المُذكِّرة عن التَّوالي ومَدحِهِ والاستعداد للمُنافسة مع الآخرين وعن الفِدْراليَّة وبَسطِها، فقد أفصَحَت قائمة الموقِّعين العشرة عن عُنصُر التنسيق الذي تولَّى نسجَ المُؤامرة بين الأجندة المُتناقضة لمُقدِّميها. فالثابتُ أن الذي تلا نصَّ المُذكِّرة على الاجتماع كان مؤيِّداً قوياً للتوالي والانفتاح، كما هو الأمين العام السابق للمؤتمر الوطني المُلِم بتفاصيل النظام الأساسي وكيفية تعديله وصاحبُ مُقتَرَحِ المُذكِّرة، ولكن العناصر العسكريَّة المحضة والأمنيَّة كانت تستهدف بالقطع إقصاء الأمين العام في محاولةٍ جديدةٍ بعد أن خابَت السابقات ووَضعِ سُلُطاتِه بيَدِ الرئيس الذي أفرغوا وُسعَهُم في دفعه لمُعاداة استحقاقات التوالي، إضافة إلى سلوكٍ ظاهرٍ وسيرةٍ مشهورة لا تكاد تَنَزَّل على الشُّورى أو تحترِم المؤسَّسات داخل الحركة، فضلاً عن أن تقبل المُنافسة ومُداولة السلطة مع آخرين، مع نزوعٍ شديد للمركزيَّة لا يَقبَلُ أن تَستَقِلَّ عنه ولاية أو والٍ، وغير ذلك مما أفصَحَت عنه الأيام.

تولَّى إذن والي الخرطوم وآخرون من عُشَّاق التآمُر والمُباغتة التنسيق بين الأجندة المُتناقضة والمَواجِدَ المُتباينة من توازنٍ في تمثيل المُوقِّعين للعناصر السياسيَّة والفكريَّة والدينيَّة والجهاديَّة والأمنيَّة، وللأجيال لا سيَّما الرعيلُ الأوَّل والمُخَضرَمين، ولأقاليم السودان، وإن أغفلوا الجنوب والمرأة والنصارى في غمرة اضطرابهم بين الحركة الإسلاميَّة والمؤتمر الوطني. كما احتشدت تحت النُّصُوص الموضوعية للمُذكِّرة صراعاتُ الأجيال والتهميش، ومَواجِدَ الضِّيق وطُموحات القفز للولاية العامَّة والوجاهة السياسيَّة بعد تمام الكفاية الاقتصاديَّة وطول البقاء في أطُر العمل الخاص المكبوت، وقبل

ذلك خَوف المُتنفِّذين بالقوة من اختبار الحريَّة وحُلُم المُبعَدين بجَوْلَةٍ جديدة وصَوْلَةٍ حميدة، ثم بعض نباهة واستغفال وحماقة[٣٩].

حَمَلَت المُذكِّرة اضطراباً شديداً لجُملة وجوه عمل المؤتمر الوطني، الذي انتظم في تحرُّك مُتدَرِّج محسوب نحو مُقتضيات مرحلةٍ جديدة في مسيرة الحركة الإسلاميَّة، تنقلها من "ثورة الإنقاذ" إلى عهد "الدستور والتوالي السياسي"، واتَّصل الاضطرابُ من مسرح اجتماع الشُّورى الذي استطالَ لعَشرِ ساعاتٍ، إلى كل أطُر المؤتمر وسُمعَتِه ووَقعِه المحلِّي والعالمي، قبل أن تعود الشُّورى إلى مستقيم جدول الأعمال، وقد عُقدَت رئاسةُ المكتب القيادي والمجلس القيادي للرئيس عَبر انتخاب مُضطَرِب كذلك، قام له كثيرون لا يكادون يُدرِكُون جوهر الأزمة التي أثارت التنازُع، وعطَّلت الاجتماع وأجندته[٤٠].

أعلنت الإذاعة البريطانيّة في الصباح التالي أن انقلاباً أبيضاً على الدكتور حسن الترابي قد شَهِدَه الحزب الحاكم في الخرطوم، وأن بعض قادة تلك الخطوة من خاصَّة أتباعه المُقرَّبين، كما طَفِقَت الصحُف المحليَّة تُعلِّقُ على النبأ من وجُوهه المختلفة. وإذ أخذ تقديم المُذكِّرة، مهما تكن بُنودها مُعتدلة قالمة للنقاش والتداول، أخذ صورة المُباغتة والمُؤامرة، وقد أصرَّ مؤيِّدوها على اختطاف الاجتماع بتدبيرٍ مع رئيس الشورى، فإنَّ وقع المُذكِّرة على قواعد المؤتمر الوطني كان مُربكاً، دَفَعَهُم إلى مساحةٍ بلا حدود من التفسير والتأويل، فإذ مال البعض إلى أن الأمر تدبيرٌ معقول لفَسْحِ انفراجةٍ للحُكم المُحاصَر بالضغوط الخارجيَّة والداخليَّة، غَضِبَ كثيرون من أعضاء الشُّورى أن الأمين العام، رمز الحركة ومَرجِعيَّتِها قد أُخِذَ بالمُفاجأة ممَّا لا يليقُ بحركةٍ تحترم قادَتَها، وقد نقلوا غَضبَتهم إلى قواعد واسعة في الحزب والحركة، فتجاوبوا معها غاضبين من أصحاب المُذكِّرة، كما تجاوب مع غضبة الداخل كثيرٌ من مؤيِّدي الأمين العام في الخارج، وكتبوا مستنكرين مما رأوه نُذُرَ الفتنة التي لا يُريدونها للمشروع الإسلامي في السُّودان.

بالمُقابِل، نَشطَ المُوقِّعون على المُذكِّرة، وشيعةٌ لهُم من النخبة الوسيطة والمُخضرمة، لا سيَّما الذين ظلوا يتحيَّنون الفُرصة وقد توهَّموا أن الأمين العام يَخسَرُ المعركة لأوَّل مرَّة

---

(٣٩) وقَّع على المذكرة كلٌّ من: أحمد علي الإمام، غازي صلاح الدين، إبراهيم أحمد عمر، نافع علي نافع، سيِّد الخطيب، بهاء الدين حنفي، حامد تورين، عثمان خالد مضوي، بكري حسن صالح وعلي أحمد كرتي.

(٤٠) تولى الحرس الجمهوري بزيِّه العسكري توزيع "المذكرة" على أعضاء هيئة الشُّورى ولم تكن السكرتارية الفنية للهيئة على علم بها. واقترح بعض الأعضاء إرجاء مناقشتها لاجتماع آخر أو في اليوم التالي، إذ رأت الهيئة ذلك، ولكنَّ الرئيس والموقعين على المذكرة والمتواطئين رفضوا ذلك. وفور إجازة المذكرة، عاد الأمين العام ليطرح جدول الأعمال كما هو مقرر بعد أن ظلّ مستعصماً بمقعده في القاعة مدى الساعات التي تعطَّل فيها الاجتماع، إذ تحوَّل غالب أعضاء الصف القيادي إلى مكتب الرئيس بذات القاعة يحيطون به، يُناقشون دوافعه لتبنِّي تلك الخطوة.

في إطار شُورى مفتوح، وإن جاء ذلك تآمُراً، نَشطُوا في الاستقطاب لما خطَّطوا له من معارك مُقبِلَة مع جبهة الأمين العام، ورغم إعلان البعض منهم أن المعركة ستكون عبر الأجهزة والمؤسَّسات، شُوريَّة حرَّة، فإن قيادة شيعة المُذكِّرة من أساطين الأجهزة الخاصَّة الأمنيَّة والعسكريَّة ظلوا طيلة العشريَّة الماضية يُصدِرُون عن أفكارٍ ومواقف تتعصَّبُ للقبضة الشموليَّة المركزيَّة، وترفُض الحريَّة والانفتاح وتَنعَتُها فوضى وخيانة للإنقاذ وشُهدائِها، فبدأوا في سَعيِهم الدؤوب لاستقطاب الأنصار من العضويَّة واستعمال وسائل السلطة ترغيباً بالأموال والمناصب، فالذي يُعطي الوظائف والمِنَح حكومةً تقفُ إلى جانِبِهم في الصراع، ريثما تختبرهم الأيام فيُعمِلوا وسائل السلطة إرهاباً لمن خالَفَهُم الرأي والموقِفَ دُون أدنى اعتبارٍ لغايات المشروع الإسلامي، أو مقتضى أخوَّة الإيمان على نحو ما فعلوا بالكثير من المُعارِضين للإنقاذ في السابق.

*****

دفَعَت المُذكِّرة بمؤيِّدي الأمين العام والانفتاح إلى الدَّفع باتجاه إثبات الأمين العام في رئاسة المجلس الوطني، بعد أن أخلَصَت "مُذكِّرة العَشرَة" قيادة الحزب والحكومة للرئيس ولم يَبقَ إلا المجلس الوطني بدوره الرقابي والتشريعي، كما حفَّزت الأمين العام نفسه إلى التشديد في خطابه الدَّاعي إلى بسط الحريات وترسيخها وبسط اللامركزيَّة وتطويرها، وليبدأ بعد المُذكِّرة مباشرةً جولاتٍ لولايات السودان كافة من موقعه في أمانة المؤتمر الوطني، ولتتأكَّد دعوته أن يقوم العمل العام كله على الحريَّة، وأن يَبْلُغ الناس ولايته بالانتخاب، وأن تعتدل مَظلَمَةُ توزيع الثروة نحو مُعادَلَة قسمة الموارد، فيقوم السودان كله تنميةً متوازنةً كذلك[٤١].

أمَّا على صعيد الالتزام الشخصي للأمين العام بقرار الشُّورى ولو نُصِّبَ غيره على رئاسة المكتب القيادي للحزب بمُؤامرة، فقد انتظم في الاجتماعات التي ترأَّسَهَا الرئيس وأوفى بكل ما اقترحته تعديلات "مُذكِّرة العشرة"، وفي ذات المرحلة التي تَلَت المُذكِّرة قام الأمين العام برحلته المشهورة إلى المدينة السويسريَّة "جنيف"، ومقابلة زعيم حزب الأمَّة السيِّد الصادق المهدي في أوَّل مايو (أيار) ١٩٩٩، وقد قدَّم الأمين العام في أوَّل

---

(٤١) حاول النائب الأول للرئيس الأستاذ علي عثمان محمد طه أن يثني نواب المجلس الوطني عن قرار رفض استقالة رئيس المجلس الوطني د. حسن الترابي، وإذ كان النواب معبئين بسبب (مذكرة العشرة) ضد الجهاز التنفيذي، ردوا طلبه بغلظة بالغة في أول إساءة لحقت بسلطته المطلقة منذ أول الإنقاذ. والحق أن أهل مذكرة العشرة حرصوا على حجب خطتها عن النائب الأول، إلا من خبر بلغه عن طريق وزير القصر عبدالرحيم محمد حسين أن هنالك مجهود يسعى لحل مشكلة العلاقة بين الرئيس والشيخ، وإذ لم يرض عن طريقة تقديم المذكرة سعى من جانبه لإبطال فتيل تداعياتها ومسكها عن التصعيد بما في ذلك وقف التراجع عن قرار الشيخ بالاستقالة والفراغ لأعمال الحزب.

اجتماع قيادي تفاصيل دعوته للزعيم المُعارِض بالعودة للسودان وممارسة عمل الحزب كما يُبيحُ ذلك قانون التوالي السياسي، كما أكَّد له انفتاح المؤتمر الوطني لمستويات العلاقة مع المُعارضة عامة ومع الحزبين التقليديين خاصة، إباحةً للعمل والمنافسة، كلٌّ يعملُ على شاكلته إن شاءوا، ولكن المؤتمر الوطني يرجو قُربَى مع الأحزاب ذات الأصول الدينيَّة، أن تئوب جميعاً إلى تلك الجذور عُروةً أوثق تحالفاً أو اندماجاً، بما يحفظ وحدة شعب السودان ويُيَسِّرُ عليه الاختيار بين البرامج والأحزاب، وللآخرين الذين يُريدون أحراراً أن يؤسِّسوا برامجهم على الفكر اللِّبْرالي أو الفكرِ الاشتراكي أن يعتزلوا برامجهم، أو نَجمَع السودان جميعاً على أُسُس الحريَّة والعدالة الاجتماعيَّة، فنحفظ وحدةً أمتَنَ للأمَّة وتهيئتها للاختيار الأدَقِّ بعد الاستقرار، أو غير ذلك ممَّ يختار الناس بمشيئتهم الحرَّة[٤٢].

فورَ احتدام مناخ الاستقطاب والاستقطاب المُضاد الذي اعترى غالِبَ أوساط المؤتمر الوطني بعد المُذكِّرة، تولَّت مجموعةٌ من الرعيل الأوَّل ومن المخضرمين تنقيةَ الأجواء عَبرَ ما عُرِفَ بـ"مبادرة الرُوَّاد"، إذ اقترَحَت تعديلاً واسعاً في النظام الأساسي يُعيدُ رئاسة المكتب القيادي إلى الأمين العام، ورغم أن مشروعهم لم يُعبِّر عن أهدافِهِ ومَرامِيه في وثيقةٍ مكتوبة، إلاَّ أن تحرُّكَهُم الواسع عَبرَ قيادات المُؤتمر كافة قد أفصَحَ عن رغبتهم في الحفاظ على قيادة الأمين العام بوصفه مُنَظِّر المشروع ومخطِّطه الأساس، كما أنه يُمثِّل الرمز والمَرجِعيَّة التاريخيَّة، ولا ينبغي مُباغتَته والإساءة إليه على نحوٍ ما فَعَلَت "مُذكِّرة العَشْرَة"، وأنه مهما تكن الأخطاء التي صاحَبَت التجربة فإنه الأقدرَ على تصويبها وتجاوُزِها، كما أكَّد الرُوَّادُ على مُنجزات مشروع الحركة الإسلاميَّة، وخاصَّة الطُمأنينة لبسط الحريَّات وترسيخها، والنظام الفِدْرالي الاتحادي اللامركزي ودَعمِهِ[٤٣].

تجاوَبَ غالبُ قادة المؤتمر الوطني مع أطروحة الرُوَّاد، بينما راقبتها شيعة "مذكِّرة العَشْرَة" بتوجُّسٍ، مُدرِكين أنها بمُقتَرَحِها تنسفُ أساس أهدافهم التي أفرغوا وسعَهُم في التآمر لها، وخاصَّة المجموعة الأمنيَّة ضِمنَ جماعتهم، وإذ قدَّر الرُوَّاد لمُقتَرَحِهِم أن يُجازَ نحو نهاية العام في المؤتمر العام للحزب، بادَرَ النائبُ الأوَّل للرئيس بإقناع الرئيس لتبنِّي

---

(٤٢) بادر الدكتور كامل الطيب إدريس مدير عام الهيأة العالمية للملكية الفكرية بمقترح يجمع السيد الصادق المهدي إلى الدكتور حسن الترابي وأن يكون اللقاء في مقر إقامته في جنيف. وقد تجاوب مع المقترح الأستاذ على عثمان محمد طه، ولعله رأى في ذلك خطوة تساعد في تجاوز آثار (مذكرة العشرة) ثم حاول آخرون أن يعيِّنو الرئيس ضد الزيارة، فذكر أحد روَّاد الرعيل الأول أنه التقى السيد مبارك الفاضل في لندن وحدثه بكلام كثير مما دار بين الزعيمين في جنيف، ما لم يذكره الأمين العام في تنويره.

(٤٣) سبقت الإشارة لبعض الأسماء في مجموعة الرُوَّاد ولكن نشط في احتواء آثار "مذكرة العشر" عبر مقترح النظام الأساسي: علي عبدالله يعقوب، موسى حسين ضرير، د. عثمان عبدالوهاب، د. عبدالرحيم علي، محمد محمد صادق الكاروري.

التعديلات وإمضائها فوراً في اجتماع المجلس القِيَادي الذي انعقد قبل شهرين من ميقات المؤتمر العام، وليُبطِلَ في هُدوءٍ كلَّ تدبيرٍ أفرَزَتهُ مُذكِّرة العشرة(٤٤).

أعادَت خُطوَة المجلس القيادي الطُمأنينة كذلك إلى المناخ القيادي عامة، لا سيَّما العلاقة بين "الرئيس" و"الشيخ"، سِوَى مسارين مُهمَّين: الأول، نشاطُ شيعة العشرة في الاستقطاب ضد "الشيخ" وإفراز تناقُضٍ جديدٍ اختارت له الصحافة المحلية عنوان "صِرَاعُ القَصْرِ" حيث مقر رئاسة الجمهوريَّة و"المَنشِيَّة" حيث يُقيمُ الأمين العام. ثم تدبيرٌ جديد أدخَلَ لأول مرة عنصراً من خار الصف التقليدي في محاولةٍ لاستدراك خطأ مذكِّرة العشرة التي خاطَبَت الحركة الإسلاميَّة في أكبر هيأةٍ تجمُّعٍ المؤتمر الوطني، وإذ تلبَّسَت المؤامرة الجديدة للمرَّة الثانية صيغة "المُذكِّرة" فإنها صَدَرَت ظاهراً عن فصيلٍ أصيل في المؤتمر الوطني، وحملت عنوانه "مُذكِّرة الجنوبيين"، وخاطبت لأوَّل مرَّة ما زَعَمَتهُ هيمنةً حِزبِيَّةً على المؤتمر الوطني من قِبَلِ قيادة الجبهة الإسلاميَّة، ورَفَضَت ما انتهى إليه الأمرُ في المجلس القيادي بإعادة الرئاسة في المكتب القيادي إلى الأمين العام(٤٥).

المسارُ الثاني موصولٌ بالنائب الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة، الذي أكمَلَ بنجاحٍ خُطته في امتصاص آثار "مُذكِّرة العَشْرَة" وتصفية العِلاقةِ بين "الرئيس" و"الشيخ"، ولكن النائب الأوَّل تقدَّمَ خطوةً أخرى فَتَحَت الباب لتداعِياتٍ أخرى خطيرة، لامَسَت عُمق أزمة المؤتمر الوطني بين تيَّار الإصلاح الشامل نحو الانفتاح وإنفاذ البرنامج الإسلامي، وتيَّار المحافظة على الإنقاذ بوجهها الراهن وتوازُناتها الحرجة، فقد دعا النائبُ الأوَّل لاجتماعٍ مُوسَّع خار ا الأطُر والأجهزة كافة، ولكنه جمع ما قدَّره النائبُ الأوَّل وجوه الحركة الإسلاميَّة الأكثر فاعليَّة وتأثيراً من أجيال الحركة المختلفة، منهُم الرُوَّادُ الذين لم يتقبَّلوا قَط فكرة استبعاد الأمين العام "الشيخ" بتاريخه المجيد ورمزيَّته الكبيرة، ومنهُم عناصر الصف الأول، وما يُعرَفُ يومئذٍ بالقيادات الوسيطة الذين يُديرُون بالفعل دولاب العمل التنظيمي والعام، وفيهم تمثيلٌ للمرأة والشباب والمناطق، مع استثناءٍ وحيد، هو عناصر "مذكرة العشرة" الذين جَرِصُوا في مذكِّرتهم على استبعاد النائب الأوَّل.

دعا النائبُ الأوَّل نحو (مئةٍ وخمسين) عُضواً في الحركة الإسلاميَّة، وكانت خُطَّته أن يشهد "الرئيس" و"الشيخ" الاجتماع، وأن يُشهِدَ ذلك الجمع كافة على عهدٍ جديدٍ

---

(٤٤) نشر د. غازي صلاح الدين مقالاً بعد إجازة المجلس القيادي لتعديلات النظام الأساسي عبَّر فيه عن خيبة أمله في الجمود على الأفراد وغياب التطلع لمخاطبة المستقبل وقضاياه.

(٤٥) كتبت مذكرة الجنوبيين بإشراف كامل من والي الخرطوم، د. مجذوب الخليفة الأنشط في الشيعة التي أفرزتها المذكرة، وظهر من جديد أسماء الجنوبيين د. لام أكول والعميد قلواك دينق ونائب الرئيس جورج كنقور.

للحركة الإسلاميّة يصفُو فيه المناخ الذي أفرزته "مذكرة العشرة"، وتطيبُ فيه النُّفوس لتحديات المرحلة المقبلة التي يَعزِمُ الأمين العام أن يُنزِل عليها التزام التوالي واستحقاقاته، وتحتاجُ فيه الحركة الإسلاميّة لصفٍّ مُتَّحِدٍ يُغري الأقربين بالتحالُف والتوالي مع قوّتها الظاهرة، أو يهيئها لمنافسة الخُصُوم مهما واجهوها بصفٍّ مُتَّحِد مقابل، ولكن الأساس العمل للعَهدِ الجديد هو أن يطمئن "الرئيس" منذ الآن أنه مرشح المؤتمر الوطني لـ"رئاسة الجُمهوريّة" في مقابل تثبيت "الشيخ" منذ الآن أميناً عاماً ورئيساً للهيئة القياديّة. ورغم تمام إجراءات الاجتماع من قِبَلِ النائب الأوّل، بما في ذلك تهيئة "الرئيس" الذي لا يَنشُدُ أكثر مما قُدِّمَ له، وإطلاعُ "الشيخ" الذي وافَقَ على شُهُود الاجتماع، رغم تحفُّظاته على الخُطة لأنّها تُصَوِّرُ الخلاف صِراعاً بين الكبيرين، وأن كِليهما قد أُهدِيَت إليه الهدِيَّة التي يَتوَخّاها في المَعرِكَة، كما أن الاعلان المُبكِّر عن مُرشَّح لرئاسة الجمهوريَّة ليس من حُسنِ السياسة في شيء، لأنه يُنَبِّهُ الآخرين إلى الاستعداد للمُنافَسَة قبل أكثرَ من عامين على مراقيت الانتخابات، وبما لم يتهيأ له المؤتمر الوطني نفسه.

لكن كَمَا سَبَقَت الإشارة، فقد أفرَزَت "مُذكّرة العَشْرة" جماعة بَدَت مُتمَحوِرَةً حول الأمين العام، ولكنّها تؤسِّس عملها كُلّ على قناعة أنّ البرنامج الإسلامي للإنقاذ مُضَيَّعٌ وغائِب في أجندة القادة الرسميين للإنقاذ، ومِن ثَمّ فإن الإنقاذ يجب أن تُنقَذ من هؤُلاء حتى لا تضيع الحركة الإسلامية مع تبدُّد المشروع، وإن كان لا بُدّ، فلتذهب الإنقاذ إلى سُلطَتِها وتَفرَغ الحركة إلى مشروعها الحَق بعد أن تخلُص عنهم. وقد بدأت هذه القناعة في التبلوُر منذ نهاية التحقيق في حادثة أديس أبابا، وتَصَوَّبت تحديداً نحو نائب الرئيس، ثم الرئيس، الذي تأكد تماماً أنه مسيطرٌ عليه من نائبه الأوّل في ذات نَسَقِ العِلاقة التي بدأت مُنذُ أوّل عَشِيَّةٍ للثورة.

إذن تولّت تلك الجماعة قطع الطريق على صَفْقَة النائب الأول، فرغم أنها رحَّبَت بإثبات الأمين العام في موقعه، إلا أنها أحكَمَت كَيْدَها في مقابل مؤامرة "مُذكِّرة العشرة" أن المرحلة المُقبلة ينبغي أن يُعهَدَ بها لقيادةٍ جديدة، وأن الأوّل والثاني ينبغي ألاّ يعُودا كذلك بعد اليوم. أما النائبُ الأوّل، فقد اعتبرَ تعويق صفقته نهايةً لعهد التسليم والرِّضى، الذي قابَلَ به قرارات الأمين العام كافّة منذ أوّل لقائهما، لا سيّما الكثير من المواقف التي كان يُعارِضُها ويرى خطأها، ولكنه صَمَتَ إزاءها أو أيّدها إرضاءً للخاطر الكبير، ولكنه اليوم قد "أشرع سيوفه كافة" أمام قائِدِهِ ورفيقه التليد، الذي فتح له سائر الأبواب ورفعه عَلِيًّا على أجيالٍ وأسماء، ولكنّهما اليوم وفقاً لقرار النائب الأوّل على طرفي ساحة الحرب

مُتقابلان(٤٦).

أما الأمين العام نفسه، فقد استنكَرَ وُرود مُصطَلَحات الحرب والسيف في مناخ التوالي والحريَّات العامة، واستغرق في عمله فوراً في الميدان الذي أضحى مركز همِّه الرئيس "ولايات السودان" في التَّطَواُف الأخير قبل المؤتمر العام، الذي طَفِقَ يُعِدُّ له تمام العُدَّة يُقَدِّرُ حسابه أنه الأكبر في تاريخ المؤتمر الوطني وفي تاريخ الحركة الإسلاميَّة، عشرة آلافٍ يلتقون في ساحةٍ في الخرطوم، يشرعون جميعاً عهد التوالي ويُهَيِّئون لعيده ليكون عيد الدستور، بعد تمام الإنقاذ واستيفاء أغراضه، ولتُجرَى فيه تصاريف أقدار الغيب، ساحة أعدَّ لها آخرون العُدَّة لتكون الأشدّ احتداماً، والعلامة الفارِقَة في تاريخ الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة.

*****

عَشِيَّة المُؤتمر العام، كانت علاقة القيادة في مُنتهى الاحتدام، فإذ نأت غالبُ القِيَادَات الوِلائيَّة للمُؤتمر أو الحُكومة من خِلافَات الخُرطوم وتَنَازُعِها الذي اختَبَرَت حِدَّته في معركة التوالي السياسي، حَمَلَت معها هُمومَها المُلحَّة بين يَديِّ المرحلة الجديدة، بَدءً من طبيعة العلاقة والمُنافسة مع الخُصوم الذين كانوا مكبُوتين لأمدٍ طويل، وقد سَرَت فيهِم نفحةُ عافيةٍ ونشاط بعد وُعود التوالي، إلى مُنتهى المُشكلات المُتفاقمة مع الأيَّام في التعليم الذي تعطلَّت مدارِسُهُ في أغلب الوِلايات، واستحقاقات الصِّحَّة والبيئة وقد فَحَشَت حِدَّة الفقر والعَوَز والتفاوُت، ثم بُشريات الحريَّة والبترول.

لكنَّ القيادة وقد تَعَازَلَت مُنذُ اجتماع المجلس القيادي الذي لَمَعَت فيه لوهلةٍ أنصالُ السُّيوف في مُداخَلَة النائب الأوَّل الحادَّة ثم غَضَباتُ الرئيس التي تناهَت أنباؤها مُوثَّقة ألاَّ يمُرَّ المُؤتمرُ العام بسلامٍ ما لم تُبسَط له الضمانات حاسمةً واضحةً، رئاسته للمُؤتمر هيكَلِهُ وجَلسَاتِه ووِلايتِهِ على المكتب السِياسي، ثم خُروا التوصيَّات منذ الآن تُثَبِّتُهُ

---

(٤٦) في سردِيَّة طويلة قدَّمها النائب الأول علي عثمان محمد طه كثيراً، ولمستمعين مختلفين جداً ضمن مناخ الاستقطاب ثم التبرير لحلِّ المجلس الوطني، أنه منذ العام ١٩٨٦ اختلف مع الأمين العام حول دخول الجبهة الإسلامية إلى حكومة الوفاق برئاسة السيد الصادق المهدي، كما عارض دعوة القادة العسكريين للإنقاذ إلى العودة للجيش وإمضاء خطة الحركة الأساسية في الإحلال والإبدال ثم في التوالي السياسي، ولكنه آثر الصمت وتخلى عن كل معارضة تقديراً لموقف الشيخ الترابي. ولكنه إذ جاءه الدكتور علي الحاج قبيل اجتماع الصفقة بدقائق معدودة وأنذره بأنه لو أقدم على طرح مقترحه بتنصيب الشيخ وترشيح الرئيس فإنه سيواجه ذات الموقف في المجلس الوطني يوم أن ذهب داعياً لقبول استقالة الشيخ عن رئاسة المجلس، ورغم أن الشيخ نفسه لم يكن بعضاً من صراع المحورين، فإن النائب الأوَّل اختار اجتماع المجلس القيادي التالي ليُعلن أن سيوفه جميعاً مشرعة ضد الأمين العام منذ تلك اللحظة الفاصلة التي يرى أنها لم تقدِّر جهده في استيعاب الآثار السلبية لمذكرة العشرة بل واستخفت به، فهو اليوم منحازٌ في الصراع إلى جانب الدولة والرئيس ومتفانٍ في مقارعة الشيخ.

مرشَّحاً لرئاسة الجُمهورية المُقبلة.

الأمينُ العام كذلك استَعْصَمَ بموقِفِه الدَّاعي للشَّفافِ والعلن، أن نَعْمَدَ إلى المُؤتمر فنَحسِمَ كلَّ أمرٍ بين يَدَي عُضويَّته مهما يكُن عددُهُم كبيراً، وأن نقوم به مثالاً لشُورى الجماعة المُؤمنة ثمَّ إجماعها الذي يَنفَذُ حُكماً لا مُعَقِّبَ عليه، فالمُؤتمرُ العام يُكتَبُ سُلطةً أعلى في نُظُم الأساس ودُستور المؤتمر وينبغي أن يكون كذلك بحق. أما العُضويَّة في المؤتمر فقد جاءت كُلُّها مُنتخَبَةً صاعِدَة من ولاياتها أو قِطَاعَاتها فلا يُتَولَّى منصبٌ في المؤتمر إلا انتخاباً، بما في ذلك نائبُ الأمين العام الذي كان يُفَكّ متروكاً لمن يختارُهُ الأمين العام، ثم لا تقومُ "كليَّة قوميَّة" كما كانت تنُص على ذلك لائحة المُؤتمر العام قبل تعديلات الشُّورى والمجلس القيادي على اللائحة، والتي لم تَسْتَرِعِ انتباه مُعسكَر خُصوم الأمين العام حتى فاجأتهم صاعِقَةٌ في خِتام جَلَسَات لمُؤتمر.

تحرَّكت كذلك، مدفُوعين بنُذُر الأزمة القياديَّة المُتصاعدة في الأفق، جُهُودُ ما يُعرفُ في خاصَّة أطُر الحركة بـ"القيادات الوسيطة" التي تُديرُ دُولاب العمل التنظيمي، وترى في نفسها مُجتمعةً صاحبة حقٍّ ومصلحة ألاَّ ينفرِطَ أمر القيادة ووحدتها فيضطرب شأن الحركة والدولة جميعاً، يُريدون أن يُصلِحوا ذاتَ البين حتى تَفِيءَ القيادة المُتعازلة إلى كلمةٍ سَوَاء أو وِفقاً لما تُنَظِّمُ اللوائح أو لما يَحسِمُ المؤتمر في مُقبل الأيام. وإذ اتَّصلت لقاءاتهم مع مختلف أطُر القيادة وشخصياتها تُصَوِّبُ عمل الإصلاح إلى الرئيس و لأمين العام، امتلأ الأوَّل بما عبَّأهُ الملأ من حوله لا سيَّما "شيعةُ المُذكِّرة" حول نوايا الأمين العام وحتميَّة المعرِكَة الحاسمة للخلاص ممَّا رأوه ازدواجيَّة في القيادة، أو أسموه "عِنَاد" الأمين العام و"سَطوَتِهِ"، أو بعض قصصٍ مُفتَرَياتٍ حول تاريخ للأمين العام في الاغتيال المَعنَوي، كلُّ ذلك جَعَلَ جُهود القيادات الوسيطة مصدومةً بما سَمِعَت ورأت من تطوُّر أزمة العلاقة في رأس الهرم، وما تمحور حول كلٍ منهُما من جماعةٍ وآراء، ثم نُزُوع البعض للمُنازلة والمُواجهة.

أما الثاني (الأمين العام)، فقد استقبلوا أطروحته في الخِلاف بما يُشبِهُ المُفاجأة، إذ أكَّد أنه يدورُ حول القضايا التي توهَّموا أنها حُسِمَت مُنذُ أمدٍ بإجازة لدستور، ونصوصه البيِّنة في التوالي والحريَّة واللامركزيَّة، ولكنَّ شواهد المُمارسة التي بَسَطَها الأمينُ العام أكَّدت غير ذلك، فما ظنُّوه توزيعاً للأدوار وتبادُلاً للمواقف تجلي خلافاً أصُولياً حول القضايا الأصُول، وأن المرحلة المُقبلة مُؤسَّسةٌ على الإصلاح الشامل القائم على العلن والشفافيَّة، وأن قِيَم الشُّورى والإجماع ينبغي أن تقوم فاعلَةً من جديد أصولا للعَهد العام

داخل حزب الحركة الإسلاميَّة وخارجه، كما أن حمايَته السالفة للأشخاص والأجهزة وتصدِّيه دفاعاً عن أخطائهم قد انخَتَمَت لدى هذه المرحلة.

إلاَّ أن القيادات الوسيطة، رغم ما أدركت من شدَّة الخلاف وسعة التباين، رأت أن تجمَعَ الأمين العام إلى الرئيس، مواجَهَةً يَستبينُ فيها الحقُّ والباطل أو الوقائع والأوهام، فيما رأت قياداتٌ أخرى مُخضرمة أن لقاء المُواجَهَة لا يزيدُ الأمور إلا تعقُّداً وخَبَالاً، وأن الأوفق جَمعَهُما في إطارٍ من الكِبَار شُيوخ الحركة ورُوَّادها، تهدئةً للخواطر وتذكرةً للنفوس المُتحفِّزة بالتقوى رجاءً في رحمة الله وتقديراً لدقَّة المرحلة ودرءً لمخاطر التنازُع المُفضي للفشل. وإذ أعاق المُخضرَمون لقاء المُواجهة الذي اقترحته القيادات الوسيطة اعتَذَرَ الأمينُ العام عن شُهود اللقاء الثاني عملاً بالسَوِيَّة، ولم تُفلِح إلاَّ محاولة شخصيَّة جَمَعَت بين الرئيس والشيخ في ساعةٍ متأخِّرة من ليلة افتتاح المُؤتمر، وأسهَمَت في حمل طمأنينة سخيَّة إلى وقائع الجلسة الأولى للمُؤتمر العام لـ"المُؤتمر الوطني"[٤٧].

*****

استهلَّ المُؤتمرُ العام للمُؤتمر الوطني بأعضائه الذين بلغُوا عشرة آلاف جلسته الافتتاحيَّة صباح ٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٩م، والتي شَهِدَها عددٌ مُقدَّر من الضيوف أصدقاء المُؤتمر السودانيين والأجنبيِّين، استهلَّها بخطاب الأمين العام الذي حمَلَ أنفاساً من بشائر جلسة المساء المتأخِّر ووعوداً بالتزام وُحدَة الصف، ثمَّ تأكيداً للمعاني التي دأبَ عليها مَدَى الأعوام الأخيرة في خطابه العام: الحُريَّة واللامركزيَّة ثم الشورى والشفافيَّة. كما جاء خطابُ رئيس المُؤتمر ورئيس الجُمهوريَّة كذلك مُفعَماً بمعاني الوحدة والاعتصام، حامِداً لما أنجَزَت الإنقاذ مُبَشِّراً بما ستُنجِز، فلم تَنفَضَّ الجلسة حتى اطمأن الأصدِقاء إلى خَتَلِ الأخبار التي أنذَرَت بالخلاف والمَشاقَّة، وقدَّروها من كَيْدِ الأعداء، كما

---

(٤٧) أشار الرئيس البشير كثيراً إلى اللقاء الذي أقبلَ فيه مُعتذراً للشيخ الترابي بل ومُقبِّلاً رأسه، وذلك في معرض دفوعاته عن تصميم الشيخ على مواجهته ورفضه للاعتذار والتعاوُن. والحق أنه في الليلة الأخيرة قبل افتتاح المؤتمر، نجح كاتب هذه السطور في جمع الرجلين ضِمنَ آخرين في القيادة، وذلك بعد أن انحاز لرغبته د. علي الحاج الذي يسَّر الأمر مع الشيخ والأستاذ علي عثمان، الذي تولى إيقاظ الرئيس في تلك الساعة المتأخِّرة وحمله إلى منزل الأمين العام. إلاَّ أنه مهما تكن العواطف التي أبداها الرئيس، فقد أشار في ذات المناسبة إلى رغبته في إمضاء الأمور كما هي في المؤتمر العام لأن «الجميع اصبح مُصنَّفاً ومُنقسماً بين جماعة الرئيس وجماعة الشيخ، وأن المؤتمرات هي تظاهُراتٌ سياسية للتعبئة، وليست لحسم الأمور»، وعلى الفور أوضح الشيخ أن المؤتمر الذي سينعقد غداً هو مؤتمرٌ حقيقي يخرُج بمقرَّراتٍ هي ملزمة إلزام حُكم الإجماع في الدين. شهد اللقاء إلى جانب الشيخ والرئيس الشيخ إبراهيم السنوسي والدكتور علي الحاج، كما شهده الأستاذ علي عثمان محمد طه والدكتور عوض الحار، والتحق به قبل البداية بقليل د. مجذوب الخليفة الذي يبدو أن وزير القصر بكري حسن صالح واحد المُوقعين على "مذكرة العشرة" قد سرَّب إليه الخبر، إذ كان الوزير مُستتراً في غرفةٍ مجاورة بالقصر لمكتب النائب الأول، يتابع تفاصيل اللقاء بين علي عثمان وعلي الحاج والمحبوب عبدالسلام لإكمال هذه الخطوة.

استَجَاشَت ذاتُ الخطابات مشاعر العُضويَّة التي استبدَّت بها الشفَقَة قبل المُؤتمر، فقامت تُكبِّرُ الله وتحمِدُه على تمام النعمة وانكشاف العُمة. فئةٌ واحدة شذَّت عن إجماع الرِّضَى وتوعَّدت في ذات المناخ المُفعَم بالعاطفة أن تَرُدَّ الأمر مُخالَفَةً بائِنَة بين الرئيس والشيخ، الجماعةُ التي ظلَّت مُنذُ مُذكِّرة العشرَة تتربَّص ألاَّ يُنقَضُ سعيُها الكؤود في المُفاصَلَة بين الرئيس والشيخ.

رغم هُموم كثيرةٍ حَمَلَها المُؤتمِرون القادمون من كُل فِجَا السودان، ورغم انقسام عُضويَّة المؤتمر على لجانه العديدة، التي ينبغي أن تنظُر في الأوراق المُقدَّمة من هيأة الشُّورى والأمانة العامَّة، من شُؤون التعليم والصحَّة والخِدْمَات الأخرى، إلى شُؤون السياسة والثقافة ومُشكلات الأمن والدفاع والسلام، رغم كثافة الهُموم وانصراف عامَّة العُضويَّة إلى اللجان، فقد تمحوَرَت الفئاتُ القياديَّة العُليا والوسيطة، لا سيَّما النخبة الإسلاميَّة الأوسع التي سَكَنَت الخُرطوم، تمحوَرَت حول لجنة "النِّظامُ الأساسي" الذي عدَّلته "مُذكِّرة العَشرَة" بَغتةً وبهتةً، عبرَ اختطاف اجتماع الشُّورى قبل نحو عام، ثمَّ قامت جماعة "الرُوَّاد" لتُعَدِّل التعديل وتعود بأمرِ القيادة إلى الأمين العام. ولكن الصراع اليوم وقد اختلطت فيه الأجندة الخاصّة مع أصول الأفكار، وتشوَّشت فيه دقة مرحلة الانتقال بالمشاقة الأحدّ، التي أوقفت أعلى قمَّتين في قيادة الحركة وقيادة الدولة، كلٌّ على شق مُحاداة بين فريقين كل على حَدٍ، فيما يُشبِهُ صِراع الجبابرة ذا القَتَام الكثيف والدي يُشكِل على عامَّة العضويَّة لا تدري على وجه الضبط أي موقفٍ تقفُ ولماذا، ثمَّ هُو اليوم يكادُ يُشكِل على شعبٍ كاملٍ وأمَّة كان يؤمُّها أملٌ أن تبلُغ هدفاً ونجاحاً في مخر صدقٍ تقوده الحركة الإسلاميَّة.

تَمحوَرَ صِراعُ النخبَة إذن أوَّل الأمر حول "النظام الأساسي" الحاكم لوظائف المؤتمر الوطني القياديَّة، ولكنَّ شبح الدولة الكثيف الذي تنتمي إليه غالبُ تلك النخبة (وظائف، مناصب، امتيازات، أموال) أطلَّ بحضوره الطاغي ليجعَلَ مُوازَنَة المصالح والمبادئ حاضِرَة في النزال، فإذ تجدَّدت مرَّة ثانية بعد صراع التوالي السالِف أنماطُ التلويح بالعصا والجَزَرَة ترغيباً وترهيباً لمن اختارَ هذا الموقف أو ذاك، تجدَّدت كذلك مطالبُ الرئيس بأن تُعتَمَدَ له وظائف السياسة في أمانة المُؤتمر العامَّة، ورئاسة الجَلَسَات من بعد الرئاسة العامَّة للمُؤتمر الوطني، ثم إثباته مُرشَّحاً لرئاسة الجُمهوريَّة مُنذُ يومئذٍ، لتَتجدَّدَ مُبايَنَة الدولة والحركة، أو الحكومة والمؤتمر، ورغم أن المعاني والأهداف الهادية لحزب حاكمٍ لا يُفاصِل بين السياسة والدين أو الحياة العامَّة وأخلاق الفرد، ويجعلُ ميدان عمله

الحياة كافة سياسةً وثقافةً ورياضةً وجهاداً وعلماً، وفي إطار بلد واسع مُركَّب يحكُمُه إطار اتحادي لامركزي، ظلت تلك المعاني مثبتة واضحة في النظام الأساسي الذي يجعل للأمانة العامة التخطيط الأشمل ويعهد للحكومة بالتنفيذ، غامت كل تلك النصوص وغابت أمام مطلوبات الصفقة وانكشف الصراع مرةً أخرى للعلن عبر جلسات لجنة النظام الأساسي. ومع احتجاب الرئيس ونائبه الأول مقاطعين جلسات المؤتمر منذ يومه الثاني، استبان للمؤتمرين مدى بُعدِ الشُّقَّة وتَعَقُّد العلاقة ليصل قلقهُم وتوترهُم الذُروَة وهُم يرقُبون الموقف بغير حيلةٍ كثيرة.

بعيداً عن احتدام الخلاف في لجنة النظام الأساسي اجتمعت لجانٌ أخرى في هُدوءٍ، تتداولُ حول استراتيجيَّة المُؤتمر الوطني في المعاش والاقتصاد والثقافة والتعليم لمدى الأعوام الثلاثة المُقبلة، وكان أشدُّها مُفارَقَة هي احتشادُ مناديب الولايات في لجنة الثقافة خلف محنة عطالة التعليم العام في مناطقهم وقُراهُم، إذ عَجِزَت حُكومات الولايات عن توفير مُرتَّبات المُعلِّمين، وتعطَّلت غالبيَّة المدارس في غالب ولايات السودان لبِضعِ أشهُرٍ بسبب زُهدِ المُعلِّمين وخُروجِهِم مُضربين عن العمل في عام الثورة العَاشِر، وفي مناخٍ من خيبة الأمل إذ مسَّ الضُرُّ فلذاتِ الأكباد ورهانَ المستقبل، وقد عبَّرت كثير من تلك العضوية عن رضاهُم بكل تضحية من أجل تعليم أبنائِهِم، إلاَّ أنهم في غَمرَةِ الصراع لم يجدوا الوزير المُختَص بالتعليم العام، ولا الوُزراء الاتحاديِّين والولائيِّين الذين يَعِينُونَهُم في مِحنَةِ أبنائِهِم.

مع تصاعُد التوتُّر، وازدياد الشعور بأن أزمةً وشيكة ماحِقَة على الأبواب، وغير ذلك ممَّا اعترى العضويَّة بسبب مُقاطَعَة الرئيس ونائبه الأوَّل للمُؤتمر، تحرَّكت لجنةٌ وساطةٍ من أمناء المُؤتمر الوطني بالولايات أفرغوا وُسعَهُم حتى يضمنوا للرئيس ما يطلُب، كما راعَهُم تصميمُ الأمين العام بطرحِ الأمر كله شُورى وشفافيَّة مع استِمسَاكٍ أتم بمُقاوَمة أي جُنوحٍ داخل المُؤتمر الوطني نحو الديكتاتوريَّة والمركزيَّة. ومع جَرجَرَة الرئيس ونائبه مرَّة أخرى إلى أروقة المؤتمر وجَلَساته، حُسِمَت القضيَّة التي ظلَّت مَطلَباً وِلائِيّاً مُدرَجاً في الخُطُوات المُتدرِّجة نحو تمام الحُكم الاتحادي: انتخابُ الوالي من شَعْبِ الوِلايَة على نَسَقِ انتخاب رئيس الجُمهوريَّة من الشعب، بدلاً من النظام الذي كان سائداً وفقاً للمرسوم الدستوري الثاني عشر، حيثُ للرئيس أن يُرشِّح ثلاثة مُرشَّحين يختار مجلس الولاية التشريعي أحدهُم والياً، وهي بالطبع القضيَّة التي تجلَّت بعد شهرين سبباً مُباشراً في حَلِّ المجلس الوطني.

أمرٌ آخر غَفِلَت عنه شيعة مُذكِّرَة العَشرَة أكمل حلقات المُؤامرة المُضادَّة عليهم من الجماعة المُصمِّمة على إبدال قيادات الإنقاذ. هُو إلغاء الكليَّة القوميَّة التي كانت تضمنُ لقيادة نُخبة الخرطوم ونجومها فوزاً مُريحاً في مقاعد مجلس الشورى القومي، الذي يَنتَخِبُ الهيأة القياديَّة من بين أعضائه، فإذ م ينتبهوا مُسَبَّقاً لذهاب تلك الفُرصة فُوجِئُوا بحتميَّة اللُّجُوء إلى مقاعد الولايات المُعبَّأة ضدَّهم لصالح خطاب الأمين العام المُنحاز لرَدِّ المَظلَمَة التاريخيَّة عنهُم، كما هو لصالح مُعادَلَةٍ تَبسِطُ لهُم حقَّهُم في السلطة والثروة، وبنجاح تكتيك جماعة التغيير الاستراتيجي لوجوه الإنقاذ عَبرَ المُؤتمر بدعوة أعضائه "ألاَّ يصوِّتوا لهؤُلاء"، اكتملت خُطَّة إقصاء عناصر السلطويَّة المركزيَّة وشيعة مذكرة العشرة من فرصة الفوز بمقعدٍ من مقاعد الشُّورى الذي يبلغ السِتُمِئَة عضواً لولا محاولة إنقاذ مستميتة تولاَّها "والي الخرطوم" لضمان بعض مقاعد لهُم[٤٨].

انفضَّ إذن المؤتمرُ العام للمُؤتمر الوطني بخلافٍ أعمق ومَواجِدَ كثيرة على جانبي النزاع، وبالتجديد انتخاباً للأمين العام ثم استكمال عُضويَّة مجلس الشُّورى في الاجتماع الأوَّل للمجلس، وتقديم الأمين العام لأمانته وانتخاب الهيأة القياديَّة، بما عبَّر عن رُوح جديدة سَرَت من المُؤتمر العام لتجعل المؤتمر الوطني حزباً حقيقياً بمسؤوليته في القيادة والتعبير الصادق عن قواعده. ببروز هذه التطوُّرات، تجلَّت كذلك المُبايَنَة واضحةً بين الحكومة وحزبها أو بين الشعبي والرسمي، فقد بدا ظاهراً أن الرئيس ونائبه الأوَّل والثلَّة العسكريَّة والمدنيَّة ذات النُّزُوع المركزي ضد الحُريَّات والانفتاح وعلى رأسِهِم شيعةُ مُذكِّرة العَشرَة وكثيرٌ من المُناوئين للأمين العام. قد تولَّوا جميعاً بغُصَّةٍ وغضبةٍ على المُؤتمر الوطني، ثم بمُقاطعة الرئيس ونائبه الأوَّل لأوَّل اجتماعات الهيأة القياديَّة تهيأ المسرحُ القيادي لما هُو أسوأ[٤٩].

كان المجلس الوطني، الذي أَبطَلَت فيه تداعيات مُذكِّرة العَشرَة قرارَ الأمين العام

---

(٤٨) اعتمدت جماعة التبديل الكامل لوجوه الإنقاذ التي قادت البلاد في العشرية السابقة واقترفت أخطاء جسيمة ورأت أن تُعاقبَ بالإقصاء الكامل في هذه المرحلة، بما في ذلك شيعة مذكرة العشرة، اعتمدت تكتيكاً أشدَّ فعالية من الدعوة للتصويت إلى قائمة معينة، وهو الدعوة إلى عدم التصويت لأسماء بعينها معروفة بضلوعها في الفتنة القائمة. وإذ لاح شبح السقوط في مجلس الشورى رغم سعة عضويته الكبيرة، لجأ د. مجذوب الخليفة لإقناع عضوية ولاية الخرطوم بترك أكثر من (١٠) مقاعد له يضع فيها موصفه والي بعض الوجوه القومية المهمة في العاصمة القومية، ولكنه حجزها لمن سقط عنه مقعده من شيعة المذكرة.

(٤٩) عبَّر أحد الموقعين على مذكرة العشرة في مقال لصحيفة الصحافي الدولي عقب ختام مؤتمر العام عن قبولهم بالمسار الديمقراطي في المؤتمر رغم أنه انتهى إلى إقصائهم لأنه أعطى المؤتمر الوطني فرصة جديدة، مذكراً بقصة من التراث الصوفي السوداني تحكى شعراً عن انتصار لمتصوفة الشيوخ بكراماتهم على فئة العلماء. (المؤتمر الوطني ينتصر على نفسه ويفوز بفرصة وأمل: سيد الخطيب الصحافي الدولي ١٩٩٩/١٠/٢٣).

بالاستقالة عن رئاسته والتفرغ لعمل الحزب، كانت الساحة التي تطوَّرت فيها الأحداث فور ختام أعمال المُؤتمر العام، وخاصَّة فيما يتعلَّقُ بإنفاذ توصياته بواسطة نُوَّابه الذين يمثِّلون السوادَ الأعظَم من أعضائه، ثم رُدودُ الفِعلِ الدراميَّة التي بادرت إليها السلطة التنفيذيّة بواسطة رئيسها، تجاوُزاً لسُلُطاته وعُدواناً على تفاصُل السُلطات، لكن بأثرٍ مُباشرٍ من صراع المُؤتمر الوطني الحاكم.

ورغم أن القضيَّة التي فجَّرت الصِراعَ بين الحُكومة والمجلس الوطني (الانتخاب الحُر المُباشر لوُلاة الولايات) كانت استجابةً لتوصيات المُؤتمر العام بتعديل الدُّستور لمُوافاتها، إلا أن التداوُل حولها قد بدأ مُبكِّراً مُنذُ أوَّل العام، إذ عَقَدَ المجلس الوطني ندوةً حول تطوير الحُكم الاتحادي أجازت إجراء تعديلاتٍ محدودةٍ في الدستور تشملُ الترشيح المُباشر للوُلاة وتوضيح قسمة الموارد بالدستور وإلغاء ضرائب المبيعات ورُسُوم الإنتاج والجمارك، ثم إبدالها بضريبة القيمة المُضافة، وتوزيعها بين المركز والولايات. كما أجاز مُؤتمرُ الوُلاة المُنعقد بمدينة "نيالا" تعديل الدُّستور بما يُوزِّع القيمة المُضافة إلى ٦٥٪ للحكومة الاتحاديَّة و٣٥٪ للولايات والمحليّات، ثم أجازت لجنة شُؤون المجلس الوطني مُقترَح التعديل الدُّستوري للوالي ولقِسمَة المَوَارِد. وفي أغسطس (آب) ١٩٩٩م كوَّن رئيسُ الجُمهوريَّة نفسُهُ لجنةً برئاسة وزير العدل وعُضويَّة ثلّة من القانونيين لتقديم مشروع التعديل، وفي ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) أجازت الهيأة القياديَّة للمُؤتمر الوطني التعديلات الدستوريَّة بشِقَّيْها: انتخابُ الوُلاة، وتبديل الضرائب بعد خطابٍ من رئيس الجُمهوريّة ومن الأمين العام وبعد نقاشٍ مُستفيض.

رغم كلِّ ذلك الإعداد المُبكِّر للتعديل المحدود ورغم إقرارِه على المُستويات كافّة، فقد التقطت الموضوع شِيعةُ المُذكِّرة التي تنامت منذ المؤتمر العام واشتد تمحورها حول الرئيس بعد الهزيمة الديمقراطية للرَّدِ بكل الوسائل على ما أسمَتهُ "الإقصاء"، تستثمر غضبتَهُ على نتائج المُؤتمر التي لم تَستَجِب لكُل شُرُوطِهِ، ثم ما أثاره بعض النواب من الدعوة إلى تعديلاتٍ دُستوريَّة أوسع، تُطالِبُ باستحداث منصب "رئيس وُزَرَاء"، وتعديل آخر يُطالبُ الرئيس بتقديم وُزَرَائِه للمجلس الوطني للمُوافَقَة على تعيينهم. وإذ أنَّ المناخ كُله مَشُوبٌ بالرِّيَب، فقد سَارَعَت الهيأة القياديَّة برئاسة الأمين العام إلى قرارٍ بصَرفِ النظر تماماً عن تلك التعديلات التي تَمحورَ حولها بعضُ النُوَّاب.

وإذ أصبَحَت التعديلاتُ الأصل مَوضِعَ خلافٍ، صَدَرَت لأوَّل مرَّة سافرَة من الرئيس ومحوره عِبَاراتُ الانحياز العُنصُرِي والمَناطِقِي: «**أن الانتخاب الحُر المُباشِر للوُلاة**

قد يجعلهم جميعاً من أصُول الغربِ والجنوب»! فقد صارَ أغلبُ السُكَّان في غالب مناطق السودان من تلك المناطق، بأسبابٍ من هجرة العمل ثم هجرة النُّزُوح، أما قِسمَةُ المَوارِد فستُنهي هيمَنَة المركز المؤسَّسة على احتكار المال، كما ستضعُ حدّاً للمُفاضَلَة لصالح بعض الولايات التي يُهمِلُها وُزراءُ المال والاقتصاد في المُوازَنات والمشاريع والخِدمَات والتنمية، كما ستُنهي احتكار السلطة السياسيَّة لأيّما أموالٍ خار ـ أطر الموازنة المجزة أو تسخيرها بمبررات المصلحة العامة دون رقابة.

في وقتٍ لاحقٍ لقرار الهيأة القياديَّة في ٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٩م بإجازة التعديلات الدستوريَّة، تقدَّم رئيسُ الجُمهوريَّة بطلبٍ إلى المجلس الوطني لمزيدٍ من التشاوُر، إلاَّ أن الطَلَبَ بعد تِلاوَتِه على المجلس قوبِلَ بالرَّفض لمُخالَفَتِهِ للائحة المجلس، التي لا تُتيحُ مجالاً لسَحبِ الطَلَب أو تأجيله بعد استيفائِهِ للعَدَد الذي نصَّ عليه الدستور من النُوّاب وإدراجِهِ في جدول الأعمال وإعلان الجدول للأعضاء، رغم ذلك فقد قرَّر رئيسُ المجلس الاستجابة لطَلَبِ رئيس الجُمهوريَّة بتطويل المُناقشة، وتأجيل اتخاذ القرار لفترةٍ معقولةٍ ريثَما يكتمل التشاوُر المنشود. وإذ أصدَر الرئيسُ عبرَ القطاع السياسي، رَغمَ أن القرار مُجازٌ قبل تكوين جُملة قطاعات المُؤتمر، أصدر قرارا بتأجيل النظر في التعديلات الدستوريَّة، أعادت الهيأة القياديَّة النقاش مرَّة أخرى في التعديلات وأيَّدت إمضائها كما سبقت الإشارة.

على ضَوءِ قرار الهيأة القياديَّة عقدت "الهيأة النيابيَّة" للمُؤتمر الوطني اجتماعا وجَّهَت فيه عُضويَّتها بالتزام قرارات الحزب التي جاءت موافقة لقرارات لجان المجلس فيما يلي التعديلات الدستوريَّة، إلاَّ أن مجلس الوزراء ناقش أمرَ التعديلات الدستوريَّة ووجَّه أعضاءه توجيهاً مُغايِراً لقرارات الهيأة القياديَّة، لإعمالِ الإرجاء وتحريض النوَّاب على ذلك، وهو ما قامت به بالفعل جماعةٌ من الوُزراء، إذ جَمَعَت توقيعات نُوَّابٍ إلى توقيعاتهم في مُذكِّرةٍ لرئيس المجلس، الذي واصَلَ استِمساكَهُ باللائحة، أن الإجراء الوحيد الصحيح المقبول هُو تقديمُ طلب التأجيل باقتراحٍ للمجلس أثناء المُناقشة، أما فيما يتعلَّق بقانون قِسمَة الموارد والقيمة المُضافة، كما أقرَّته تعديلات الهيأة القياديَّة ولجانُ المجلس الوطني، فقد أجَّل مجلس الوزراء نقاش الميزانيَّة في جلسةٍ خاصةٍ عُقِدَت لذلك، وكَلَّف وزير الماليَّة بإعادة وضعها بما لا يتضمَّنُ إدخالَ ضريبة القيمة المُضافة، وأمّن الاجتماع ثانية على إجهاض أي تعديل للدستور، وأن يضع بدائله لذلك.

إزاء المَعرِكَة المفتوحة بين الجِهازَين التشريعي والتنفيذي وتمرد الأخير على الهيأة

القياديَّة للمُؤتمر الوطني، التي تؤولُ إليها السلطة الأعلى في المُجتمع والدولة وتُلزِمُ من التَزَمَ بعُضويَّتها بمُطلَقِ قرارِهَا، إزاء ذلك، كلَّفت الهيأة القياديَّة لجنةً للتحرِّي في ظاهرة الخُرو على قرارات الهيأة، كما أقرَّت الهيأة النيابيَّة قيادة حَملةٍ لإجازة التعديلات الدستوريَّة، لإدخال تعديلات القيمة المُضافة وحَذْفِ المادة المُتعلِّقة بصُندُوق دعم الولايات من الدستور لصالح قانون قسمة الموارد(٥٠).

إزاء تصاعُد الاختبار الديمقراطي الأوَّل لجُملة علاقات القيادة الإنقاذيَّة لَمَدَاهُ الأقصى، إذ اتَّبع المجلس الوطني لوائِحَهُ في نَمَطٍ صارم لا تطيقُه عَوائِد الانتقال الوَئِيد المُتدَرِّ المُكبَّل بصُنوف المجُاملة، ثم استجابة الهيأة القياديَّة على ذاتِ العَزْمِ لمُقرَّرات المُؤتمر العام، والرغبة الشعبيَّة في بَسْطِ السُّلطة والثروة، تمرَّدت الحكومة على حِزبِها تُواطِئُ رئيسَها الذي تعالَت احتجاجاتُه، تُحيطُ به ثلَّة المركزيَّة السلطويَّة والشمول، مُهدِّداً بالاستقالة والعودة إلى خاصَّة حياته، ريثَما وَجَدَ له نائبه الأوَّل الحل في أوَّل إعمَالِهِ لوَعِيدِ السيوف المُشرَعَة منذ اجتماع المجلس القيادي قبل أشهرٍ، وفي أوَّل فشلٍ حاسم لآليَّات الشورى ضربةٌ قاضيةٌ للدستور العزيز، وفي خاتمة مأساويَّة لقصَّة ثورة الإنقاذ عَبرَ صُوَرِ علاقاتها المُعقَّدة بين باطِنٍ وظاهر، أو بين الحركة الإسلاميَّة وسُلطتها، وأخيراً بين المُؤتمر الوطني وحكومته.

استدارَ الزمانُ كهيأتِهِ إذن، وكما بدأت الإنقاذُ ببيانٍ عسكريٍ أوَّل في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، اختارَت جماعةُ الرئيس الخاتمةَ ببيانٍ عسكريٍ في ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩م، تلاهُ الرئيسُ بنَفسِهِ في أمسِيَة الرابع من رمضان ١٤٢٠هـ، أعلن فيه حَلَّ المجلس الوطني (قَبلَ تمام أجَلِه)، رغم أن حُجَّة البيان الرئيسي كانت أن المجلس انحلَّ لـ"نِهَايَة الأجَل"، وإذ أن الدستُور لا يُعطِي الرئيسَ ذلك الحق، فقد وَصَفَ الأمينُ العام تلك الخُطوة أنها: «مَحْض انقلابٍ عَسكَرِي، وخِيَانة للدستُور، وغَدْرٌ بِعَهْدِ الحَرَكَةِ الإسلامِيَّة الذي أقسَمَ عليه الرئيسُ قَبلَ الثَوْرَة».

---

(٥٠) معظم ما ورد في الفقرات السابقة منقولٌ نصاً من مذكرة لجنة حيثيات الأزمة التي كلفتها الهيأة القيادية بعد قرارات حل المجلس الوطني وإعلان حالة الطوارئ في ١٢/١٢/١٩٩٩، ووقع عليها كلٌ من: محمد الأمين خليفة، الشريف أحمد عمر بَدُر، محمد الحسن الأمين، الفاتح عابدون وبدرالدين طه.